الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج-

University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi – Bordj Bou Arreridj -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التمويل الأصغر بين العمل الربحي والعمل الخيري

- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبة:

- بن بوزيد شعيب
- خلوة إلياس

لجنة المناقشة	
الأستاذ(ة): د. سعيداني سمير	رئيسا
الأستاذ(ة): د. بن منصور موسى	مشرفا
الأستاذ(ة): أ- د. رحيم حسين	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث

نحمد الله عز وجل على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير.

كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير **للدكتور موسى بن منصور**

لما قدمه لنا من جهد ونصح ومعرفة طيلة إنجاز هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتنا الكرام

الذين أشرفوا على تكوين دفعة اقتصاد نقدي وبنكي

والأساتذة القائمين على عمادة وإدارة كلية العلوم الاقتصادية

بجامعة محمد البشير الإبراهيمي.

كما لا ننسى أن نتقدم بأرقى وأثمن عبارات الشكر والعرفان

إلى المسؤولين عن التربص بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الذين لم يبخلوا علينا بشيء.

إهداء

الحمد الله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

والذي يسعدنا أن نهديه إلى:

من قال فيهما المولى عز وجل:

" وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرا"

سورة الإسراء الآية 42

الوالدين الكريمين "حفظهما الله"

إلى إخوتنا الأعزاء.

إلى أصدقائنا وأحبائنا.

إلى كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة.

إلى كل طالب علم.

جعله الله علما نافعا.

بن بوزيد شعيب

إهداء

إلى من قال الله في حقهما: **{فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب إرحمهما كما ربياني صغيرا}**

إليكما يا نبض الحياة، أنتما من علماني أن العلم لا يكتمل إلا وتاج الأخلاق يعلوه...حبيباي أمي وأبتي

إلى رفقاء فؤادي إخوتي لهادي، عبد النور، لامية، سمية.

إلى من أكرمنا بصحبتهم فكانوا لي سندا في تخطي العتبات والمضي في الثبات

إلى الدكتور موسى بن منصور الذي أشرف على هاته المذكرة، مهد لنا الطريق وساعدنا في تحقيق مبتغانا

وإلى كل من علمني حرفا طيلة حياتي الدراسية بجميع أطوارها.

وإلى الكثيرين الذين أعرفهم ولا يتسع المقام لذكرهم جميعا.

وإلى عمال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولاية البرج

إلى طلبة العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، وإلى كل من ساندني في مشواري الجامعي.

خلوة لياس

الملخص:

هدف هذا البحث إلى دراسة التمويل الأصغر بين العمل الربحي والعمل الخيري باعتباره وسيلة فعالة لمكافحة الفقر في الدول النامية وتمويل الأنشطة المدرة للدخل، من خلال ضبط المفاهيم المتعلقة بالتمويل الأصغر ومؤسساته وثنائية العمل الربحي والخيري للتمويل الأصغر. ومعرفة مدى قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على التوفيق بين العمل الربحي والخيري من خلال دراسة ميدانية أجريت بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ـ فرع برج بوعريريج.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تعتبر بمثابة أداة لتجسيد سياسة حكومية فيما يتعلق بمحاربة الفقر والبطالة، مراعية في ذلك كل الجوانب الاجتماعية والخيرية لعملائها باعتبارها مؤسسة حكومية غير هادفة للربح، تهدف الوكالة إلى خلق مناصب عمل دائمة وزيادة الإنتاج المحلي في مختلف المجالات، وذلك من خلال تقديمها لمجموعة من الخدمات المالية والاجتماعية بعديد المزايا لفئة الفقراء ومحدودي الدخل النّشِطين اقتصاديا في كل ربوع الوطن.

الكلمات المفتاحية: التمويل الأصغر، مؤسسات التمويل الأصغر، الأداء الاجتماعي، الأداء المالي.

Abstract:

The aim of this research is to study microfinance between profit work and charitable work as an effective way to combat poverty in developing countries and to finance income-generating activities, by adjusting the concepts related to microfinance and its institution and the bilateral profit and charitable work of microfinance, and to know the extent of the ability of microfinance institution to reconcile between profit and charitable work, through a field study conducted at the national agency for Microcredit management – bordj bou Arreridj branch.

The study concluded that the National agency for microcredit Management is considered a tool for embodying government policy with regard to combating poverty and unemployment, taking into account all the social and charitable aspects of its clients, as it is a non-profit governmental institution, The agency aims to create permanent jobs and increase local production in various fields, By providing a set of financial and social services with many benefits to the poor and low-income groups who are economically active in all parts of the country.

Key Words: Microfinance, microfinance organizations, social performance, Financial performance.

فهرس المحتويات

المحتوى الصفحة

الشكر.....

الإهداء.....

الملخص.....

.

فهرس المحتويات..... I

قائمة الجداول..... III

قائمة الأشكال..... IX

قائمة الاختصارات والرموز..... XI

مقدمة..... أ

الفصل الأول: عموميات حول التمويل الأصغر

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر..... 3

المطلب الأول: نشأة وتعريف التمويل الأصغر..... 3

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ التمويل الأصغر..... 6

المطلب الثالث: أهمية التمويل الأصغر والعقبات والتحديات التي تواجهه..... 8

المبحث الثاني: الإطار النظري لمؤسسات التمويل الأصغر..... 13

المطلب الأول: تعريف مؤسسات التمويل الأصغر ومصادر تمويلها..... 13

المطلب الثاني: منتجات مؤسسات التمويل الأصغر..... 15

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر والحلول لمواجهتها..... 23
المبحث الثالث: العمل الربحي والعمل الخيري للتمويل الأصغر 24
المطلب الأول: ثنائية التمويل الأصغر..... 24
المطلب الثاني: مداخل (مقاربات) أهداف التمويل الأصغر..... 25
المطلب الثالث: الموازنة بين العمل الخيري والعمل الربحي للتمويل الأصغر..... 27
المطلب الرابع: هيكلية مؤسسات التمويل الأصغر..... 32
الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –ولاية برج بوعريريج –
المبحث الأول: تقديم عام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 38
المطلب الأول: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وطريقة تسييرها..... 38
المطلب الثاني: الإعانات والإمتيازات المقدمة من طرف الوكالة وكيفية الإستفادة منها..... 42
المطلب الثالث: صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة..... 45
المبحث الثاني: واقع التمويل الأصغر في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج 48
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج منذ إنشائها إلى غاية 2019/12/12..... 48
المطلب الثاني: تقييم الأداء الاجتماعي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج منذ إنشائها إلى غاية 2019/12/12..... 58
المطلب الثالث: أفاق تطوير النشاط المالي والاجتماعي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر..... 73

خاتمة..... 78
.

قائمة المراجع 83
.....

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	مزايا وعيوب قرض المجموعة	18-17
2	صيغة قرض بدون فائدة بعنوان اقتناء مواد أولية تجمع بين الوكالة والمستفيد	45
3	صيغة قروض بنكية تجمع بين البنك والوكالة والمستفيد	46
4	توزيع طلبات القروض الممنوحة والمرفوضة حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	49
5	حجم القروض المحصلة وغير المحصلة حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	54

6	عـدد القـروض الممنوحـة حسـب الجـنس منـذ إنشـاء الوكالـة الوطنيـة لتسـيير القـرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	59-58
7	عـدد القـروض الممنوحـة حسـب الانتشـار الجغـرافي منـذ إنشـاء الوكالـة الوطنيـة لتسـيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	62
8	توزيـع القـروض الممنوحـة حسـب النشـاط منـذ إنشـاء الوكالـة الوطنيـة لتسـيير القـرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	64
9	توزيـع القـروض الممنوحـة حسـب الشـريحة العمريـة منـذ إنشـاء الوكالـة الوطنيـة لتسـيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج على غاية 2019/12/12	67
10	توزيـع القـروض الممنوحـة حسـب المسـتوى التعليمـي منـذ إنشـاء الوكالـة الوطنيـة لتسـيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	68
11	رصـيد الوظـائف المحدثـة مـن قبـل الوكالـة منـذ إنشـاء الوكالـة الوطنيـة لتسـيير القـرض المصغر فرع برج بوعريريج 2019/12/12	70
12	حصـيلة أنشـطة التكـوين المقدمـة مـن قبـل الوكالـة منـذ إنشـاء الوكالـة الوطنيـة لتسـيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	72

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	المهمة المزدوجة للتمويل الأصغر	29
2	الموازنة بين الربحية والوصول	31
3	الهيكل التنظيمي العام للوكالة	40
4	الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية	41
5	أنمـاط التمويـل المقدمـة مـن طـرف وكالـة الوطنيـة لتسـيير القـرض المصـغر مـع نسـب المساهمة لكل طرف	47
6	نسـب عـدد القـروض الممنوحـة منـذ إنشـاء الوكالـة الوطنيـة لتسـيير القـرض المصـغر	50

	فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	
7	توزيع طلبات القروض الممنوحة والمرفوضة حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	50
8	توزيع طلبات القروض الممنوحة والمرفوضة حسب نمط التمويل الثنائي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	51
9	توزيع طلبات القروض الممنوحة والمرفوضة حسب نمط التمويل الثلاثي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	51
10	نسب قيمة القروض الممنوحة منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	55
11	نسب قيمة القروض المحصلة والغير المحصلة حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	55
12	حجم القروض المحصلة والغير المحصلة حسب نمط التمويل الثنائي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	56
13	حجم القروض المحصلة والغير المحصلة حسب نمط التمويل الثلاثي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	56
14	نسبة القروض الممنوحة حسب الجنس منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرضالمصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	59
15	تطور عدد القروض الممنوحة حسب الجنس للتمويل الثنائي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	60
16	تطور عدد القروض الممنوحة حسب الجنس للتمويل الثلاثي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	60
17	نسبة القروض الممنوحة حسب الانتشار الجغرافي للتمويل الثنائي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	62

18	نسبة القروض الممنوحة حسب الانتشار الجغرافي للتمويل الثلاثي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	62

الاختصار	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
19 **BIT**	Bureau international du Travail	المكتب الدولي للعمل
20 **OCDE**	Organisation de coopération et de développement économiques	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
21 **REM**	Réseau européen de microfinance	الشبكة الأوروبية للتمويل الأصغر
22 **ANGEM**	Agence National de gestion du micro-crédit en Algérie	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

19	نسبة القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	67
20	نسبة القروض الممنوحة حسب النشاط منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	65
21	نسبة القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	69
22	نسبة القروض الممنوحة حسب الجنس منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	63
23	رصيد الوظائف المحدثة من قبل الوكالة حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	71
24	حصيلة الأنشطة التكوينية المقدمة من قبل الوكالة منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12	72

قائمة الاختصارات والرموز

القرض الشعبي الجزائري	Crédit populaire d'Algérie	**CPA**
بنك التنمية المحلية	Banque de Développement Local	**BDL**
البنك الخارجي الجزائري	Banque extérieure d'Algérie	**BEA**
البنك الوطني الجزائري	Banque National d'Algérie	**BNA**
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	Banque de l'agriculture et du développement rural	**BADR**

مقدمة

تمهيد

رغم التطور الكبير والتقدم الحاصل في الاقتصاد والإنتاج والتكنولوجيا الذي حققته البشرية في العقود الأخيرة من القرن العشرين، غير أن الفقر لازال يتصدر قائمة مشاكل العالم، بل وارتقى إلى مستوى المجاعة في بعض بلدان العالم، فكان لابد من إيجاد حلول للقضاء على الفقر أو على الأقل للتخفيف من وطأته، وذلك من خلال إتاحة التمويل للفقراء ومحدودي الدخل والذين يفتقرون لإمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية التجارية، وتوفير فرص الاقتراض والادخار لمختلف الفئات المهمشة وتزويدها بمختلف الخدمات المالية من خلال ما يدعى بالتمويل الأصغر، كما عرفت برامج التمويل الأصغر استخداما متزايدا في السنوات الأخيرة وذلك راجع للاهتمام الدولي بهذا النوع من البرامج التي أثبتت مدى كفاءتها وفعاليتها في تحقيق أهدافها في مختلف دول العالم.

لقد تبنت مؤسسات التمويل الأصغر شعار "الوصول إلى كل الفقراء"، وحاولت هذه المؤسسات في مختلف أنحاء العالم تحقيق هذا الشعار بواسطة عملها المتفاني، وجعلت مؤسسات التمويل الأصغر لنفسها دورا فعالا في تنمية المجتمعات الفقيرة، حيث ركزت على العمل الخيري للتمويل الأصغر من جهة، سعياً منها لزيادة مداخيل زبائنها وتحسين مستوى معيشتهم ورفاهيتهم، ومن جهة أخرى ركزت على عملها الربحي من خلال زيادة مداخيلها وتحقيق الأرباح سعيا لتطوير منتجاتها وخدماتها وتحقيق الاستمرارية وزيادة الانتشار والوصول للفقراء، أي أن مؤسسات التمويل الأصغر اعتمدت على المبادئ التجارية لتحقيق الأهداف الاجتماعية.

يشكل التمويل الأصغر تحدي كبير أمام المؤسسات المالية والمصرفية وحتى السلطات النقدية ذلك بأن له مميزات وخصائص تختلف عن تلك التي تتوفر في غيره من مصادر التمويل الأخرى، فمؤسسات التمويل الأصغر تسعى كغيرها من المؤسسات المانحة للتمويل إلى تحقيق معدل ربحية مقبول، لكن بحكم أن جل عملائها من الطبقة الفقيرة المحدودة الدخل فإنها ملزمة بتقديم جملة من التسهيلات والإعفاءات لجذبهم وذلك ما يحد من ربحيتها، وأمام هاذين التحديين تتبلور معالم إشكالية بحثنا في صورتها التالية:

➢ إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى يمكن للمؤسسات المانحة للتمويل الأصغر التوفيق بين متطلبات العمل الخيري وأهداف العمل الربحي على ضوء تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؟

➢ **الأسئلة الفرعية:**

ومن أجل معالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة التالية:

- ما هو التمويل الأصغر؟
- ما هي الجوانب الخيرية التي يجب أن تراعى عند منح التمويل الأصغر؟
- هل تحد الجوانب الخيرية للتمويل الأصغر من الأهداف الربحية المرافقة؟
- هل يعتبر تقديم الضمانات العينية أكبر تحدي يواجه هذا النوع من التمويل على مستوى الوكالة محل الدراسة؟
- هل يتم احتساب تكاليف الخدمة والمعاملة في منح هذا النوع من التمويل على مستوى الوكالة محل الدراسة؟

➢ **الفرضيات:**

لمحاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- التمويل الأصغر هو تقديم الدعم المالي للوحدات الإنتاجية محدودة الدخل في إطار من التضامن والتكافل المجتمعي؛
- تراعى عند منح التمويل عدة جوانب خيرية منها عدم أخذ فوائد ربوية على القروض، النصح والإرشاد، والمرافقة الميدانية؛
- تحد الجوانب الخيرية بشكل كبير من الأهداف الربحية لمؤسسات التمويل الأصغر؛
- يعد تقديم الضمانات العينية أكبر تحدي يواجه هذا النوع من التمويل؛
- يتم احتساب تكاليف الخدمة، ويتم تسديدها من قبل المستفيد من التمويل.

➢ **مبررات اختيار الموضوع:**

- الرغبة الشخصية للبحث في مثل هذا النوع من المواضيع؛
- حيوية الموضوع وارتباطه بالتخصص المدروس؛

- الرغبة في التعرف على الجانب الاجتماعي والجانب المالي للتمويل الأصغر وأثرهما على نشاط مؤسسات التمويل الأصغر؛
- الحاجة الملحة إلى أبحاث ودراسات المتعلقة بالتمويل الأصغر بمختلف جوانبه الربحية والخيرية؛
- قلة الرسائل والبحوث الجامعية التي تناولت هذا الموضوع في الجزائر حتى وإن توفرت فهي لا تربط بين الجانب الربحي للتمويل الأصغر مع الجانب الخيري له.

➢ **أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تحديد الإستراتيجية التي تتبعها مؤسسات التمويل الأصغر من أجل تحقيق الموائمة بين الجانب الربحي للمؤسسة والجانب الخيري لها، إذ أن الأول هو الذي يضمن استمراريتها وديمومة تقديم خدماتها، أما الثاني فهو ما يميزها عن غيرها من المؤسسات المالية المانحة للتمويل، وأمام هذا التضارب تجد مؤسسات التمويل الأصغر نفسها تسعى إلى تحقيق هدفين يؤدي تحقيق أحدها إلى إسقاط الأخر، وهو ما يحتم عليها استخدام إستراتيجيات مختلفة في دراسة وتقييم ومرافقة مشاريع التي تشرف على تمويلها.

➢ **أهداف الدراسة:**

بناء على ما تقدم أردنا أن تكون هذه الدراسة من أجل محاولة بلوغ الأهداف التالية:

- الوقوف على واقع التمويل الأصغر في الجزائر؛
- إبراز أوجه العمل الخيري في التمويل الأصغر؛
- الوقوف على مدى تأثير الجانب الخيري للتمويل الأصغر على جانبه الربحي.

➢ **منهج الدراسة:**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث تم في الجانب النظري جمع المعلومات والبيانات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة ثم القيام في الجانب التطبيقي بتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة.

➢ **حدود الدراسة:**

❖ **الحدود الموضوعية:** تتمحور هذه الدراسة في موضوع التمويل الأصغر.

❖ **الحدود الزمنية:** امتدت هذه الدراسة خلال الفترة من سنة 2005 إلى سنة 2019.

❖ **الحـدود المكانيـة:** تم إجـراء هـذه الدراسـة في الجزائـر علـى مسـتوى ولايـة بـرج بـوعريريج بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

➢ **منهج الدراسة:**

تم الاعتمـاد علـى المـنهج الوصـفي التحليلـي، بحيـث تم في الجانـب النظـري جمـع المعلومـات والبيانـات الـتي تسـاعد علـى الوصـف الـدقيق للمشـكلة ثم القيـام في الجانـب التطبيقـي بتحليلهـا للوصول إلى نتائج دقيقة.

➢ **صعوبات الدراسة:**

✓ قلة المراجع التي تناولت موضوع البحث؛

✓ صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات من الوكالة.

➢ **هيكل الدراسة:**

تم تقسيم موضوع البحث إلى فصلين رئيسيين كما يلي:

الفصـل الأول ويحمـل عنـوان "**عموميـات حـول التمويـل الأصـغر**" تم تقسـيمه إلى ثـلاث مباحـث، المبحـث الأول بعنـوان الإطـار المفـاهيمي للتمويـل الأصـغر، أمـا المبحـث فهـو بعنـوان الإطـار النظـري لمؤسسـات التمويـل الأصـغر، والمبحـث الثالـث معنـون بالعمـل الربحـي والعمـل الخـيري للتمويل الأصغر.

الفصـل الثـاني والـذي يحمـل عنـوان "دراسـة **حالـة الوكالـة الوطنيـة لتسـيير القـرض المصـغر –ولايـة بـرج بـوعريريج–**، ويحتـوي علـى مبحثـين المبحـث الأول بعنـوان تقـديم عـام للوكالـة الوطنيـة التسـيير القـرض المصـغر –ولايـة بـرج بـوعريريج–، وأمـا المبحـث الثـاني معنـون بواقـع التمويـل الأصغر بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –ولاية برج بوعريريج–.

➢ **الدراسات السابقة:**

بغـرض اسـتكمال الجانـب النظـري للدراسـة تم الاطـلاع علـى الجهـود السـابقة للبـاحثين في هذا المجال منهم:

❖ **الدراسـة الأولـى:** د. بونوالـة ريم، **الموازنـة بـين الأداءيـن المـالي والاجتمـاعي فـي إطـار الحوكمـة الفعالـة –دراسـة تطبيقيـة علـى عينـة مـن مؤسسـات التمويـل الأصـغر العربيـة–** ، مجلـة أبحـاث ودراسـات التنميـة، كليـة العلـوم الاقتصـادية وعلـوم التسـيير، جامعـة بـاجي مختار–عنابة، العدد الثالث، ديسمبر 2015.

وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى توفيق مؤسسات التمويل العربية بين الأداءين المالي والاجتماعي وذلك في إطار الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، ولتحقيق ذلك تم التطبيق على عينة تتكون من عشرين مؤسسة تمويل أصغر تنتمي إلى سبعة بلدان عربية وذلك باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، وبينت النتائج من ناحية كفاءة العمليات الداخلية، أن غالبية مؤسسات العينة توفق بين الأداءين، لكن تبقى الظروف المحيطة تعترض فئة أخرى من مؤسسات التمويل الأصغر العربية.

وخلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد طريق صحيح واحد للموازنة بين الأداءين المالي والاجتماعي، فما على مؤسسة التمويل الأصغر سوى دراسة السياق الأنسب الخاص بها: الرسالة، الإستراتجية، خطة العمل، الموارد المتاحة، ثقافة الشراكات وسياق البلد.

- **الدراسة الثانية**: مغني ناصر،" **التمويل الأصغر كإستراتجية لخلق مناصب شغل بالجزائر**"، مداخلة بالملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، بالمسيلة، 45-2011/11/16.

وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز نتائج إستراتجية القرض المصغر في الجزائر، من حيث خلق مناصب الشغل وتفعيل دور سوق العمل، مع إبراز كذلك أهم المشاكل والمعوقات التي تواجهها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن نجاح تجربة القروض المصغرة في عدة بلدان ولو أنها حصلت في ظروف وشروط مختلفة ومتنوعة يدعونا إلى الاستنتاج بأن هذه التجربة يمكن أن تنجح في الجزائر، وأن بالرغم من حداثة هذه التجربة في الجزائر، وعدم تحقيقها للنجاح المطلوب الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منها نظرا لاصطدامها في الواقع العملي بمجموعة من المعوقات، إلا أن خيارها نابع من الإدراك بأن هذا المبدأ الاقتصادي التمويل الأصغر قدم حلولا فعالة وعملية وواقعية لمكافحة البطالة والفقر والحرمان.

- **الدراسة الثالثة**: محمد مصطفى غانم، **واقع التمويل الأصغر الإسلامي وأفاق تطويره في فلسطين (دراسة تطبيقية على قطاع غزة)**، رسالة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، سنة 2010م.

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين، واهم المعوقات التي تحول دون إنتشاره بما يتناسب مع حجم الطلب عليه، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتصميم إستبانة خصيصا لخدمة أهداف الدراسة، كما إستخدم أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة والمتمثل في المدراء وموظفي الإقراض والعاملين في مؤسسات الإقراض وهم الأعضاء الفاعلون في الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر في قطاع غزى ويبلغ عددهم عشرة أعضاء، ويبلغ عدد العاملين 90 موظف.

وتم التوصل من خلال هاته الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن محفظة التمويل الإسلامي لمؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين تشكل ما نسبته 15.88% من مجموع المحفظة النشطة لهذه المؤسسات بتاريخ 31 ديسمبر 2009، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالحجم طلب العالي على التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين، وأنه يمكن تطبيق عدد من صيغ التمويل الإسلامي في مؤسسات التمويل الأصغر، كما توصلت الدراسة إلى أن نصف العاملين في مؤسسات الإقراض العاملة في قطاع غزة يعتقدون أن هناك صعوبة في التغلب على التحديات التي يواجهها التمويل الأصغر الإسلامي.

- **الدراسة الرابعة**: د. إبراهيم عبد الرسول محمد بلال وآخرون "**التمويل الأصغر وأثره على المستوى المعيشي–دراسة حالة – (بعض مدن ولاية غرب كردفان – السودان– خلال الفترة 2009–2017)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، كلية الاقتصاد وتنمية المجتمع، جامعة السلام، السودان، المجلد الأول، العدد السابع، سبتمبر 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الدخل المكتسب من المشاريع الممولة عن طريق مؤسسات التمويل بالولاية على المؤشرات الاجتماعية والمعيشية المختلفة، بالإضافة إلى دراسة على المعوقات والمشاكل واقتراح الحلول الممكنة لإنجاح برامج التمويل الأصغر بالولاية، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة الحالة.

وتم التوصل لعدة نتائج منها: أن التمويل الأصغر ساهم مساهمة كبيرة في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال قيام عدد من الأنشطة المصاحبة للخدمات المقدمة، ورفع مستوى دخل عدد كبير من الأفراد والمجتمع، كما وفر فرص عمل لكثير من قطاعات

القوى العاملة بالولاية، وعمل على تمكين الأفراد في المجتمع وخاصة المرأة، أوصى البحث بضرورة تطوير خدمات التمويل الأصغر من خلال تفعيل جهود الدولة على مستوى الصناديق والمؤسسات الاجتماعية، تعديل عوائد التمويل الأصغر للمصارف ونشر الثقافة وزيادة الوعي لدى العملاء، وإنشاء دورات تدريبية لربط العملاء مع البنوك ومؤسسات التمويل.

❖ **الدراسة الخامسة:** عبد الله ادم عبد الله أحمد **"دور سياسات بنك السودان المركزي على منح التمويل المصرفي الأصغر"** خلال فترة من 2008-2017م (دراسة حالة: مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية)، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجيستير في الاقتصاد، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، بتاريخ 2018م.

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المصارف في تمويل المشروعات الصغرى للحد من ظاهرة الفقر والبطالة ومعرفة التجارب العالمية للتمويل الأصغر، معرفة هل تم توجيه التمويل الأصغر للقطاعات الإنتاجية، معرفة سياسات بنك السودان المركزي لمنح التمويل الكامل للمشروعات الصغرى والوقوف على الأسباب المؤدية لذلك، معرفة الأهداف الرئيسية لبنك في تحقيق العدالة بين أطراف العملية المصرفية والسعي لتحقيق التنمية والنهضة والاقتصادية والتوازن الاجتماعي عن طريق تمويل صغار المنتجين، يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة بنك السودان المركزي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أعلى مشاريع تم تمويلها كانت للقطاع الخدمي 68 مليون جنيه، بنسبة 52% من جملة مشروعات التمويل الأصغر، أن القطاع الزراعي بلغ تمويله 26.2 مليون جنيه بنسبة 20%، أن قطاعات التي تم تمويلها من موارد التمويل الأصغر كانت للقطاع الخدمي بمبلغ 55.7 مليون جنيه، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: أعلى مشاريع تم تمويل كانت للقطاع الخدمي 68 مليون جنيه، بنسبة 52% من جملة مشروعات التمويل الأصغر، أن القطاع الزراعي بلغ تمويله 26.2 مليون جنيه بنسبة 20%، أن القطاعات التي تم تمويلها من موارد التمويل الأصغر كانت القطاع الخدمي بمبلغ 55.7 مليون جنيه، إنشاء بنيات تحتية مساندة لتنمية وتطوير التمويل الأصغر.

❖ **الدراسة السادسة:** بعنوان: **"مواطن الضعف في مجال التمويل الأصغر"**، غريغ تشين، مذكرة رقم 61، صادرة من طرف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء

CGAP فبراير 2010، بتاريخ فبراير 2010، وتهدف مذكرة إلى استخلاص الدروس المستفادة من أربع أسواق للتمويل الأصغر: نيكاراغوا، المغرب، البوسنة والهرسك، باكستان، فقد عانت تلك البلدان جميعا من أزمات في سداد أقساط قروض التمويل الأصغر، أعقبت فترة من النمو المرتفع، وكل منها تعد أسواق تمويل أصغر مهمة في منطقتها، وفي جميع الحلات الأربع، قامت سيجاب بتطوير دراسات حالة جمعت بين تحليل البيانات ومقابلات واسعة النطاق مع مديري مؤسسات التمويل الأصغر والمستثمرين والخبراء المحللين في ذلك المجال ولا تشير دراسات الحالة هذه إلى أن الركود الاقتصادي العالمي هو السبب الرئيسي لأزمات السداد، على الرغم من كونه من بين مختلف عوامل السياق التي تؤثر على قدرة المقترضين على السداد.

وقد تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها: أن القوى الخارجية مثل ظروف الاقتصاد الكلي والسياسات والأحداث وانتشار العدوى، يمكن أن تأثر جميعها على سرعة ومدى انتشار أزمة التعثر، ومع ذلك فتلك العوامل فيها الركود الاقتصادي العالمي الذي وقع مؤخرا، ليست الأسباب الأساسية وراء أزمة السداد، بل ثمة ثلاث أنواع من مواطن الضعف السائدة في أسواق التمويل الأصغر المتنامية، كانت هي لب تلك المشاكل وهي: تركز الإقراض والاقتراض المتعدد، وتحميل قدرات مؤسسات التمويل الأصغر فوق طاقتها، وفقدان الانضباط الإقراضي لدى تلك المؤسسات.

❖ **الدراسة السابعة**: روبيرت بيك وكوك تمارا، " **إعتماد الأساليب التجارية والانحراف عن الرسالة تحول التمويل الأصغر في أمريكا اللاتينية**، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، واشنطن، جانفي2001.

وهدفت إلى دراسة تأثير اعتماد الأساليب التجارية على إستراتجية وأداء مؤسسات التمويل الأصغر في أمريكا اللاتينية، كما تستكشف العناصر الرئيسية للنهج التجاري للتمويل الأصغر، وتدرس الصورة العامة للتمويل الأصغر في أمريكا اللاتينية ومختلف الأطراف الفاعلة في هذا المجال، كما تقيم ربحية التمويل الأصغر في أمريكا اللاتينية وتأثير المنافسة والاستجابة لها، وأخيرا إن أحد الأهداف المهمة لهذه الدراسة هو تقييم الإنجازات الرئيسية للتمويل الأصغر في أمريكا اللاتينية، ليس فقط مقابل الرسالة الأولية لكثير من مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة –وهي توفير فرص العمل ة تطوير روح

العمل الحر-، ولكن أيضا مقابل رسالة توفير الخدمات مالية لمجموعة مالية مستهدفة تتألف من الطبقة العاملة الأكثر فقرا.

وقد تم التوصل لنتائج أهمها: أن النهج التجاري للتمويل الأصغر يسيطر في كثير من أنحاء أمريكا اللاتينية، كما يتجسد في ارتفاع مستويات الربحية، وازدياد مستويات المنافسة وسيطرت المؤسسات الخاضعة للوائح التنظيمية مقارنة مع غيرها من المناطق، إن ما حفز اعتماد الأساليب التجارية في التمويل الأصغر كان دخول أطراف فاعلة عاملة جديدة في هذا المجال، من المنظمات غير الحكومية التقليدية وكذلك المشاركين الجدد مثل المؤسسات الرسمية المصرفية وغير المصرفية، وكانت النتيجة وجود بيئة تنافسية بشكل متزايد مما يؤدي إلى تعميق النفاذ إلى السوق، وفي بعض الحالات أيضا غلى تشيع السوق، بالإضافة إلى أنه للوهلة الأولى يبدو القرض الأكبر حجما بدرجة كبيرة لمؤسسات التمويل الأصغر الخاضعة للوائح التنظيمية -بالتالي التجارية -، تشير إلى أن الاندفاع نحو اعتماد الأساليب التجارية قد دفع مؤسسات التمويل الأصغر خارج رسالتها الأولية لخدمة العملاء الأكثر فقرا، ومع ذلك لا يبدو أن هناك حجة مقنعة بأن هذا يمثل انحرافا عن الرسالة، ولكن يمكن أن تكون أحجام القروض الأكبر ناتجة عن عوامل مختلفة، مثل اختيار الإستراتيجية، أو فترة الدخول في السوق، أو التطور الطبيعي للمجموعة المستهدفة.

- **الدراسة الثامنة:** ورقة بحثية من إعداد أ.د. بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم عميد الكلية الحديثة للتجارة والعلوم (بالتعاون الكامل مع جامعة ميسوري وسانت لويس بالولايات المتحدة الأمريكية)، بعنوان:" **مقترح لتقييم وتصنيف أداء المصارف السودانية في منح التمويل الأصغر**"، المنتدى المصرفي الحادي والثمانون، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، مسقط-سلطنة عمان، جويلية 2010م، وتهدف هذه الورقة إلى البحث عن أسس ومؤشرات محلية لتصنيف مؤسسات التمويل الأصغر المصرفية بالسودان.

وقد تم اقتراح بعض النتائج أهمها:

- ✓ قيام مجموعة عمل تشمل ممثلين عن المصارف والمتخصصين بالإضافة إلى البنك المركزي لوضع مؤشرات أداء للتمويل الأصغر تناسب وضع التمويل الأصغر بالبلاد بحيث يمكن بسهولة توفرها ومقارنتها؛
- ✓ فتح المجال للمصارف التي ترغب في الدخول في هذا التقييم والترتيب إختياريا في مشروع تجريبي مدته عامين قابل للتحسين والتطوير ومن ثم التعميم الإجباري.
- ✓ بعد الفترة أعلاه يتم التقييم والتصنيف سنويا وعلى أربعة مستويات تشمل مجموعة الأداء الثلاثة بالإضافة إلى التصنيف الإجمالي على أن تنشر النتائج أفضل ثلاث مصارف في كل مجموعة، وذلك من أجل إعطاء الفرصة لأكبر عدد من المصارف للدخول في نتائج التقييم والتنبيه على أهمية كل نوع من أنواع الأداء وملاحظة التباين بين المصارف حسب نوعية الأداء في كل مجموعة، كما أن دخول أكبر عدد من المصارف في النتائج النهائية يشجعها على تحسن أدائها في السنوات القادمة.

الفصل الأول

عموميات حول التمويل الأصغر

تمهيد:

تقدم مؤسسات التمويل الأصغر من خلال برامج التمويل الأصغر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية كالإقراض والادخار والإيداع من أجل تغطية حاجيات المالية للفقراء الذين لديهم القدرة على بدء في مشروعات الخاصة أو أنشطتهم الإنتاجية المصغرة، كما تلعب برامج التمويل الأصغر دور هاما في توفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشية للمستفيدين منه، بالرغم من تزايد نمو صناعة التمويل الأصغر وإسهامها في إحداث تغيير إيجابي في حياة العملاء، أصبح لزاما على المهتمين بهذه الصناعة من مؤسسات التمويل الأصغر أن يسطروا نهج واضح للتوفيق بين العمل الربحي والعمل الخيري لهذه الصناعة بهدف التطوير والرفع من جودة الأداء.

لقد أثبتت العديد من التجارب أن تركيز مؤسسات التمويل الأصغر على العمل الربحي غير كافي للحكم على نجاحها واستمراريتها، إذا لم يتجاوب هذا العمل مع الفئات المستهدفة بالتمويل، وتغطية إحتياجات تلك الفئة عبر تصميم وتوصيل الخدمات والمنتجات المبتكرة والمناسبة للفئة المستهدفة وللمجتمع ككل، وأن نمو وتطور مؤسسات التمويل الأصغر متعلق بمدى عمق العمل الخيري للخدمات التي تقدمها، وكذا دمج الشريحة المستهدفة في العملية التنموية الحقيقية، وبناء على هذا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول التمويل الأصغر ومؤسسات التمويل الأصغر، والعمل الربحي والعمل الخيري للتمويل الأصغر.

فكان تقسيم الفصل كما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمؤسسات التمويل الأصغر.

المبحث الثالث: العمل الربحي والعمل الخيري للتمويل الأصغر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر

يعد التمويل الأصغر أداة فعالة ترتكز عليها اقتصاديات الكثير من الدول وذلك من أجل التقليل أو التخفيف من خطر الفقر، وأصبح وجهة للعديد من الفئات الهشة سعيا منهم لتحسين مستوى معيشتهم لما له من أهمية بالغة على المستفيدين منه ومبادئ أساسية تميزه عن باقي أنواع التمويلات، كما تواجه هذه الصناعة العديد من التحديات والعقبات.

المطلب الأول: نشأة وتعريف التمويل الأصغر

أولاً: نشأة التمويل الأصغر

بدأ التطور التاريخي للتمويل الأصغر بشكل بسيط بين الأقارب والأهل بالإقراض (أو التسليف)، ثم ظهرت جمعيات التوفير (أو جمعيات التوفير الدوارة)، ثم المرابحون فتجار الرهن، ثم ظهرت المنح من الدول الغنية، وأخيرا منظمات تمويل المشروعات الصغيرة، وتعتمد منظمات التمويل الأصغر على وجود رأس مال مملوك أو ممنوح، وعلى فروع محلية منتشرة لمؤسسة التمويل الأصغر في الأماكن المستهدفة[1].

حيث ظهر التمويل الأصغر في القرن الخامس عشر، إلا أنه بقي محدود إلى غاية سنة 1849 في أوروبا، وتم إنشاء أول مؤسسة تقدم خدمات مالية للتمويل الأصغر عن طريق مؤسسة " **Friedrich Wilhelm Raiffeisen**" في ألمانيا، والذي كان هدفها توفير خدمات الادخار للطبقة الفقيرة من السكان والذين لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات المالية البنكية، غير أنه هناك العديد من العراقيل أدت إلى الحد من انتشاره، فالكثير من المؤسسات المالية تعتبره غير مربح ويحمل الكثير من المخاطر[2].

وبعد فترة من الزمن وتحديدا في تسعينات القرن العشرين، أصيبت بنغلاديش بمجاعة قاسية بينما كان أستاذ الاقتصاد ورجل الأعمال يونس محمد البنغالي يدرس في إحدى الجامعات نظرية التنمية المعقدة، بينما كان الناس في الخارج يموتون بالمئات، ترك الجامعة وانتقل لبنغلاديش وبدأ يلتقي الفقراء ويستفسر عن أحوالهم[3]، وقام بتقديم المساعدة للمزارعين الفقراء، الذين يرهنون أراضيهم لدى البنوك مقابل قروض مرتفعة الفوائد، فاقترح فكرة القرض المصغر والذي يتم بموجبه تقديم القروض لعشرات المزارعين من دون ضرورة

[1] محمد مصطفى غانم، **واقع التمويل الأصغر الإسلامي وأفاق تطويره في فلسطين (رسالة ماجيستير)**، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2010، ص 25.

[2] التمويل الأصغر وكيفية نشأته، تاريخ الإطلاع 2020/07/19، ساعة: 17.32، www.netotrade.com.

[3] مجدي سعيد، **تجربة بنك الفقراء**، الدار العربية للعلوم-ناشرون-، الطبعة الثانية، لبنان، 1999، ص 22.

للضمانات التي تطلبها عادة البنوك التجارية، والتي تؤدي إلى استبعاد الفقراء من المشاركة الاقتصادية، لعدم امتلاكهم أي أصول تصلح أن تشكل ضمانا لما يحصلون عليه من قروض، وافتقارهم للمال الذي يسمح لهم بالقيام بنشاط اقتصادي معين.

أطلق الأستاذ ورجل الأعمال محمد يونس مشروع غرامين بنك"**Grameen Bank**" وتعني بالبنغالية مصرف القرية في عام1977م، والذي نال صفته المصرفية عام 1983م، غايته تقديم مساعدات للفقراء لتمويل أنشطتهم، وتحقيق عوائد وقد لاقت التجربة نجاح باهر، وفي سنة 2006 تم منح الأستاذ يونس محمد جائزة نوبل للسلام مكافأة له على دوره الكبير في إنجاح مفهوم التمويل الأصغر، ثم انتشر التمويل الأصغر في باقي الدول الأخرى كأمريكا اللاتينية وظهر في بوليفيا عن طريق مصرف سول، وفي إندونيسيا عن طريق مصرف راكيات، وفي عام 1955م أسس البنك الدولي المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وفي عام 1997م عقدت واشنطن قمة التمويل الأصغر، وقد أطلق على عقد التسعينات بأنه عقد التمويل الأصغر[1].

ثانياً: تعريف التمويل الأصغر

لا يوجد تعريف يحدد التمويل الأصغر بالنسبة للمبتدئين، بينما كان التدرج هو المفتاح الرئيسي بالنسبة لمصممي القروض المصغرة، وفيما يلي نقدم بعض تعاريف المنظمات والهيئات العالمية[2]:

- **تعريف المكتب الدولي للعمل (BIT)**: التمويل يشير إلى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية (القروض والضمانات)، والتي تتعلق بمبالغ صغيرة اقل من 15000يورو.
- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية (OCDE)** : تمويل الأصغر هو الحصول على تمويل لمشروعات صغيرة يستفيد منها الأشخاص المهمشين الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم في ظل غياب آفاق مهنية أخرى والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية.
- **تعريف الشبكة الأوروبية للتمويل الأصغر(REM)** : التمويل الأصغر هو فتح طريق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المستبعدين، والمبلغ الأقصى للتمويل الأصغر تم تحديده بقيمة 25000 يورو، وذلك بهدف تمويل إنشاء وتطوير مشاريع الاستثمار، وتعمل الهيئات التي تقدم التمويل الأصغر في كثير

[1] وحيدة جبرال منشد، رسول عيسى مهدي، **التمويل الأصغر في ظل تشدد القطاع المصرفي العراقي: التأثيرات ومحددات النمو**، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 106، 2017/07/26، ص 14.

[2] مغني ناصر، **القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 64.

من الأحيان ولكن ليس دائما على توجيه ورصد المشاريع الصغيرة التي مولتها، والمخاطر الناجمة عن التمويل الأصغر لا يتم تغطيتها بضمانات بحقيقية والتالي فإن الهيئات المانحة للتمويل الأصغر قامت بتطوير ممارسات مبتكرة للحد من هذه المخاطر والحد من حالات التخلف عن موعد السداد مثل تقديم تمويلات جماعية تضامنية، تقديم تمويلات ميسرة ....الخ .

- **التمويل الأصغر في نظر الأمم المتحدة:** من المعترف به من قبل الأمم المتحدة أن التمويل الأصغر هي أداة تحرير المبادرة الاقتصادية وهي أداة فعالة حتى مع أفقر الفقراء من أجل تحقيق الكرامة وإعطاء معنى للحياة. [1]
- **تعريف التمويل الأصغر في الجزائر:** يستخدم مصطلح التمويل الأصغر في الجزائر للدلالة عن الإجراءات الحكومية الرامية إلى المساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة ومكافحة البطالة، ويشمل التمويل الأصغر في الجزائر تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي وإلى المؤسسات المصغرة (وهي المؤسسات التي تشغل اقل من 10 عمال)، ويمكن أن يشمل ذلك قروض الإسكان والقروض الاستهلاكية ومنتجات الادخار ومنتجات التأمين المصغر والتحويلات المالية وكذا التعليم المالي للشباب الراغب في إنشاء مشروعات صغيرة[2].

ونستنتج مما سبق أن التمويل الأصغر يقصد به تقديم الخدمات مصرفية إلى شرائح السكانية الأقل دخلا، وخاصة الفقراء وأفقر الفقراء، على أن لا يقتصر على تقديم التمويل فحسب، بل يشمل أيضا خدمات التأمين والادخار وتحويل الأموال، كما أن نطاق المؤسسات المعنية يتسع لما هو اكثر من المنظمات غير الحكومية، حيث تشمل البنوك التجارية، وبنوك التنمية المملوكة للدولة، والتعاونيات المالية.[3]

[1] مغني ناصر، مرجع سابق، ص 65.

[2] مطاي عبد القادر وآخرون، **التمويل في الجزائر الواقع والمأمول دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد الثالث، مارس 2018، ص 133.

[3] روبرت بك كريستين وآخرون، **الإرشادات المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر: المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم التمويل الأصغر والإشراف عليه**، الطبعة الأولى، الولايات المتحدة الأمريكية، جوان 2003، ص 10و11.

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ التمويل الأصغر

يحظى التمويل الأصغر بخصائص ومبادئ تميزه عن باقي أنواع التمويل والتي سنتناولها كما يلي:

أولاً: خصائص التمويل الأصغر

تتمثل أبرز خصائص التمويل الأصغر فيما يلي:

- تقديم قروض قصيرة الأجل والصغيرة لأغراض تمويل رأس المال العامل؛
- أسلوب الدفع اليومي، أو الدفع المبسط لأقساط القروض كالدفع الأسبوعي أو الشهري؛
- استعمال أسلوب الادخار الطوعي لزيادة قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الظرفية الخاصة؛
- فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف؛
- تقديم الخدمات المالية الملائمة من حيث التوقيت والقيمة والسرعة[1]؛
- التركيز على النساء أكثر، لأن إقراض النساء يضمن سداد القرض، كما أن المرأة ستقوم بإنفاق عوائد المشروع على تحسين الأوضاع الأسرية في المأكل والصحة والتعليم؛
- استخدام الحواجز والغرامات في السداد، لفرض المزيد من الجدية، ومنح حوافز للجادين في السداد؛
- التعامل مع العميل يكون يومي، من خلال عقد لقاءات دورية مع العملاء، لتقديم المساعدة والنصيحة للمقترضين وحثهم على السداد؛
- تقديم الخدمات المالية المناسبة حسب متطلبات الاقتصاد المحلي، لكل اقتصاد محلى ظروفه الخاصة به ومنتجاته المناسبة له[2]؛
- خلافا لما يتم طلبه من قبل الإقراض التقليدي من ضمانات ملموسة مثل رهن الملكية، فإنه يتم طلب ضمانات سهلة كنظام ضمان المجموعة، وفيه يكفل الأعضاء بعضهم بعضا بالتبادل لضمان السداد.

ثانياً: المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر

تتمثل المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر فيما يلي:

---

[1] تميم ابوسالم، **التمويل الأصغر لتخفيف من حدة الفقر**، كلية الخرج، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، تاريخ الاطلاع 2020/07/21، ساعة:13.17، www.psau.edu.sa.

[2] غسان روحي عقل، **العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر بقطاع غزة (رسالة ماجستير)**، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة –فلسطين–، 2010، ص36.

- حاجة الفقراء إلى مجموعة من الخدمات المالية الملائمة، المتنوعة والمرنة وذات التكلفة المعقولة، بالإضافة إلى خدمات التوفير، التأمين وتحويل الأموال؛
- التمويل الأصغر يعتبر أداة فعالة لمكافحة الفقر، وبالتالي يحسن المستوى المعيشي ويكسب القدرة على الحماية ضد الصدمات الخارجية؛
- التمويل الأصغر يهتم ببناء مؤسسات مالية محلية ودائمة، تقدم خدماتها على أساس مستمر؛
- التمويل الأصغر لا يعطي الحلول دائما، لأن الفقراء يحتاجون أنواع مختلفة من الدعم قبل أن يكونوا قادرين على استخدام القرض بشكل أفضل، هناك أدوات تقلل من أثر الفقر تعتبر أفضل من المنح، كالتوظيف وبرامج التدريب وتحسين البنية التحتية؛
- يقصد بالتمويل الأصغر بناء أنظمة تخدم الأسر المنتجة والفقراء، حيث يشكل الفقراء غالبية الدول النامية غير أهم أقل الناس حظا في الحصول على الخدمات البنكية، كما أنه في حالة إشراك التمويل الأصغر ضمن القطاع المالي الكلي للدولة يمكن من خلاله أن يصل لعدد أكبر من الفقراء؛
- الحكومة تقوم بدور تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة، وعليها أن تحفز الخدمات المالية وفي الوقت نفسه تحمي فيه الودائع، وعليها أن تحافظ على ثبات الاقتصاد الكلي، وأن تقلل من الفساد، وتحسن بيئة الأعمال الصغيرة؛
- أموال المتبرعين يجب أن تكمِّل رأس المال الخاص، حيث يقدم المتبرعون الهبات والقروض للتمويل الأصغر، ويجب أن يكون الدعم مؤقتا وأن يستخدم لتطوير دعم البنى التحتية مثل مؤسسات التقييم، كما يجب دمج التمويل الأصغر في النظام المالي؛
- العقبة الأساسية في التمويل الأصغر هي نقص المدراء الأكفاء والمؤسسات القوية، فالتمويل الأصغر هو مجال متخصص يجمع بين الأعمال المصرفية والأهداف الاجتماعية، لذلك فإنه يجب بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات، كما يجب التركيز على بناء المقدرة وليس فقط نقل الأموال؛
- التمويل الأصغر يعمل بشكل جيد عند الإفصاح عن الأداء وقياسه ويتضمن ذلك المعلومات المالية كنسب الفوائد، والمعلومات الاجتماعية مثل عدد العملاء الذين تم الوصول لهم، ومن خلال المعلومات يتم الحكم على التكاليف والمخاطر والعوائد؛

- خدمة التمويل الأصغر يجب أن يستهدف الفئات الفقيرة من المجتمع وتزَودهم بالخدمات المتنوعة والموارد المالية لمساعدة أنشطتهم الاقتصادية على النمو، واكتسابهم القدرة على سداد القروض الممنوحة لهم[1]؛
- يعتبر التمويل الأصغر بمثابة خطة الدوام، أي أن صرف القرض هو بداية علاقة طويلة الأمد وليست معاملة لمرة واحة فقط، بحيث يسدد المقترض قرضه بمرور الزمن كما يقوم المقرض بتحصيل المدفوعات بمرور الزمن؛
- استخدام ضمانات التضامن والتي تشكل نواة برامج التمويل الأصغر؛
- ربط القروض بالمدخرات، لأن الائتمان المرتبط بالمدخرات يساعد العملاء على بناء الثروة مثل ما يقترضون[2].

المطلب الثالث: أهمية التمويل الأصغر والتحديات والعقبات التي تواجهه

أولاً: أهمية التمويل الأصغر

تكمن أهمية قطاع التمويل الأصغر في النقاط التالية[3]:

- التخفيف من أثر الصدمات الخارجية التي تصيب الفقراء، والتي يترتب عنها عبء كبير على موارد الأسرة المحدودة، كمرض رب الأسرة أو تعرض الأسرة للسرقة.
- يعتبر قطاع التمويل الأصغر أحد أهم القطاعات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول المتقدمة والنامية، وهي القوة الدافعة وراء النمو الاقتصادي القومي، كما يمكن الدول من توفير احتياجات المجتمع من خلال تمويله للمشروعات الصغيرة المنتجة والخدمية؛
- بإستطاعة التمويل الأصغر مساعدة المجتمعات المحلية على تنمية مشاريعهم وزيادة مدخولهم، وبالتالي يمكن اعتبار التمويل الأصغر وسيلة فعالة تمكن الفقراء من الاعتماد على النفس وإحداث تغيير اقتصادي إيجابي والحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية؛
- دخل المشروع لا يساعد على تطوير المشروع بذاته فقط، بل يتعداه إلى تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها وهذا ما ينعكس على جوانب أخرى حيوية، مثل التعليم والتغذية والتربية؛

[1]Consultative group to assist the poor (cgap), building financial systems for the poor, key principles of microfinance, Washington dc, janvier 2004, p1-2.

[2]Kim Wilson, principled practices in microfinance, published by catholic relief services 209 w, fayettestreet, Baltimore, md 21201, September 2001, p25-53.

[3]غسان روحي عقل، مرجع سابق، ص23.

- يتولد لدى عملاء مؤسسات التمويل الأصغر ثقة بالنفس، ويحقق الاستقلال المالي مع زيادة القدرة على التفاعل مع المجتمع؛
- يعتبر التمويل الأصغر آلية عملية للكشف عن الفرص الاستثمارية الواعدة ولتوطين التجارب الناجحة، وإيجاد الصيغ المناسبة للمشروعات الصغيرة وريادة الأعمال؛
- يساعد التمويل الأصغر في التنمية البشرية، وبناء القدرات للشباب من خلال وتنمية صقل المهارات، الإحتضان والتدريب العملي؛
- يرفع التمويل الأصغر العبء على الحكومات والجهات المعنية لفتح مجالات العمل الحر وإتاحة فرص العمل المنتجة، والحد من مشكلة البطالة بكافة أشكالها؛
- زيادة وترشيد المدخرات المحلية واستخدام التكنولوجيا المحلية والتخفيف من الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة[1].
- توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة، وتوفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار تنافسية؛
- توفير خدمات الإنتاج، باستخدام العمالة الماهرة والمساعدة على تدريب العمالة غير الماهرة؛
- استخدام الخدمات المحلية، وتحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة.

وبصفة عامة يهدف جهاز القرض المصغر إلى[2]:

- **الهدف السياسي**: البحث عن الاستقرار والشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة إلى أراضيهم.
- **الهدف الاجتماعي**: تحسين الدخول وظروف الحياة للفئات الضعيفة، وخاصة لذوي الدخل المحدود.
- **الهدف الاقتصادي**: ويتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة وتحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من اجل زيادة ثروات البلاد.

ثانياً: العقبات التي تواجه التمويل الأصغر

[1] أحمد النصار، غادة والي، **دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة وملامح الاستراتيجية القومية للتمويل المتناهي الصغر: التحديات والمشاغل التي تواجه المجتمع المدني**، المؤتمر الثالث للإصلاح العربي، الإسكندرية، مصر، مارس2006.

[2] مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، **استراتيجية التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر**، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 27-29 جوان2013.

لم تحظى جميع مؤسسات التمويل الأصغر بالنجاح في عملها، فمنها من استطاع الاستمرار ومنها من فشل في ذلك، وغالبا تعود أسباب الفشل إما لمسائل تتعلق بشخص العميل طالب الخدمة المالية أو بمؤسسة التمويل بحد ذاتها، وهي كالآتي[1]:

- **المسائل المتعلقة بشخص العميل:**

وهي مسائل خاصة بشخص العميل قبل تعامله مع مؤسسات التمويل الصغير وحتى بعد ذلك، وتشمل ما يلي:

- خوف العملاء الفقراء من دخول مؤسسات التمويل والبنوك؛
- فهم بعض الفقراء للتمويل على أنه خدمة اجتماعية أو حتى تبرع؛
- عدم ملاءة العملاء الفقراء وخوفهم من عدم قدرتهم على سداد قيمة القرض.

- **المسائل المتعلقة بمؤسسات التمويل:**

وهي مسائل خاصة بالجهاز الإداري للمؤسسة إذا تتميز بما يلي:

- عدم توافر الخبرة في دراسة جدوى المشروعات المقدمة؛
- ضعف الأسلوب الخاص في تقديم النصح والمشورة، والافتقار للخبرة في التعامل مع العملاء؛
- عدم القدرة على تحديد الخدمات المناسبة للعملاء الفقراء.

- **المسائل المتعلقة بالمشروع الذي يريد العميل تمويله:**

وتتمثل فيما يلي:

- أن يكون المشروع بطبيعته فشل إداريا أو فنيا، بحيث يصعب على الشخص تنفيذه؛
- عدم قيام المقترض بإشهار المشروع قانونا مما قد يقف مانعا في وجه تقديم القرض المطلوب؛
- عدم توفر دراسة جدوى خاصة بالمشروع أو توافر الدراسة ولكنها تتضمن عدم نجاح وفعالية المشروع.

بالإضافة إلى العديد من العقبات الأخرى ومن أهمها:

- **منافسة السوق المركزة والاقتراض المتعدد:** حيث أن عدم نشر مؤسسات التمويل الأصغر لخدماتها بالتساوي، والتنافس بعنف على مناطق جغرافية مركزة، وبالتالي هذا التركيز للإقراض يزيد من احتمالات اقتراض العملاء من أكثر من مؤسسة تمويل، ويمكن أن يسبب ذلك تغيرات طفيفة

[1] منى ادلبي، فراس سعد الدين، **الرقابة على مؤسسات التمويل الأصغر**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 4، 2015، ص 456-457.

في الحوافز على السداد والمبالغ التي يمكن اقتراضها في تغيير ديناميكيات السوق، مما يؤدي إلى حدوث أزمات سداد.

- **أنظمة وضوابط مؤسسات التمويل الأصغر المحمّلة فوق طاقتها:** فمن شأن إضافة أعداد كبيرة من الموظفين في وقت قصير أن يجعل الموظفين الجدد غير مؤهلين بشكل جيد لوظائفهم، كما يؤدي إلى إجهاد الرقابة الداخلية.
- **تآكل الانضباط الإقراضي لدى مؤسسات التمويل الأصغر:** من بين معيقات التمويل الأصغر إهمال مؤسسات التمويل الأصغر لخدمة العملاء والعلاقات معهم، بل وحتى فقدان العلاقة المباشرة مع العميل، والتي تعد هامة بالنسبة لجودة القروض[1]؛
- بالإضافة إلى عدم توفر التمويل الكافي مع ارتفاع معدلات فائدة الإقراض، فضلا عن قيام مؤسسات التمويل الأصغر بالتشدد في طلب الضمانات من قبل طالبي القروض، كما أن غياب الدور الفاعل للحكومات والإجراءات الإدارية الروتينية تعتبر أيضا من معوقات التمويل الأصغر[2]؛
- غياب التأقلم في استخدام التكنولوجيا الحديثة وعدم الدمج بين الحرفية والفن والتطور، أو صعوبة الحصول على المعلومات التكنولوجية؛
- انعدام الإدارة العلمية والتي تنعكس بالسلب على رفع الإنتاجية وتحسين النوعية، وتقليل التكلفة؛
- عدم الحرص على جودة المنتجات؛
- غياب التكامل بين المشاريع الصغيرة والمشروعات الكبيرة.[3]

من خلال العرض السابق تظهر مجموعة من العوائق من الضروري السيطرة عليها، وذلك بغية تحقيق الغاية المرجوة من التمويل الأصغر سواء بتأمين التدريب والخبرة اللازمة للقائمين على مؤسسات التمويل باعتبارهم عناصر هامة لنجاح عملية التمويل الأصغر، أو نشر برامج توعية لإيصال فكرة التمويل الأصغر إلى مختلف أفراد المجتمع.

ثالثاً: التحديات التي تواجه التمويل الأصغر

[1] غريغ تشين وآخرون، النمو ومواطن الضعف في مجال التمويل الأصغر، مذكرة رقم61، الولايات المتحدة الأمريكية، فيفري2010، ص: 7-10، تاريخ الإطلاع 2020/07/28، ساعة: 14.25، www.cgap.org

[2] ثائر قدومي، **تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن: المعوقات والتحديات**، مجلة جامعة الخليج، شعبة العلوم الإدارية والمالية ، المجلد رقم 04، الأردن، 2012، ص17.

[3] نور ريحي الشريف، **التحديات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة في مدينة الخليل (رسالة ماجستير)**، قسم إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، 2009، ص29-30.

إستُحدث نظام التمويل الأصغر بالأساس لتحقيق مجموعة من الأهداف، و لكن تحقيقها مرهون بمجابهة التحديات التالية[1]:

- **الوصول للفقراء:** الغرض الذي من أجله وجدت مؤسسات التمويل الأصغر هو الوصول للفقراء الذين تعجز المؤسسات المالية الرسمية عن التعامل معهم، وكلما وصلت مؤسسات التمويل الأصغر لعدد كبير من الفقراء كلما كانت أنجح.
- **الاستدامة المالية:** المقصود بالاستدامة المالية هو قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على تغطية جميع تكاليفها المالية والإدارية والديون عن طريق دخلها من خدماتها، وذلك دون الحاجة للاعتماد على موارد مالية تأتي من الخارج في شكل منح، أي أن تكون المؤسسة المالية قادرة على تحقيق فائض يمكن استثماره لتطوير المؤسسة وخدماتها.
- **القضاء على الفقر:** كما قال ستانلي فيشر الأمر الذي يجعل من فكرة التمويل الأصغر فكرة جذابة هي "أنه يوفر الأمل للكثير من الفقراء لتحسين أوضاعهم من خلال جهودهم الشخصية".
- **تعزيز دور المراجعة الداخلية في مؤسسات التمويل الأصغر:** وذلك من خلال تقوية الرقابة الداخلية في المؤسسات، وأن تكون سياسات وإجراءات الإدارة مكتوبة ومعروضة بمفهوم بسيط وقابلة للتنفيذ وموصلة بشكل جيد للأفراد، مع الالتزام بالقيم الجوهرية والأخلاقيات المهنية الرفيعة.
- **تحقيق المرونة والابتكار:** أي خلق أنواع جديدة من المؤسسات القادرة على أن تكون أكثر مرونة وابتكار، بما في ذلك مشاركة العملاء، فضلاً عن تطوير منتجات جديدة، حزم قروض جديدة، تسهيلات ادخار، منهجيات الوصول إلى أنواع جديدة من العملاء وخاصة الأكثر فقرا والأكثر حرمانا...الخ.
- **تكييف الإدارة المالية بمؤسسات التمويل الأصغر:** وذلك بما يتوافق مع خصوصيات هذه المؤسسات وطبيعة الخدمات التي تقدمها والفئات المستهدفة، لاسيما ما تعلق بـ:
  - متطلبات إعداد التقارير المالية دائمة التغير؛
  - زيادة التدقيق في الأنظمة الضريبة التي تطبقها مؤسسات التمويل الأصغر؛
  - تقييم الاستثمارات لاعتباره يمثل تحديا كبيراً في صناعة التمويل الأصغر؛
  - إدارة المخاطر بشكل أفضل بهدف ضمان زيادة نمو مؤسسات التمويل الأصغر؛

[1] عامر عبد اللطيف، ياسين حريزي، **تحدي التمويل الأصغر بين التقليدي والإسلامي لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش**، الملتقى الدولي الثاني: المالية الإسلامية، صفاقس، تونس، 27-2013/06/29.

- شفافية في التعامل مع العملاء[1].

- **مواكبة العصر الرقمي وتبني التقنيات التكنولوجية الحديثة:** من أجل استمرارها في القيام بدورها على المدى الطويل ينبغي على مؤسسات التمويل الأصغر مواكبة الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة وإعادة النظر في نماذج الأعمال الخاصة بها، والاستفادة منها في الربط بين القطاعات المالية الرسمية وغير الرسمية، وكذا ربط مجموعات التمويل الأصغر مع العمليات السياسية المحلية والمنظمات المناصرة[2].

كما يجب أن تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بتحديد أهداف نشاطها بشكل واضح قبل التفكير في الاستثمار في التكنولوجيا، وفهم حقيقة احتياجات العملاء وتطوير المنتجات والخدمات الرقمية[3].

المبحث الثاني: مؤسسات التمويل الأصغر وآلية عملها

يطمح التمويل الأصغر لمحاربة الفقر وتنمية المشاريع الفردية والعائلية عبر توفير التمويلات اللازمة للفئة المهمشة من النظام المالي التقليدي، وبغية تحقيق أهدافه لابد من أن تكون هناك مؤسسات متخصصة في هذا المجال، تعرف بمؤسسات التمويل الأصغر. وفيما يلي سنتطرق إلى أهم ما يتميز به قطاع التمويل الأصغر عن بقية القطاعات المالية الأخرى، لاسيما ما تعلق بمصادر تمويلاته والاتجاهات النظرية التي توجه نشاط مؤسسات التمويل الأصغر بين الاتجاه الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: تعريف مؤسسات التمويل الأصغر ومصادر تمويلها

أولا: تعريف مؤسسات التمويل الأصغر

تعددت تعريفات مؤسسات التمويل الأصغر بتعدد المناهج والنظم، ولكن تتميز هذه النظم باشتراكها في أنها تهدف لتقديم الخدمات المالية للفئة المهمشة من النظام المصرفي، ومحاربة الفقر والبطالة، وفيما يلي نورد مجموعة من التعريفات له:

- **التعريف الأول:** مؤسسة التمويل الأصغر هي تلك المؤسسة التي تهدف إلى توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ضمن إستراتيجية الحكومات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية

[1] Justina alders-sheya & other, challenges in microfinance, ey microfinance contacts, 2014, p5-11, www.eyg.com.

[2] Neha, ranu Kumar, problems & prospects of microfinance institution-with special reference to chandigarh, journal of economics and finance(iosr-jef), vol 9, no1, 2018, p17.

[3] ست طرق يمكن بها لمؤسسات التمويل الأصغر أن تواكب العصر، تاريخ الاطلاع 2020/07/21، ساعة 21:44، www.findevgateway.org.

بشكل عام والدعم الاقتصادي للشباب والمرأة بشكل خاص، بواسطة الخدمات التمويلية المقدمة. وتكون أهدافها ومبادئها تتوافق مع إستراتيجية التنمية المستدامة والرؤى المستقبلية للحكومات في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

- **التعريف الثاني:** تعرف مؤسسات التمويل الأصغر بأنها المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء، قائمة على تقديم القروض الصغرى وقبول إيداع المبالغ الصغرى من عملائها أو زبائنها فقط وليس من العامة.
- **التعريف الثالث:** تعتبر مؤسسات التمويل الأصغر الوحدات الأساسية المقدمة لخدمة التمويل الأصغر، سواء المؤسسات الرسمية أو المؤسسات غير الرسمية والتي يعتبر التمويل الأصغر المجال الرئيسي لعملها[1].

نستنتج مما سبق أن التمويل الأصغر موجه للفقراء ولأصحاب المشاريع الخاصة الذين لا يقدرون على الاستفادة من الخدمات المصرفية الممنوحة من طرف البنوك التجارية.

ثانيا: مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر

تختلف مصادر تمويل مقدمي خدمات التمويل الأصغر حسب عدة أصناف، وفيما يلي سنذكر الأشكال القانونية لمؤسسات التمويل الأصغر ومصادر تمويلها، وسنتطرق للجهات المانحة وأنواعها، وبعدها سنتطرق لكيف يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر أن تختار بين مصادر تمويلها:

- **مصادر تمويل مؤسسات التمويل المصغر وفقا لشكلها القانوني**

تعتمد مؤسسات التمويل الأصغر في توفير تمويلها من الجهات المانحة التي تمنحها تمويلات، ويعتبر مصدر تمويل الجهات المانحة من الهبات والقروض والدعم. وفيما يلي سنذكر أنواع المؤسسات المقدمة لخدمة التمويل الأصغر ومصدر أموالها:

- **الجمعيات:** يتميز الشكل القانوني لمؤسسات التمويل الأصغر " الجمعيات " بانعدام رأس المال وسندات الملكية، ونجد أن أغلب أموال الجمعيات مصدرها خارجي تتمثل في الهبات والدعم المقدم من قبل الحكومات والجهات المانحة. وقد تلجئ في بعض الحالات للقروض البنكية، وتتميز الجمعيات بانعدام العلاقة بين الممول والمسير.

[1] بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، **تقييم التجربة السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بوابة التمويل الأصغر CGAP www.findevgateway.org ،2017، ص 20،

- **التعاضدية:** تتميز التعاضديات أن رأس مالها يتكون من قسم اجتماعي يملكه الأعضاء وهي عبارة عن مبالغ صغيرة، والقسم الأكبر يتمثل في الوداع التي يتم جمعها من الأعضاء والعملاء. ومن جهة أخرى هناك مصادر تمويلية من الخارج تتجسد في قروض بنكية ومساعدات.
- **مؤسسات مالية مصغرة: هي تلك** المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء، قائمة على تقديم القروض مصغرة، تتكون مصادر أموال هذه المؤسسات من أسهم وسندات ملكية يحملها المستثمرين، بالإضافة إلى الودائع التي تتلقاها من عملائها[1].

- **أنواع الجهات المانحة:**

تعتبر الجهات المانحة الداعم الأساسي لتطوير نشاط مؤسسات التمويل الأصغر، وأغلب المؤسسات الرائدة حاليا اعتمدت عند انطلاقها على الدعم المالي والتقني اللذان تمنحهما لهم الجهات المانحة. وبالإضافة إلى أنها تساعد مؤسسات التمويل الأصغر القائمة على تطوير وسائل عملها والاستعانة بالتكنولوجية، وتدعمها عندما تعرف هذه الأخيرة عجز مالي بمنحها قروض بأسعار فائدة مدعمة أو تضمنها أمام البنوك للحصول على قروض لتمويل نشاطها، وتعتمد مؤسسات التمويل الأصغر لتمويل وتنمية نشاطاتهم على الجهات المانحة وقروض من البنوك التجارية، وفيما يلي سنذكر أنواع الجهات المانحة:

- **الجهات المانحة المحلية:** هي عبارة عن صناديق تمويلية أسستها حكومات بعض الدول وخاصة الدول الرأس مالية، لدعم التنمية والتطوير، مثل l' agence française de développement.
- **الجهات المانحة المتعددة الأطراف:** هي منظمات تجمع مجموعة من الدول، وقد تكون الجهات المانحة متعددة الأطراف لمنطقة محددة مثل بنوك التنمية (بنك التنمية الآسيوية، البنك الإفريقي للتنمية ....) أو هيئات مثل البنك الدولي والأمم المتحدة
- **المنظمات الخاصة:** هي منظمات تؤسسها مجموعة من المؤسسات الخاصة، بحيث تشترك هذه المؤسسات في تكوين رأس مال هذه المنظمات، مثل foundation ford, foundation argidiusما يميز هذه المنظمات أنها تتطور بسرعة في مجال التمويل الأصغر بانضمامها إلى مؤسسات الاستشارية لمساعدة الفقراء في اختيارهم لمشاريع ذات ربحية أكبر[2].

- **اختيار مؤسسة التمويل الأصغر لمصادر أموالها:**

يجب على مؤسسة التمويل الأصغر عند اختيار مصادر تمويلها الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

[1]Sébastien Boyé et al. Le guide de la microfinance, microcrédit et épargne pour le développement, Eyrolles, 2007, p 253.

[2]Idem, p254.

- ضرورة التنسيق بين الشكل القانوني لمؤسسة التمويل الأصغر ومصادر التمويل المتاحة؛
- نوع التمويل الذي تبحث عنه مؤسسة التمويل الأصغر لأن هناك عدة أنواع متاحة، فتوجد إمكانية فتح رأس المال، أو الاقتراض من البنوك التجارية، أو تطوير عمليات الادخار، ونوع التمويل المختار له تأثير على سياسة مؤسسة التمويل الأصغر وتوجهها الاجتماعي أو الربحي[1].

المطلب الثاني: منتجات مؤسسات التمويل الأصغر

تختلف منتجات التمويل الاصغر كليا على منتجات البنوك والمؤسسات المالية، الأولى تقوم على أساس الثقة والتعاون، والثانية تقوم على الضمانات المادية وهدفها الأساسي هو تحقيق الأرباح، ونتيجة لذلك أستبعد الفقراء وأفقر الفقراء من النظام المالي التقليدي. وجاء محمد يونس عبر ابتكاره للقروض الجماعية ليعطي دفعة جديدة للتمويل الاصغر، وجاءت عملية إنشاء بنك غرامين والتغطية الإعلامية التي عرفها وتتويج محمد يونس بجائزة نوبل للسلام، لانتشار نموذج القروض الجماعية في جميع أنحاء العالم.

وتوصلت العديد من الأبحاث إلى أن الحاجات المالية للفقراء لا تنحصر في التمويل فقط، بل تتعداه إلى الادخار وتحويل الأموال والتأمين، وسنسعى من خلال هذا المطلب إلى التطرق لمختلف هذه الخدمات وتحديد أهم منتجات التمويل الأصغر التي تقدمها مؤسسات التمويل الأصغر للأفراد الفقراء في المجتمع.

أولا: القروض المصغرة

تتجسد التمويلات التي تمنحها مؤسسات التمويل الأصغر للمشاريع الفردية والعائلية في القروض المصغرة، وتنقسم القروض المصغرة إلى نوعين أساسيين الأول قرض المجموعة والثاني القرض الفردي.

- **قرض المجموعة:** جاء القرض الجماعي لسد الحاجة التمويلية للفقراء والمشاريع العائلية مع غياب كل الضمانات المادية. ويقوم المبدأ الأساسي للقرض الجماعي على تجمع المقترضون في مجموعة لتقديم ضمان جماعي، بمعنى أن المجموعة تضمن كل فرد منها، وفي حالة عدم تسديد أحد الأفراد أقساط قرضه يحرم جميع أفراد المجموعة من قروض أخرى حتى يقومون بتسديد أقساط قرض الفرد المتعثر أو الممتنع عن عملية التسديد[2].

[1] Idem, p255.
[2] Sébastien Boyé et al. Op, Cit, P54.

ويعتمد تقيم قرض المجموعة في منهجية إقراض المجموعة على المبلغ الإضافي القائم على دورة القرض البسيطة، والاعتماد على الضمانات الاجتماعية مثل (المسؤولية المشتركة) وتحديد شروط منع تكرار القروض لزملاء الفرد المتخلف عن السداد وذلك للتخفيف من حدة المخاطر[1].

يتسم قرض المجموعة كذلك بخصائص خاصة به وهذا ما ساهم في انتشاره في مختلف مناطق العالم بعدما جسده محمد يونس لأول مرة في بنغلادش، ويقوم قرض المجموعة على أساس «رأس المال الاجتماعي» لكل فرد حيث يتم اختيار فرد من القرية أو الحي ليكون هو المسؤول عن اختيار أفراد مجموعته، ويشترط في هذا الفرد أن يمتلك معلومات دقيقة على كامل أفراد المجموعة، وبالمقابل يشترط على أفراد المجموعة أن يملكون معلومات دقيقة على الفرد المسؤول. وهذا ما يسمح بالحصول على مجموعة متماسكة ومتضامنة ويكون لكل الأفراد تأثيرا اجتماعيا على بعضهم البعض بما يسمح من تخفيض معدلات عدم التسديد وهذا ما يعرف بالرأس المال الاجتماعي[2].

ولقد قدم القرض الجماعي خدمات وأخرج العديد من الفقراء من دائرة الفقر، وساعدهم لإنشاء مشاريع عائلية وفردية ناجحة. وبالمقابل أوضح أن القرض الجماعي يحمل في طياته الكثير من النقائص والعيوب مما نتج عنه ابتكار منتج القروض الفردية من طرف مؤسسات التمويل الأصغر، ومن خلال الجدول الموالي سنوضح إيجابيات وسلبيات القرض الجماعي من وجهة نظر مؤسسة التمويل الأصغر ومن وجهة نظرا لمستفيدين.

جدول رقم(01): مزايا وعيوب قرض المجموعة.

	المزايا
بالنسبة لمؤسسة التمويل الأصغر	– اقتصاديات السعة: يسمح قرض المجموعة بتغطية عدد كبير من المستفيدين بقرض واحد؛ – اقتصاد المجال: يفتح القرض الجماعي إمكانية تقديم خدمات أخرى للمجموعة؛ – تخفيض معدلات الخطأ في المعلومات التي تجمع على أفراد المجموعة، وذلك عن طريق الاستفادة من المعلومات التي يمتلكها كل فرد من المجموعة على بعضهم البعض؛

[1] ديني جورج وآخرون، إدارة الإقراض الفردي، Micro Save ،2010، ص1، تاريخ الاطلاع 2020/08/14، ساعة:17.00، www.microsave.org

[2] Jauneaux et al, Microcrédit individuel et pression sociale : le rôle du garant،vue : 18/06/2020، https://www.researchgate.net/publication/228594095_MICROCREDIT_INDIVIDUEL_ET_PRESSION_SOCIALE_LE_ROLE_DU_GARANT.

	– الاستفادة من تأثير أفراد المجموعة على بعضهم البعض لتخفيض معدلات التأخر في أقساط القرض وعدم تسديدها، وذلك بالاستعانة بالمسؤولية الاجتماعية لكل فرد اتجاه الأفراد الآخرين. – تعويض الضمانات الفردية بالضمانات الاجتماعية؛ – تخفيض مخاطر عدم التسديد بفضل التأثير الاجتماعي الذي تم إنشاؤه ضمن المجموعة.
بالنسبة للمستفيد	– تساهم المجموعة في توسيع العلاقة الاجتماعية والاقتصادية للفرد؛ – تعويض الضمانات الفردية بالضمانات الاجتماعية؛ – زيادة احتمال فرض ادخار جزء من القرض الأصغر وهذا ما يعرف بحساب الادخار الإجباري، وخاصة إذا نصت اتفاقية القرض الجماعي عليها؛ – أفراد المجموعة يساعدون بعضهم البعض لتسديد أقساط القرض، وذلك في حالة تعسر أحدهم على عملية التسديد.
العيوب	
بالنسبة لمؤسسة التمويل الأصغر	– لا تجدي الرقابة الاجتماعية نفعا عندما يكون المجتمع متجانساً؛ – صعوبة إجبار أفراد المجموعة على الالتزام بالعقد المبرم؛ – في حالة عدم تسديد فرد لأقساط القرض ورفضه للخضوع لتأثير المجموعة، هذا قد يؤدي إلى عزوف بقية أفراد المجموعة عن تسديد أقساط قروضهم مما يزيد من خطر عدم تسديد القروض مقارنة بالقروض الفردية، وهذا ما يعرف بخطر العدوى؛ – خروج الفرد المسؤول عن المجموعة قد يؤدي لحلها؛ – عدم تنوع المخاطر في حالة كان أفراد المجموعة يمارسون نفس النشاط؛ – تحمل تكاليف إضافية من وقت وموارد مالية للمحافظة على تناسق وترابط المجموعة.

بالنسبة للمستفيد:	خطر تحكم المسؤول عن المجموعة أو فرد أخر في المجموعة واستغلالها لخدمة مصالحه الشخصية على حساب مصلحة أفرادها؛ – القروض المصغرة غير مرنة في حجمها ومدتها فهي تكون ذو مبلغ محدد ولمدة محددة، وهذا ما قد لا يتلاءم واحتياجات المستفيد؛ – ارتفاع تكاليف القرض المصغر نتيجة لتراكم عقوبات تأخر فرد أو عدد من أفراد المجموعة على تسديد أقساطهم.

Source: Elisabeth Rhyne. Client Focused Lending, Center for Financial Inclusion, http*://www.centerforfinancialinclusion.org/publications-a-resources/browse-publications/345-client-focused-lending-the-art-of-individual-lending* (vu le : 18/06/2020).

بالرغم مما يعاب على قرض المجموعة على أنه برهن على جدارته وملائمته عبر العديد من التجارب، وتبقى أهم تجربة هي بنك غرامين أين عرف القرض الجماعي تطورا وتحسنا في صياغته وتطبيقاته. ولمواجهة نقائص قرض المجموعة ارتأت مؤسسات التمويل الأصغر تطبيق صيغة القروض الفردية، والتي سوف نتطرق إليها من تعريف وخصائصها في النقطة الموالية.

- **القروض الفردية:**

بعد انتشار قرض المجموعة ومحاولة مؤسسات التمويل الأصغر تطبيقه في مختلف البيئات والمجتمعات، تبين من خلال التجربة، أن قرض المجموعة يصلح للمناطق التي تكون فيها الكثافة السكانية عالية ولا يصلح للمناطق منخفضة الكثافة السكانية، بالإضافة إلى أنه يحد من عملية توسع المشاريع الناجحة، لأنه مرتبط بنجاح كافة مشاريع المجموعة للحصول على قروض أخرى. ومن أهم ما يعاب عليه هو أن الأفراد الفقراء المستضعفين يتم في كثير من الحالات استبعادهم من المجموعات، وهذا ما يتنافى مع المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر.

ونتيجة لكل النقائص والعيوب التي تبينت من خلال تطبيق قرض المجموعة، قامت مؤسسات التمويل الأصغر بتقديم صيغة جديدة للقرض المصغر للفرد ولا تقوم على المجموعة، وعرفت بالقروض الفردية[1].

وتعتمد عملية تقييم القروض الفردية على سمعة المقترض وتقييم شخصيته من النواحي النفسية وقدراته الإنتاجية، وتدخل التجارب السابقة لطالب القرض الفردي بمجال نشاطه، بمعنى الخبرة. ويتوجب على المرافق معرفة هل طالب الإقراض الفردي قد استفاد من قبل من قرض المجموعة أو لا؟ وكيف تمت

[1]Sébastien Boyé et al, op. cit, p63.

عملية التسديد؟ وتتم عملية تقيم مدى جدوى المشروع واحتمال التسديد بمجموعة من المراحل التي يتوجب على المرافق مراعاتها.

وبهدف توسيع نطاق القروض الفردية يتوجب على مؤسسات التمويل الأصغر إدراك أنه ينبغي اعتبار الإقراض الأصغر بمثابة اقتراح للقيمة من جانبه، وتطوير الهياكل والقدرات التنظيمية اللازمة لتقديم المنتج، وأخيرا ثمة عامل مهدد مهم للنجاح في تنفيذ الإقراض المصغر هو مدى توفر السيولة الكافية[1].

- **أسعار فائدة القروض المصغرة:**

تمثل أسعار الفائدة الربح أو العائد على القروض الممنوحة من بنك أو مؤسسة التمويل الأصغر، ويتضح أن تكاليف التمويل الأصغر مرتفعة مقارنة بتكاليف الإقراض من البنوك التجارية، ويرجع ذلك لارتفاع تكاليف المعاملات واستخدام الضمانات الشخصية كبديل عن الضمانات الرسمية. ونشير إلى أن النسبة المئوية لتكاليف منح قرض مصغر أكبر من تكاليف منح قرض بحجم أكبر، وللتوضيح نأخذ كمثال مبلغ مليون دولار، حيث البنك يتعامل مع مقرض واحد، أما مؤسسة التمويل الأصغر فتتعامل مع 10 ألاف مقترض، بإقراض كل واحد منهم 100 دولار. وبدراسة تكاليف الإقراض والمخاطر وتكاليف تحصيل الأقساط، نجد أن البنك سيغطي كامل تكاليفه بتطبيق سعر فائدة قدره 8 %، وفيما يخص مؤسسة التمويل الأصغر يتوجب عليها أن تقرض بسعر فائدة قدره 17 % لتغطي تكاليفها[2].

وتعتبر أسعار الفائدة المرتفعة المطبقة من طرف مؤسسات التمويل الأصغر على القروض، أهم ما تعاب عليه، فقد يصل سعر الفائدة إلى 18 %، وهذا ما لا يتوافق مع الغرض الأساسي للتمويل الأصغر المتمثل في محاربة أسعار الفائدة المرتفعة والمرهقة للفقراء المنتجين. وتفسر الهيئات والمؤسسات التي تنشط في مجال التمويل الأصغر معدلات الفائدة المرتفعة لإرتفاع تكلفة منح القروض المصغرة وتسييرها ومرافقتها واسترجاعها. ولحماية المشاريع لجأت الحكومات لطريقتين أساسيتين بهدف تحديد وتخفيض أسعار الفائدة، سنتطرق لهما فيما يلي:

- **تسقيف أسعار الفائدة:** وهو أن تضع الحكومة حد أقصى لأسعار الفائدة على القروض المصغرة التي تمنحها مؤسسات التمويل الأصغر، وتأتي هذه المبادرة بغرض الحد من القروض الغير رسمية التي تقدمها هيئات وأشخاص ممن يستغلون حاجة الفقراء، ولكن هذه الإجراءات تؤثر سلبا على مؤسسات التمويل الأصغر، فهي تحد من قدراتها على الانتشار وتحقيق استمراريتها. وعملية تسقيف أسعار

[1] ديني جورج، مرجع سابق، ص3.

[2] بريجيت هيلمس ووزافيير رايلي، **سقوف أسعار الفائدة والتمويل الأصغر: قصتها حتى الأن**، بوابة التمويل الأصغر،CGAP ،2004، ص 2، تاريخ الاطلاع2020/08/18، ساعة: 18.00، www.findevgateway.org

الفائدة على القروض المصغرة طبقتها العديد من الحكومات من بينها الجزائر، ولتجسيدها على أرض الواقع تقوم الحكومات بتأطير أسعار الفائدة عبر إصدار قوانين تطبق على البنوك من طرف البنك المركزي، أو عن طريق فرض حد أقصى لسعر إعادة الإقراض في البنوك المركزية.

- **دعم أسعار الفائدة:** تعرف عملية دعم الحكومات لأسعار فائدة القروض المصغرة، وهو أن تحل الحكومة محل المقترضين من مؤسسات التمويل الأصغر في تسديد فوائد القروض المصغرة، وتعتبر هذه الطريقة جد مكلفة لخزينة الدولة. ومن بين المشاكل التي تنتج عنها أن المقترضين يعتبرون القروض المصغرة المدعومة من الحكومات عبارة عن هبة، وهي حق لهم من خزينة الدولة. ويمكن أن نضيف أن تطبيقها يؤدي لتخفيض من إيرادات المؤسسات المانحة مما يؤثر في قدرتها على تغطية تكاليفها، ولقد قامت الحكومة بدعم القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ووكالة دعم الاستثمار، الموجهة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة. وأسعار الفائدة المدعمة لا تسمح لمؤسسات التمويل الأصغر من تغطية تكاليفها، مما يجعلها دائما بحاجة لدعم الحكومة والجهات المانحة ويحد من قدرتها على التوسع[1].

وتتميز القروض الفردية عن قرض المجموعة بخصائص خاصة بها، نذكر منها وملاءمتها أكثر مع احتياجات المستفيد من ناحية حجم القرض ومدة الإقراض وتقسيم الأقساط، وينحصر استعمال القروض الفردية في كثير من الأحيان في تمويل استثمارات إنتاجية. وعملية منح القرض الفردي تعتمد على تحليل التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع والوضع المالي الحالي لطالب القرض المصغر، وفي حالة عدم تسديد المستفيد لأقساط القرض المصغر تتم عملية مصادرة الضمانات أو استدعاء الضامن ليحل محل المستفيد في عملية التسديد.

ثانيا: الادخار

إن أول ما يتبادر إلى أذهاننا هو: كيف يمكن لأفراد فقراء ومشاريع عائلية وفردية أن تحتاج لخدمة الادخار؟ هذا السؤال يعتبر بديهيا عندما نتكلم عن خدمة الادخار على مستوى مؤسسات التمويل الأصغر. لأنه من المعروف أن الأفراد الفقراء بالكاد يغطون احتياجاتهم المالية اليومية، ونشير إلى أنه من خلال الدراسات التي أجريت تبين أن الأفراد الفقراء يحتاجون أكثر من غيرهم إلى الادخار، مما يسمح لهم

[1]Helms Birgit, et Xavier Reille « le plafonnement des taux d'intérêt en microfinance : qu'en est-il à présent », Étude spéciale, CGAP, septembre 2004, p6.

بمواجهة النفقات المالية الاستثنائية مثل دخول مدرسي، وفاة، مرض. وفيما يلي سنقدم أنواعا لحسابات الادخارية التي توفرها مؤسسات التمويل الأصغر.

- **الحسابات الادخارية الإجبارية:**

تعتبر من أهم الحسابات الادخارية بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر، وتعرف بالمال الذي يتوجب على المستفيد من قرض مصغر ادخاره في حساب ادخاري، وهو شرط أساسي للحصول على القرض المصغر، وهو حساب مرتبط بخدمة القروض المصغرة وليس منتج مستقلا بذاته. ومن وجهة نظر المستفيدين هو تكلفة إضافية للحصول على القرض المصغر، ونشير إلى أن بعض مؤسسات التمويل الأصغر تفرض على المستفيدين من القروض المصغرة، بخصيص جزء إضافي ضمن أقساط القرض المصغر توضع في الحساب الادخاري، ويتاح مبلغ الحساب بتاريخ اكتمال عملية تسديد القرض[1]، وتمثل هذه الحسابات بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر مصدر من الأموال المنخفضة التكلفة ومعروفة آجال استحقاقها، وهي ضمان سهل التحصيل.

- **الحسابات الادخارية الاختيارية:**

يقصد بالادخار الاختياري عدم استهلاك جزء من الدخول دون جبر، أي نتيجة للموازنة التي يقوم بها الأفراد تبعا لاحتياجاتهم الاستهلاكية عد إشباعها ودخولهم، والذي يقرر صاحبه أن يضعه في حساب ادخاري لمدة محددة، وهذه الأخيرة قد تتراوح بين بضعة أسابيع إلى عدة سنوات. ويتميز هذا النوع من الحساب على الحساب الادخاري الإجباري أنه يدر على صاحبه ربحا. ويمثل هذا النوع من الحسابات بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر مصدر ثابتا من الأموال التي تساعد في إدارة السيولة اليومية ومنح قروض مصغرة.

ثالثا: التأمين المصغر

يعتبر منتج التأمين المصغر منتج يختلف كليا على القروض المصغرة والادخار، فهما ينتميان إلى منتجات الصيرفة وتتطلب عملية تسييرهما وتحصيلهما منهجية وتخطيط مختلفان كليا على منتج التأمين المصغر، ويتوجب على مؤسسة التمويل الأصغر الراغبة في تقديم منتج التأمين المصغر أن تتوفر على خمسة شروط أساسية، تتمثل فيما يلي[2]:

- امتلاك القدرة والإمكانيات للدخول في مجال نشاط جديد؛

[1]Sébastien Boyé et al, op cit., p75.
[2]Craig F Churchill et al, L'assurance et les institutions de microfinance : guide technique pour le développement et la prestation de services de micro-assurance, Organisation internationale du travail, 2004, p58.

- دراسة السوق والتأكد من وجود طلب على التأمين المصغر؛
- دراسة سوق التأمين المصغر لمعرفة المنافسين وشركات التأمين الناشطة؛
- التأكد من أن التنظيمات والقوانين السارية في مجال التمويل الأصغر تسمح بتقديم خدمات التأمين المصغر؛
- جمع أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات لتحديد أسعار خدمات التأمين المصغر.

ولتحديد حاجة أصحاب المشاريع الفردية والعائلية إلى خدمات التأمين المصغر، لا بد من تحديد نوع المخاطر والأحداث التي قد تؤثر سلبا على الوضع المالي الذي يتميز بالهشاشة والتذبذب. ونشير إلى أن الأفراد الفقراء وأصحاب المشروعات الفردية والعائلية يهددهم العديد من المخاطر. ووفقا للدراسات التي قامت بها المنظمة العالمية للعمل في العديد من الدول، توصلت إلى أن أصحاب المشاريع الفردية والعائلية قد يواجهون صعوبات مالية وخسائر نتيجة لوفاة فرد من أفراد العائلة، وخاصة الأفراد النشيطين، أو المرض والإصابات، أو الكوارث الطبيعية، أو السرقة أو تلف وسائل والأدوات الإنتاجية.

ومن جهة أخرى فإن التأمين المصغر لا يقتصر على المشروعات الفردية والعائلية فقط، بل هناك جانب يخص مؤسسات التمويل الأصغر لتقليل من المخاطر والخسائر في عملية تحصيل الأقساط المتبقية من القروض المصغرة والفائدة في حالة وفاة أو عجز المستفيد. وأمام مؤسسة التمويل الأصغر ثلاثة خيارات لتحصيل القروض المتبقية في حالة حدوث وفاة أو عجز، الأولى يمكن تطبقها في حالة قرض المجموعة، تتمثل في أن يحل أفراد المجموعة محل الفرد المتوفى في تسديد مستحقات القرض المصغر ولكن هناك إمكانية عزوف الأفراد للقيام بعملية التسديد، وهناك احتمال وفاة أكثر من شخص في نفس المجموعة. والثانية هي أن مؤسسة التمويل الأصغر تقوم بحجز جزء من ممتلكات المتوفى وهذا ما قد يؤثر سلبا على سمعتها. وثالثا يمكن لمؤسسة التمويل الأصغر تسجيل الأقساط المتبقية كخسائر، ولكن في حالة حدوث كوارث أو وفاة عدد معتبر من المقترضين هذا قد يؤدي لتحقيق مؤسسة التمويل الأصغر لخسائر كبيرة[1].

ولمواجهة خطر وفاة المستفيد لجأت مؤسسات التمويل الأصغر إلى تقديم خدمات التمويل الأصغر إما بأن تكون هي المسؤولة عن المنتج، أو الاتفاق مع مؤسسة تأمين المصغر لتقدم خدماتها للمستفيدين من القروض المصغرة. وما يميز منتج التأمين المصغر ارتباط مدته بمدة تسديد القرض المصغر. وأهم منتج تأمين مصغر تقدمه مؤسسات التمويل الأصغر يتمثل في عقد تأمين يغطي ما تبقى من القرض المصغر في حالة وفاة أو عجز المستفيد.

[1]Idem, p68.

لقد أصبحت منتجات التأمين الأصغر صناعة موازية ومرتبطة ارتباطا وثيقا بصناعة الإقراض المتناهي الصغر للفقراء، لذلك وجب البدء في تنمية المعارف والمهارات للعاملين بمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية حول هذه الصناعة من خلال التدريب المستمر ورصد وتوثيق التجارب الناجحة في هذا المجال مثل مؤسسة الأمانة في المغرب وصندوق المرأة في الأردن[1].

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر والحلول المقترحة لمواجهتها

أولا: التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر

تواجه مؤسسات التمويل الأصغر العديد من التحديات والعراقيل التي تحد من نشاطها، كما تتميز هذه الصعوبات أنها تمس كامل المستويات من الكلي أي التنظيمي إلى المستوى الجزئي الذي يتمثل في الفرد المستفيد من القرض المصغر. ومن بين أهم التحديات ما يلي[2]:

- صعوبات الحصول على التمويل من البنوك، والسبب يرجع أنها تحتاج للائتمان متوسط وطويل الأجل الذي تفضل البنوك عدم اللجوء إليه لارتفاع معدلات المخاطرة فيه؛
- غياب حسابات منتظمة للمشروعات الممولة من طرف مؤسسات التمويل المصغر، مما يصعب عملية دراسات الجدوى الاقتصادية؛
- مؤسسات التمويل الأصغر لا تملك الضمانات الكافية لتقديمها للبنوك مقابل التمويل؛
- غياب الإطار القانوني والتنظيمي لمؤسسات التمويل الأصغر في أغلب المناطق التي تنشط فيها، كما تواجه خطر الزوال لأنها لا تغطي تكلفتها بأرباح مجزية تساعدها على النمو والبقاء، كونها مدعومة من الحكومات والمنظمات؛
- غياب ثقافة التمويل الأصغر لدى الأفراد؛
- الانتشار المحدود لفروع مؤسسات التمويل الأصغر يجعل جزءا كبيرا من الفقراء يجدون صعوبة في الحصول على خدماتها؛
- عدم وجود تعريف موحد لفئة الفقراء النشطين اقتصاديا من أسر منتجة مما أدى لاستبعاد أفقر الفقراء من دائرة عملاء التمويل الأصغر.

ثانيا: الحلول المقترحة لمواجهتها

[1] ريم بونوالة، **إشكالية الموازنة بين الأداءين المالي والاجتماعي في مؤسسات التمويل الأصغر العربية**، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد 02، الأردن، 2017، ص 146.

[2] بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، مؤسسات التمويل الأصغر والصراع نحو البقاء، وحدة التمويل الأصغر، بوابة التمويل الأصغر CGAP، السودان، 2006، ص2، تاريخ الاطلاع 2020/08/21، ساعة:19.00، www.findevgateway.org

لضمان استمرار نشاط مؤسسات التمويل الأصغر وتطورها ومواجهة الصعوبات والتحديات التي تواجهها وتحد من نشاطها لابد من تسطير خطة مستقبلية وتوفير مجموعة من العوامل نذكر منها ما يلي[1]:

- استدامة مؤسسات التمويل الأصغر مرتبط بخلقها لثقافة التمويل الأصغر لدى الأفراد وتوفر البنية التحتية اللازمة لتطوير الفكرة عمليا؛
- يتوجب على مؤسسات التمويل الأصغر أن تطبق وتثبت مبادئ الحوكمة لتحقيق إدارة فعالة؛
- أن تصبح قادرة على تغطية كل تكاليفها السنوية من دخلها السنوي دون الاعتماد على الإعانات والدعم من الحكومات والمنظمات الغير الحكومية، ومن أجل ضمان مؤسسات التمويل الأصغر لبقائها وتطورها يجب أن تعمل بطريقة مربحة؛
- التوجه نحو التمويل الأصغر عبر الإنترنت، بالإضافة إلى خلق بيئة مناسبة لتحفيز إنشاء مؤسسات التمويل الأصغر، عبر توفير السياسات الداعمة لنمو وتطوير التمويل الأصغر بتوفير قاعدة من الموارد البشرية ذات كفاءة عالية ومتخصصة في التمويل الأصغر؛

وبالرغم من كل العوامل والصعوبات التي تحد من نشاط مؤسسات التمويل الأصغر غير أنها تلعب دورا أساسيا في تنمية المشروعات الفردية والعائلية، عبر توفير مناصب شغل تتميز بالاستدامة وبذلك فهي تساهم في تخفيض معدلات البطالة، بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بالمساهمة في رفع الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة، ومن أهم أدوارها أنها تساهم في التنمية الاجتماعية.

المبحث الثالث: العمل الربحي والعمل الخيري للتمويل الأصغر

يعد العمل الخيري هو الأساس الذي قامت عليه صناعة التمويل الأصغر، إلا أنه في الآونة الأخيرة زاد اهتمام مؤسسات التمويل بالاستدامة المالية، مما أثر ذلك على الهدف الأساسي وتحقيق الرسالة الاجتماعية للتمويل الأصغر، وأدى بالعديد من مؤسسات التمويل الأصغر للبحث عن توليفة تحاول من خلالها أن توفق بها بين العمل الخيري والعمل الربحي للتمويل الأصغر، مع بقاء الظروف المحيطة تعترض بعض مؤسسات التمويل الأصغر، مما يتطلب تدخل كل الأطراف الفاعلة في صناعة التمويل الأصغر سيما الجهات المانحة والحكومات.

المطلب الأول: ثنائية التمويل الأصغر

[1] يونيكونز للاستشارات المحدودة، رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان، السودان، 2006، ص24-26.

لتفعيل دور التمويل الأصغر في التمكين الاقتصادي والحد من الفقر، يجب أن توفر مؤسسات التمويل الأصغر الخدمات المالية لمزيد من الفقراء، ومن أجل تحقيق ذلك يجب أن تسعى المؤسسات إلى تحقيق هدفان، يمكن أن نطلق عليهما "ثنائية التمويل الأصغر":

الأول هو هدف مالي، وهو الاستدامة المالية بما يضمن استمرارية تقديم الخدمات، والانتشار من خلال تحقيق مستوى ربحية يغطي على الأقل التكلفة التشغيلية والتمويلية، دون الاعتماد على دعم الجهات المانحة (الأداء المالي).

والثاني هو هدف اجتماعي، وهو الانتشار والوصول للفقراء لتمويل مشروعاتهم أو استهلاكاتهم، وتوليد الدخل، وتوفير فرص العمل وتراكم الأصول، ومن ثم الحد من الفقر (الأداء الاجتماعي).

وبينما يعد الهدف الثاني هو غاية مؤسسات التمويل، إلا أن الاستدامة المالية وسيلتها في ذلك، وعليه يمكن اعتبار هدفها المحوري تحقيق الاستدامة المالية لزيادة الانتشار والوصول للفقراء، وحتى وقت قريب، ظل الاهتمام الأكبر، بل الأوحد، هو تقييم وقياس الأداء المالي للمؤسسة، باعتباره الأكثر تعبيرا عن الأداء وقابل للقياس بوضوح، ولكن منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تحول الأمر بشكل واضح لتشمل عملية التقييم الأداء الاجتماعي أيضا.

هنالك مساران لتأثير العمل الربحي على الوصول للفقراء، مسار سلبي محتمل عبر سعر الفائدة وآخر إيجابي محتمل عبر قناة نمو أعمال مؤسسة التمويل الأصغر.

- يتمثل المسار الأول في الأثر السلبي المتوقع للاستدامة المالية على الوصول للفقراء، في سعي مؤسسات التمويل الأصغر إلى زيادة أسعار الفائدة على القروض، بما يشكل عائق أمام حصول الفقراء عليها، ولكن ما يحد من هذا الأمر، اضطرار العملاء إلى قبول أسعار الاقتراض، مع ارتفاع تكلفة البدائل الأخرى، أما على مستوى الوصول للفقراء قد تؤثر أسعار الفائدة سلبيا على وصول الفئات الأقل دخلاً إلى خدمات التمويل الأصغر؛
- أما المسار الثاني يتمثل في الأثر الإيجابي للاستدامة المالية على الوصول للفقراء، فيتمثل في زيادة قدرة مؤسسات التمويل على تقديم القروض لمزيد من الفقراء، من خلال جذب مزيدا من مصادر التمويل التجاري لأعمالها وتطوره، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على الوصول للفقراء، إلا أنه قد يصاحب ذلك التعامل مع عملاء أقل فقرا، بما يعني الانحراف عن استهداف الفقراء[1].

[1] الحسيني شريني، **ثنائية التمويل الأصغر**، بوابة findev، بتاريخ 2020/08/09، ساعة 13:13، www.findevgateway.org.

المطلب الثاني: مداخل (مقاربات) أهداف التمويل الأصغر

أولاً: أهداف التمويل الأصغر حسب مدخل (مقاربة) الرفاهية

يهتم مدخل الرفاهية بالجانب الخيري للتمويل الأصغر من خلال التركيز على عمق الوصول للفقراء (depth of outreach) أي مستوى فقر الزبائن، وذلك تأكيد على أن التمويل الأصغر وجد ليستهدف شديدي الفقر الذين تقل مداخيلهم بـ 50 % عن مستوى خط الفقر (1 دولار في اليوم للفرد)، ويهدف إلى تحسين شروط حياتهم، ويغلب على مؤسسات التمويل الأصغر في ظل في هذه المقاربة الطابع التضامني فتأخذ شكل منظمة غير حكومية أو تعاونية، وقد سادت هذه الرؤية في ثمانينات من القرن الماضي، باعتبار التمويل الأصغر أداة أُدمجت ضمن برامج مكافحة الفقر والتعرض للمخاطر وتحسين رفاه الفقراء.

لا ينصب تركيز الرفاهين على مؤسسة التمويل الأصغر وإنما على الزبائن أيضا، من خلال تقييم معدلات الوصول وتحليل الأثر، حيث يؤكدون على عرض منتجات التمويل الأصغر بمعدلات فائدة منخفضة نسبيا، وأن تلقي الإعانات بشكل مستمر أمر لابد منه، ولقد خلف تطبيق مبادئ هذه المقاربة معدلات سداد تقل عن 50% وتكايف تشغيلية مرتفعة، مما أدى إلى فشل بعض مؤسسات التمويل الأصغر رغم اعتمادها على دعم الجهات المانحة، وتكمن المشكلة في عدم القدرة على الاستمرار والاستدامة مما يعوق قدرتها على خدمة الفئة المستهدفة، ومن هنا ينتقد المؤسساتيين الرفاهين.

في مجال التمويل الأصغر، يمكن تقسيم الأهداف الاجتماعية على النحو التالي:

- الانتشار إلى مجموعة (مجموعات) مستهدفة معينة؛
- التوصيل المستدام للخدمات المناسبة التي تلبي الاحتياجات المحددة لأسواق العملاء المستهدفين المعينين؛
- التأثير المحدد بالتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية الإيجابية بالنسبة للعملاء، أو أسرهم أو مشروعاتهم أو المجتمع الأوسع.

بالإضافة إلى العديد من الأهداف العمل الخيري لمؤسسات التمويل الأصغر وتتمثل فيما يلي:

- زيادة الأمن الاقتصادي للأسرة؛
- زيادة دخل الأسرة، وتعزيز تنمية المشروعات؛
- تعزيز النفاذ إلى التعليم، حيث تمكن الحياة المعيشية الحسنة الأطفال عادة أن يتحرروا من الالتزامات بالمنزل وأن يواصلوا تعليمهم؛
- تحسين رفاهية العملاء، والحد من مستوى فقر العملاء وأسرهم؛
- خدمة النساء الفقيرات وأسرهن، وتعميق الوصول للنساء الفقيرات؛

- توفير خدمات مالية ذات جودة، والتقليل من مغادرة العملاء وزيادة رضا العملاء[1].

ثانياً: أهداف التمويل الأصغر حسب مدخل (المقاربة) المؤسساتية

ظهرت المقاربة المؤسساتية في نهاية التسعينات من القرن الماضي، وهي تهتم بالجانب الربحي للتمويل الأصغر من خلال التركيز على اتساع الوصول (breadth of outeach) إلى الزبائن، أي على عدد الزبائن الذين يتم الوصول إليهم، باعتبار انه اذا لم يكن النظام قادرا على رفع عدد الزبائن الذين يصل اليهم، يكون قد فشل في تحقيق هدف تقليص الفقر، يبدأ المؤسساتيين من الافتراض الأساسي والمثبت أن المستقبل الذي سيضل معتمدا على الجهات المانحة والحكومات هو مستقبل ستتوفر فيه الخدمات لأعداد محدودة من الزبائن، وذلك لأنهم لن يقدموا الدعم الكافي للوصول للأعداد الكبيرة من الزبائن المستهدفين، وتعد المؤسسات المدعومة غير فعالة وغير قادرة على الابتكار ودمج تكنولوجيات حديثة وغير قادرة على الوصول إلى مدى كبير، وبالتالي تتمثل الطريقة الوحيدة لتجاوز هذه الصعوبة في جذب مصادر تمويل خاصة، ويتطلب ذلك تسيير صارم، شفاف وكفء، وكذا أن تسعى مؤسسة التمويل الأصغر لتحقيق الربح، وغالبا ما تكون مؤسسات التمويل الأصغر التي تتماشى مع المقاربة المؤسساتية مؤسسات مالية أو مؤسسات متخصصة في التمويل الأصغر خاضعة للوائح التنظيمية التي تعمل بمنطق المردودية، بالإضافة إلى البنوك التجارية التي اخترقت سوق التمويل الأصغر[2].

كما يمكن أن نلخص أبرز أهداف العمل الربحي للتمويل الأصغر كما يلي:

- الحفاظ على جودة ونوعية المحفظة؛
- استقرار صافي هوامش الفائدة؛
- ثبات الربحية أو زيادتها؛
- زيادة الرفع المالي.[3]

المطلب الثالث: الموازنة بين العمل الخيري والعمل الربحي للتمويل الأصغر

أولا: الموازنة بين العمل الربحي والعمل الخيري للتمويل الأصغر

[1] أنطوان سيمنوفيتس وآخرون، **إدارة الأداء الاجتماعي في مجال التمويل الأصغر: المبادئ التوجيهية**، إنجلترا، 2015، ص 29- 35، تاريخ الاطلاع 2020/08/10، ساعة:20.00، www.Impact.org.

[2] بونوالة ريم، الموازنة بين الأداءين المالي والاجتماعي في إطار الحوكمة المالية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، العدد 03، ديسمبر 2015، ص73-75.

[3] غريغ تشين وآخرون، مرجع سابق، ص3.

رغم استمرار الجدل بين الرفاهين والمؤسساتيين حول العديد من النقاط في مجال التمويل الأصغر، إلا أن النظرة التكاملية بين المقاربتين الرفاهية والمؤسساتية، أي النظرة الفاحصة لحجج كلتا المقاربتين قد تساعد على إزالة سوء الفهم، ويمكن أن يكون النقاش وسيلة للإبداع الذي سيساهم في دفع عجلة صناعة التمويل الأصغر قدما.

في مقاربة الرفاهية، ولاعتبار التمويل الأصغر نشاطاً غير قائم على السعي لتحقيق الربح، وإنما لتحقيق المنفعة الاجتماعية، وبتمويلها لهذا النشاط، لا تنتظر الجهات المانحة مردودية مرتفعة على استثماراتها، وعليه يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر أن تركز على شديدي الفقر لإهمال التكاليف المترتبة عن القروض ذات المبالغ الصغيرة جداً، وبهذه الطريقة سيسمح نشاط مؤسسات التمويل الأصغر بتخفيف الفقر المدقع فوراً.

أما في المقاربة المؤسساتية، فبإمكان مؤسسات التمويل الأصغر أن تفضل اختيار تمويل الأفراد الأقل فقراً الذين بإمكانهم إنشاء مشاريعهم مما لا يسمح فقط بضمان نشاطهم الخاص، وإنما أيضاً بخلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي والرفاه العام، وفي هذا السياق تعتبر المردودية المالية عاملاً من عوامل استدامة مؤسسة التمويل الأصغر مهما تغيرت السياسة الاقتصادية المحيطة بها، ومفتاح لتوسيع مصادر التمويل، مما يسمح لها بتنمية نشاطها وبالوصول إلى شريحة أعرض من الزبائن، ويمكن أن تؤدي الحاجة لضمان الحد الأدنى من المردودية المالية للمستثمرين بمؤسسات التمويل الأصغر إلى إعادة النظر في أسلوب انتقاء المشاريع الممولة، وبالتالي الاقتراب من أساليب تسيير البنوك التجارية، وقد يترتب عن ذلك استبعاد شديدي الفقر من برامج التمويل الأصغر، رغم أنه وُجِد ليُوجه إليهم، ويمكن وصف مقاربة الرفاهية والمقاربة المؤسساتية بأنهما طريقتان لبلوغ نفس الحقيقة، قصد تحقيق ذات الهدف المتمثل في الحد من الفقر، فالرفاهين والمؤسساتيين يتقاسمون نفس الاهتمام بأن المقاربة البديلة تهدد نفس الهدف المشترك العام المتمثل في التقليل من الفقر.

بدلا من معارضة المقاربتين جذرياً لابد من الانتفاع مما قد يتولد عن التكامل بينهما، فمن المفترض أن يتموقع التمويل الأصغر تحديداً عند تقاطع هاتين المقاربتين بالجمع بينهما، فهما يمثلان مرحلتين من مراحل تطور التمويل الأصغر.

مما سبق يخلص القول إلى أنه لا يتعين على مؤسسة التمويل الأصغر أن تختار بين مهمتها الاجتماعية وأهدافها المالية، وإنما يجب أن تسخر الثانية لخدمة الأولى، وفي هذا الصدد يعتبر الوصول والاستدامة وجهين لعملة واحدة، لا يصلح إلا بوجود الآخر، أي أنهما متكاملتان، فالاستدامة تخدم الوصول بلا شك، ومن خلال مستويات الاستدامة المالية وحدها استطاعت مؤسسات التمويل الأصغر

الحصول على الأموال التي مكنتها من خدمة العديد من الزبائن الفقراء، ومعنى ذلك أن للتمويل الأصغر في واقع الأمر هدف واحد ألا وهو الوصول، أما الاستدامة فهي مجرد وسيلة لتحيق هذه الغاية، حيث تتوقف قيمة الاستدامة على مدى ما تجلبه لزبائن التمويل الأصغر من منافع[1].

ثانيا: الحوكمة كأداة لتحقيق المهمة المزدوجة للتمويل الأصغر

تواجه مؤسسات التمويل الأصغر صعوبة في الموازنة بين الأهداف الاجتماعية والمالية، أي التمكن من الوصول إلى أعداد كبيرة من أصحاب المشاريع الصغيرة والحصول من جهة أخرى على أرباح، وفي هذا الإطار، أدت مجالس الإدارات دوراً أساسياً في التأكد من استجابة مؤسسة التمويل الأصغر بالشكل المناسب لتحقيق الهدفين.

ويمكن وضع مؤسسات التمويل الأصغر في إحدى الخانات الثلاث، استنادا إلى كيفية تحديدها مهمتها، في الشكل رقم1، تمثل إحدى الخانات بشكل دائرة تغطية العميل (كما هو الأمر محدد من خلال العدد والمستوى الاقتصادي للعملاء الذين تم التوصل إليهم)، وأما الدائرة الثانية في هذه الشكل فتمثل الربحية، والتي تُقاس من خلال العائدات الإيجابية التنافسية على الأصول أو العائدات على الاستثمار، وأما تشابك الدائرتين، فيمثل التقاطع بين الربحية وتغطية العميل.

وتقع معظم مؤسسات التمويل الأصغر غير الحكومية ضمن دائرة تغطية العميل، بالنسبة لهذه المؤسسات، يُقاس النجاح في تنفيذ المهمة من خلال عدد أصحاب المشاريع الصغيرة ومستواهم الاقتصادي الذين تقدم لهم الخدمات، بالرغم من عدم تمتع العديد من المنظمات الحكومية بالاكتفاء المالي الذاتي، إلا أن البعض منها الواقع في هذه الخانة قد وضع الاكتفاء المالي الذاتي هدفاً موازياً لتغطية العميل، إلا أن المنظمات غير الحكومية التي تحولت إلى مؤسسات تتوخى الربح لابد أن يتخطى هدفها الاكتفاء المالي الذاتي ليصل إلى إدراج توليد الأرباح في إطار مهمتها، وتمتلك مؤسسة التمويل المتوخية للربح، إلى جانب مجموعة من المنظمات الحكومية، مهمة مزدوجة يوضحها التقاطع بين الدائرتين تغطية العميل والربحية.

الشكل رقم (1): المهمة المزدوجة للتمويل الأصغر

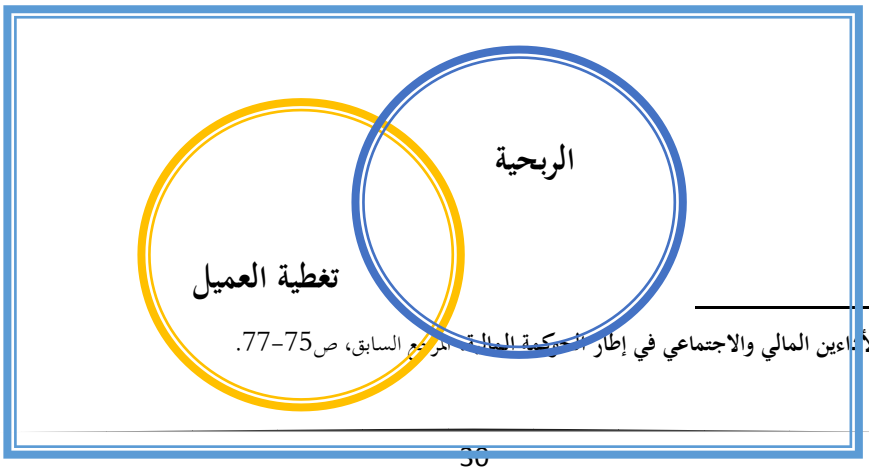

[1] بونوالة ريم، **الموازنة بين الأداءين المالي والاجتماعي في إطار الحوكمة المالية**، المرجع السابق، ص75-77.

المصدر: راشيل روك، ماريا اوتيرو وصونيا سالتازمن، المبادئ والممارسات في حوكمة الائتمان الأصغر، اكسيون إنترناشيونال، (1998)، ص35.
http://beta.findevgateaway.org/ar/paper/1998/08/almbady-walmmarsat-fy-hwkmt-alaytam-alasghr تاريخ الاطلاع 2020/08/09، ساعة 17.00 .

في دائرة الربحية نجد عناصر وافدة جديدة في مجال التمويل الأصغر (المصارف التجارية وشركات التمويل) تظهر اهتمامها بسوق التمويل الأصغر نظرا إلى إمكانيات الربح المتوفرة، وتسعى هذه العناصر الوافدة وراء تغطية العميل لسبب وحيد فقط وهو ارتباط خدمات تغطية العميل بسعيها إلى توسيع رقعة نفاذها إلى السوق.

والموازنة بين شقي المهمة معقدة لاسيما عندما لا يكون عمل التمويل الأصغر هو العمل الوحيد أو الأساسي الذي تقوم به المؤسسة، وينطبق هذا الواقع على المنظمة غير الحكومية المنخرطة في مجال التمويل الأصغر إلى جانب الرعاية الصحية، وتعلم القراءة والكتابة وبرامج اجتماعية أخرى، أو مؤسسة مالية تحكمها أنظمة يعتبر التمويل الأصغر فيها من أجزاء الأعمال الأساسية، في هذه الحالات من المرجح ضعف حضور مسائل التمويل الأصغر أو غيابها على مستوى مجلس الإدارة، فينتهي الأمر في الحالات القصوى بمدير التمويل الأصغر إلى تولي الاهتمام بالاستراتيجيات أو السياسات، وفي مثل هذه الحالات أيضا تقوم مجالس الإدارة في المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات المالية بتوجيه أرباح وحدة التمويل الأصغر لتغطية العجز في البرامج الاجتماعية، والقيام بنشاطات اقتصادية أخرى، الأمر الذي يضع حدوداً لقدرة المؤسسة على تحقيق تغطية كبيرة للزبائن وربحية أعلى.

إن مجلس الإدارة من خلال تركيبته والأولويات التي يضعها، يحدد بشكل مباشر المدى الذي تسعى فيه مؤسسة التمويل الأصغر للحفاظ على تركيزها المزدوج على الاستدامة والوصول إلى الزبائن، والوضع المثالي للمؤسسات التي تحاول التوصل إلى توازن هو أن يتم تشكيل مجالس الإدارة من أعضاء يمثلون شخصيا هذا التوازن وفي غياب مثل هؤلاء الأفراد قد تعتمد المؤسسات إلى أن تشغل المقاعد في مجلس الإدارة بأعداد تتساوى نسبيا في ميلها نحو الاتجاهين، فمن الناحية التجارية يكون رجال الأعمال والمصرفيين هم الأقدر على ضمان كفاءة العمليات التجارية وتحقيقها للأرباح، ولتمثيل الجانب الاجتماعي فإن آخرين يمكنهم التركيز على تغطية الزبائن كالأكاديميين أو قادة المجتمعات المحلية.

ويجسد الشكل التالي المقاربة التكاملية التي تقدر أهمية المهمة الاجتماعية وتحقيق الربح بالنسبة لمؤسسة التمويل الأصغر على حد سواء:

الشكل رقم (2): الموازنة بين الربحية والوصول

المصدر: راشيل روك، ماريا أوتيرو وصونيا سالتزمن، ، المبادئ والممارسات في حوكمة الائتمان الأصغر، أكسيون إنترناشيونال، (1998)، ص 38.

http://beta.findegeteway.org/ar/paper/1998/08/almbady-walmmarsat-fy-hwkmt-alaytman-alasghar بتاريخ 2020/08/09، ساعة 17.00

يتعين على مجلس الإدارة الفعال أن يسعى من خلال قراراته وسياساته الاستراتيجية إلى توجيه مؤسسة التمويل الأصغر نحو ما تمثله مساحة المربع المظللة، بحيث تحقق أكبر قدر من الربحية وتغطي زبائن بشكل أوسع[1].

مع أن الموازنة بين الأداءين المالي والاجتماعي تبدوا وكأنها تحد كبير، إلا أن كل ما تحتاجه مؤسسات التمويل الأصغر العربية هو القيام بتغيير بسيط في الاتجاه، وكل ما عليها هو الرجوع إلى القواعد الأساسية أي رسالتها وزبائنها، فلا يوحد طريق صحيح واحد للموازنة بين الأداءين المالي والاجتماعي، فما على مؤسسة التمويل الأصغر سوى دراسة السياق الأنسب لها:

- الرسالة؛
- خطة العمل؛
- الإستراتيجية؛
- الموارد المتاحة (مادية وبشرية وبنية تحتية)؛
- ثقافة الشراكات وسياق الدولة[2].

ثالثا: معايير التوازن بين العمل الربحي والعمل الخيري للتمويل الأصغر:

يمكن تلخيص ذلك في أربعة معايير:

1-الجهة الممولة للخدمات المالية تضع وتراقب معدلات النمو التي ترفع من الاستدامة المؤسسية والأهداف الاجتماعية؛

2-حقوق المساهمين من المستثمرين، والدائنين ومجلس الإدارة ينحازون جميعهم إلى الأهداف الاجتماعية الخاصة بالجهة الممولة للخدمات المالية وينفذون الهيكلة المالية الملائمة المتداخلة في مواردها، وشروطها وعائداتها المطلوبة؛

3-الجهة القائمة بالخدمات المالية تضع أسعاراً مناسبة ومقبولة؛

4-الجهة القائمة بالخدمات المالية تقوم بتعويض كبار المدينين بطريقة تكون ملائمة لأي أحد من الجهات القائمة بالخدمات المالية وفق الأهداف الاجتماعية المقررة.[3]

---

[1] راشيل روك وآخرون، المبادئ والممارسات في حوكمة الائتمان الأصغر، مؤسسة اكسيون الدولية، 1998، ص34-38، تاريخ الاطلاع 2020/08/25، ساعة:15.00، www.findevgateway.org.

[2] ريم بونوالة، **إشكالية الموازنة بين الأداءين المالي والاجتماعي في مؤسسات التمويل الأصغر العربية**، مرجع سابق، ص 150.

[3] لجنة العمل للأداء الاجتماعي، دليل تطبيق المعايير القياسية العالمية الشاملة لإدارة الأداء الاجتماعي، 2017، ص306، تاريخ الاطلاع 2020/08/23، ساعة: 15.00، www.sptf.info.

المطلب الرابع: هيكلية مؤسسات التمويل الأصغر

تقليديا، يتكون مجلس الإدارة من أصحاب المؤسسة أو يمثل مصالح هؤلاء، ومن المهم جدا التوفيق بين مصالح المدراء الأفراد ومصالح المؤسسة بهدف تحقيق الحوكمة الفعالة، ويعتمد التوفيق بين هذه المصالح ضمن صناعة التمويل الأصغر على فهم المسائل المتعلقة بالهيكليات الأربع الخاصة بمؤسسات التمويل الأصغر، وهي المؤسسة العامة (الحكومية)، والمؤسسة التي لا تستهدف الربح (المنظمات غير الحكومية)، المؤسسة التي تستهدف الربح، والتعاونيات (الاتحادات الائتمانية)، إلا أن هيكلية المؤسسة لا تحدد بحد ذاتها الحوكمة الفعالة لأنه ثمة العديد من العوامل في كل هيكلية، التي قد تعزز قدرة مجلس الإدارة أو تفوضها على الاضطلاع بأدواره ومسؤولياته.

أنواع هيكلية مؤسسات التمويل الأصغر:

يوجد أربع أنواع من الهيكلية الخاصة بمؤسسات التمويل الأصغر، إلا أننا سنركز على نوعين منها والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: هيكلية مؤسسات التمويل الأصغر التي تستهدف الربح

ثمة نوعان من المؤسسات التمويل الأصغر التي تستهدف الربح، وتشمل البنوك التجارية والشركات المالية "المؤسسات المالية التقليدية"، التي اختارت توسيع نطاق خدماتها إلى قطاع المشاريع الصغرى، يتم تأسيس الوحدات التابعة أو الفروع ضمن هذه المؤسسات للقيام بعمليات التمويل الأصغر، ويشكل مبلغا متواضعا من إجمالي موجودات المؤسسة المحفظة للتمويل الأصغر، وتتقلص هذه المؤسسات لأنها تعتقد أنه بسبب توفر منهجية التمويل الأصغر سوف تتمكن من تحقيق الأرباح بالعمل في هذا القطاع، والحل أن المستثمرين يوفرون رأس المال لهذه على أمل الحصول على عائدات حصصهم التي تنافس الاستعمالات الأخرى لراس مالهم.

والنوع الأخر من مؤسسات التمويل الأصغر التي تستهدف الربح فهي المنظمات غير الحكومية التي تنشئ مؤسسات مالية منظمة، كما يشمل أو يمثل مجلس الإدارة في هذه الحالة أصحاب الحصص في رأس المال الذي يتم استثماره في المؤسسة، واليوم بدلا من رأس المال الصافي الخاص، ثمة أشكال عدة من رأس المال الاجتماعي يتم توفيره عبر مصادر أربعة أساسية هي: المنظمات الغير حكومية والمستثمرين من القطاع الخاص والهيئات العامة والصناديق المتخصصة، ولكل من أصحاب الحصص هؤلاء مخاوفه الخاصة.

ثانياً: هيكلية المنظمات غير الحكومية للتمويل الأصغر التي لا تستهدف الربح

على الرغم من أن بعض المنظمات غير الحكومية أصبحت مؤسسات منظمة لتتمكن من الولوج إلى مبالغ أكبر من رأس المال والمدخرات، إلا أن غالبية مؤسسات التمويل الأصغر في العالم تعمل على شكل منظمات حكومية، بالتالي من المهم فهم مواطن الضعف والقوة في حوكمة الهيكلة من المنظمات غير الحكومية.

ما من مالك في المنظمات التي لا تستهدف الربح، وتوفر الجهات المانحة رأس مال لمؤسسات التمويل الأصغر التي لا تستهدف الربح على شكل منح أو قروض ميسرة، قد تكون تلك مؤسسات خاصة أو الوكالات الأجنبية للمساعدة التابعة للحكومة والمؤسسات متعددة الأطراف والأفراد، كما أن مهمة المؤسسة تكون محددة بشكل واضح معممة على كافة أصحاب الحقوق في المؤسسة بما غي ذلك الجهات المانحة والمقرضين وفريق العمل والعملاء، ويتكون مجلس إدارة المؤسسات التي لا تستهدف الربح من أعضاء يتسمون بالالتزام المتين للمهمة، الأمر الذي يدفع بالأفراد إلى تأدية واجب الإخلاص والرعاية بمسؤولية، علاوة على ذلك، على المدراء تجنب المواقف التي أدت مرات عدة من قبل إلى مشاكل كبيرة أو إلى إخفاقات، وأما الخطأ المشترك فهو تركيز السلطة بين أيدي المدير التنفيذي الذي قد لا يراقب الإدارة بشكل مناسب والذي من الممكن أن يسير بالمؤسسة إلى الهلاك.

ويمكن أن نقول أن هيكلية الملكية في المنظمة غير الحكومية التي ليس لها أي مالك حقيقي تظهر ضعفا في نموذج المنظمة غير الحكومية، إلا أنه لا يمكن أن نستنتج أن غياب الملكية يؤدي بالضرورة إلى مؤسسات غير مستقرة وعالية المخاطر، حصد نموذج المنظمة غير الحكومية نجاحات عدة في مجال التمويل الأصغر عندما إلتزم أعضاء مجلس الإدارة الأفراد بشكل وثيق بمهمة المؤسسة وتمتعوا بالقدرة على إرشاد مؤسسة التمويل الأصغر استراتيجيا ومساءلة الإدارة حول أهداف الخاصة بالأداء، كما أن الحوكمة الفعالة والشفافية حول مفهوم الملكية في حالة ليس لها فيها مالك حقيقي العامل الأساسي الذي أدى إلى نجاح هذه المؤسسات[1].

[1] راشيل روك وآخرون، مرجع سابق، ص41-44.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للفصل الأول اتضح أنه مع نضج الصناعة ينبغي على مؤسسات التمويل الأصغر أن تكون أكثر مرونة في قدرتها على مواكبة التغيرات وذلك استجابة للفرص الجديدة والمشاكل التي يمكن أن تعترضها، وأن تكون أكثر حساسية لتحولات السوق المنافسين وللعملاء أيضا، وأن تسعى مؤسسات التمويل الأصغر إلى التوفيق بين الأهداف الخيرية والأهداف الربحية المرتبطة ببعضها البعض، بحيث تخلق توليفة مزدوجة يمتزج بواسطتها الأداء المالي القوى بالوفاء للرسالة الاجتماعية، لأن الموازنة بين الجانب الربحي و الخيري يمثل تحولا كبيرا في الثقافة التنظيمية، وخطوة هامة لمؤسسات التمويل الأصغر نحو تثبيت نفسها وتحقيقها لنتائج إيجابية تخدم الأفراد والمؤسسات بحد ذاتها وهذا ما ينعكس على المنظومة الاقتصادية ككل.

الفصل الثاني

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج

تمهيد

إذا كانت الدول تشترك في وجود ظاهرة البطالة داخل المجتمع، ومع وجود تفاوت بين نسبة انتشار هذه الظاهرة من دولة إلى أخرى، فإن التفاوت هذا موجود أيضا بين البرامج والخطط التي تضعها كل دولة، فهناك دول استطاعت أن تطبق برامج تنموية اقتصادية واجتماعية، ناجحة تمكنت من خلالها من السيطرة على مشكلة البطالة ومحاصرتها، بينما هناك دول أخذت مشكلة البطالة فيها تتسع وتنتشر بين العديد من فئات المجتمع، وخاصة المجتمعات الريفية المهمشة ولتخفيف وطأة البطالة والفقر يجب أن تتاح لهذه المجتمعات فرصة الادخار والاقتراض وسداد الديون.

وبناء على ذلك كان لا بد من فتح الطريق أمام الأفراد الذين تم إقصاءهم (المهمشين) من خلال ما يسمى بالقرض المصغر، الذي يوفر خدمات مالية تماشيا مع احتياجات الأفراد الغير مؤهلين من الاستفادة من القرض البنكي، والتي تشمل فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل الغير مستقر والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الرسمي.

وعلى غرار باقي دول العالم والدول النامية خصوصا، بادرت السلطات في الجزائر إلى وضع آليات اللازمة لجعل القرض المصغر أداة فعالة لمكافحة الفقر والتخفيف من حدة البطالة في أواسط الشريحة الواسعة خاصة الأكثر هشاشة، حيث توفر هذه الآليات المساعدات المالية والفنية لأصحاب المشاريع الصغيرة، منها القروض المدعومة والمنخفضة الفائدة والإعفاءات الضريبية، إضافة إلى برامج تكوينية حول أساليب التسيير المالي والإداري للمشروعات الصغيرة والمصغرة، ومن بين هذه الآليات الموضوعة من طرف الحكومة نذكر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM".

ومن خلال ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم عام عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المبحث الثاني: واقع التمويل الأصغر في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (فرع برج بوعريريج).

المبحث الأول: تقديم عام عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تعد الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر هيئة أساسية من بين الهيئات التي أقرها المشرع الجزائري لدعم وتنمية المشروعات الفردية والعائلية توفير الخدمات المالية للفئات الفقيرة والمستبعدة من النظام المالي التقليدي ومن خلال ما يلي سنتطرق لنشأتها والخدمات التي تقدمها.

المطلب الأول: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وطريقة تسييرها

أولا: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أنشئت الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 22 جانفي2004، كهيئة تخضع لسلطة وزارة التشغيل، كماحدد المرسوم مهام الوكالة التي تمثلت في تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريعات والتنظيمات، ودعم المستفيدين ومرافقتهم في تنفيذ مشاريعهم، ليعدل المرسوم السابق بالمرسوم الرئاسي رقم 08-10 المؤرخ في 19 محرم 1429 الموافق لـ 27 جانفي2008، الذي نقل وصاية الوكالة من وزارة التشغيل إلى وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة[1].

تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتتمثّل مصادر أموالها من الخزينة العمومية التي تخصص لها ميزانية سنوية تغطي بها تكاليف إدارتها وكذا الجزء مخصص لمنح القروض بدون فائدة التي تمنحهم الوكالة، ما يميز الوكالة هو تبنيها لنموذج تنظيمي لامركزي من خلال انتشارها الواسع على كامل التراب الوطني حيث توجد 10 فروع جهوية و48 وكالة ولائية وممثل للوكالة بكل دائرة، مما يقرب الخدمة للأفراد الفقراء والنساء الماكثات بالبيت اللواتي لا يستطعن التنقل والأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ثانيا: تسيير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

لقد اسند المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 22 جانفي2004 مهمة تسيير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى الهيئات التالية:

[1] الموقع الخاص للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تاريخ الاطلاع 2020/07/20، ساعة 15.00، على الرابط www.ANGEM.dz.

أ ـ المجلس التوجيهي:

هو هيئة تضم 17 عضو منحدرين من مختلف المؤسسات والأجهزة والجمعيات، معينين بقرار من الوزير المكلف بالتضامن الوطني، بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، يتطرق المجلس خلال مداولاته إلى برنامج نشاط الوكالة، ونفقات سير الوكالة وكذا وضع المخطط السنوي لتمويل أنشطة الوكالة، ويتولى المدير العام للوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر أمانة مجلس التوجيه[1].

ب ـ لجنة المراقبة:

تتكون لجنة المراقبة من ثلاثة أعضاء يعينهم مجلس التوجيه. تقوم بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قرارات مجلس التوجيه الذي تعمل لحسابه، وتقدم ملاحظاتها وتوصياتها عن أحسن الكيفيات لتنفيذ البرامج والمشاريع التي شرعت فيها الوكالة للمدير العام.

كما تقدم لمجلس التوجيه ملاحظاتها وتوصياتها عن البيانات التقديرية لإيرادات الوكالة ونفقاتها وكذا تقوم بكل مراقبة أو تدقيق للحسابات الممولة من طرف الوكالة[2].

ج ـ صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة:

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم04-16 المؤرخ في 22-01-2004 المتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي، هدفه ضمان القروض المصغرة الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية بنسبة 85 % للديون المستحقة من الأصول والفوائد[3].

وضع الصندوق تحت سلطة المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمساعدة أمانة دائمة ممثلة على مستوى كافة ولايات الوطن.

يتمتع صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، ولذلك يعتبر الصندوق وحدة مستقلة كل الاستقلالية عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث أنه يملك مقرا خاصا به، ويمسك محاسبته وفقا للشكل التجاري مستقلة عن محاسبة الوكالة. ونجد أن موارد الصندوق

[1] الموقع الخاص للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تاريخ الاطلاع 2020/07/20، ساعة 15.00، على الرابط www.ANGEM.dz.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] "رسالة الوكالة لإنجاز مشاريعكم المصغرة"، مجلة مقدمة من طرف المسؤول عن التربص، العدد رقم 01، الطريق الوطني رقم 01، بئر خادم، الجزائر.

تختلف كل الاختلاف عن موارد الوكالة، فالمورد الأساسي للصندوق هي اشتراكات المستفيدين من القروض المصغرة والبنوك والمؤسسات المالية المنخرطة، بالإضافة إلى مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ومساهمات الخزينة العمومية.

ثالثا: الهيكل التنظيمي العام للوكالة

لكي تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمختلف المهام المنوطة بها على أكمل وجه، كان لزاما عليها تشكيل هيكل تنظيمي يضمن القيام بعمليات الاتصال الفعال، من خلال سرعة تبادل المعلومة بين المديريات العامة ومختلف الفروع الجهوية والوكالات الولائية تحت إشراف المدير العام للوكالة، والشكل الموالي يوضح طبيعة الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

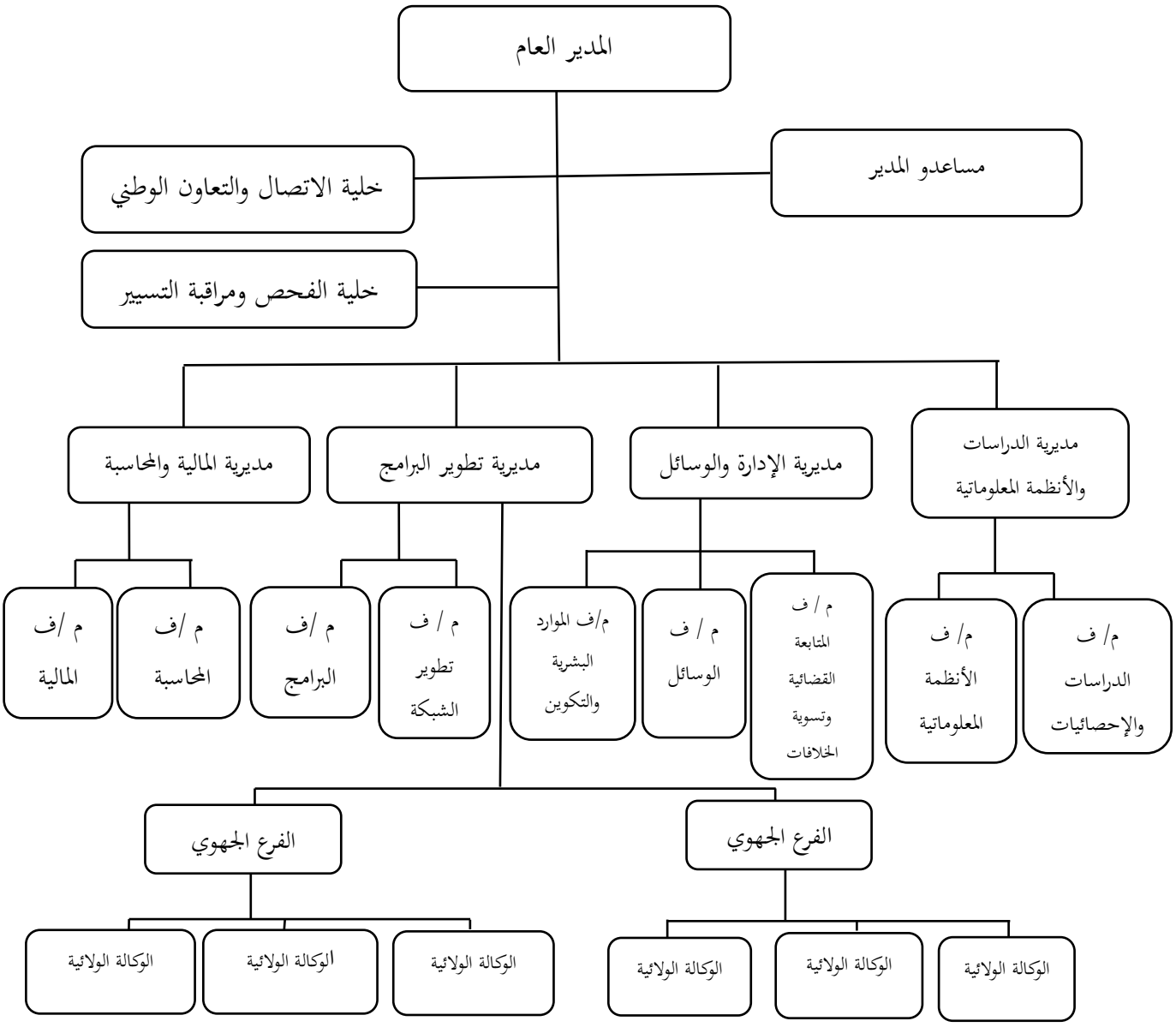

المصدر: الموقع الخاص للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجزائر، على الرابط www.ANGEM.dz، تاريخ الاطلاع 2020/07/20، ساعة 15.00.

رابعا: الهيكل التنظيمي للوكالة الولائية لبرج بوعريريج

إن الفرع الولائي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لبرج بوعريريج وكغير من الفروع الولائية الأخرى فرع من أصل، لذلك فهو يتبع نفس نموذج الإتصال الخاص بالمديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مما يضمن اتصال فعال بين مختلف الخلايا المرافقة عبر الدوائر والمكاتب الولائية تحت إشراف ومراقبة مدير الوكالة وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل(04): الهيكل التنظيمي للوكالة لفرع برج بوعريريج

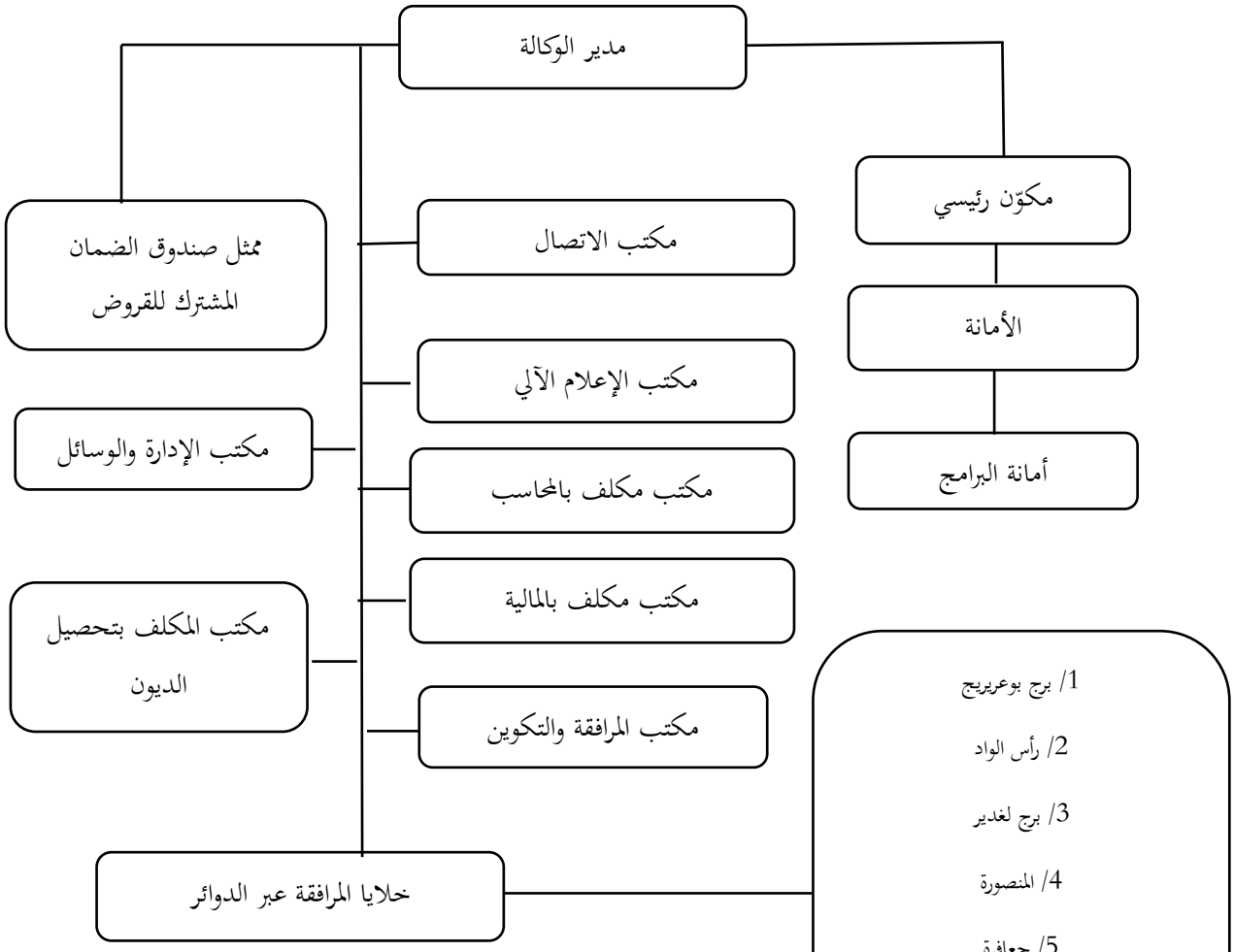

المصدر: مطويات مقدمة من طرف المسؤول عن التربص فرع برج بوعريريج.

المطلب الثاني: الإعانات والامتيازات المقدمة من طرف الوكالة وكيفية الاستفادة منها

أولا: شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر

بغية الحصول على القرض المصغر يجب أن تتوفر في العميل بجملة من الشروط وهي[1]:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق؛
- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛
- إثبات مقر الإقامة، وامتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه؛
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات؛
- القدرة على دفع مساهمة شخصية نسبتها 1% من الكلفة الإجمالية للنشاط، لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط؛
- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي؛
- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب جدول زمني محدد؛
- الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.

ثانيا: البنوك المشاركة

هناك خمس بنوك عمومية تشارك الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تقديم القروض المالية الموجهة لإنشاء مشاريع استثمارية لا تتعدى قيمتها مليون دينار جزائري وهي:

[1] الموقع الخاص للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تاريخ الاطلاع 2020/07/20، ساعة 15.00، على الرابط www.ANGEM.dz.

- القرض الشعبي الجزائري CPA؛
- بنك التنمية المحلية BDL؛
- البنك الخارجي الجزائري BEA ؛
- البنك الوطني الجزائري BEA؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

ثالثا: الأنشطة الممولة

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتمويل كافة الإستثمارات وفي جميع المجالات، سواء إنشاء مشاريع جديدة أو إقتناء مواد أولية، وفيما يلي نورد جميع الأنشطة الممولة بشيء من التفصيل كما يلي[1]:

- **الأنشطة الصناعة:**

- **الصناعة الغذائية:** صناعة العجائن الغذائية، الكسكس، الخبز، حلويات عصرية وتقليدية، صناعة الشكولاتة، المرطبات، البوظة، تحميص ورحى القهوة، تعليب السمك، تحميص وتغليف الفول السوداني.
- **صناعة الألبسة:** الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغطية المنزلية (عدة السرير، المطبخ، المفروشات).
- **الصناعة الجلدية:** الأحذية التقليدية، الألبسة.
- **الصناعة الخشبية:** الأثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال، الحدادة.

- **الأنشطة الفلاحية:**

- **تربية الماشية:** تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل.

[1] الموقع الخاص للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تاريخ الاطلاع 2020/07/20، ساعة 15.00، على الرابط www.ANGEM.dz.

- **فلاحة الأرض:** إنتاج البذور، الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور ونباتات الزينة.

- **الصناعة التقليدية:**

- النسيج والزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير والقطيفة والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.

- **الخدمات:**

- الإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات.
- الصحة: عيادة الطبيب، طبيب الأسنان.

- **البناء والأشغال العمومية:**

- أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني: الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء...

- **التجارة:**

- عروض التجارة بمختلف أنواعها سواء تجارة الجملة أو تجارة التجزئة.

رابعا: الإعانات والامتيازات المقدمة من طرف الوكالة

يحظى المقاولون الممولون من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالعديد من الامتيازات والإعانات التي لا يحظى بها غيرهم من المقاولين وهي:

- **المرافقة والتمويل:**

ـ تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم؛

ـ يمنح القرض البنكي بدون فوائد؛

ـ يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي، لاقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط، والتي لا تتجاوز 1.000.000 دج؛

ـ تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100 % من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100.000 دج، وقد تصل هذه الكلفة إلى مئتين وخمسين ألف دينار جزائري 250.000 دج بمناطق الصحراوية والهضاب العليا.

- **الامتيازات الجبائية:**

ـ إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات؛

ـ إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات؛

ـ تعفى من رسم نقل الملكية، الإقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛

ـ إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون؛

ـ يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛

ـ تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70٪؛
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50٪؛
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25٪.

تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة5٪.

المطلب الثالث: صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة لشراء المواد الأولية (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دج) إلى قروض معتبرة (التي لا تتجاوز مليون دج) تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك، تسمح كل

صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع، كما تتيح الوكالة لعملائها فترة سداد لقروضهم تكون خلال الثلاث سنوات التي تلي تاريخ تمويلهم في صيغة التمويل الثنائي وتمتد إلى ثماني سنوات في الصيغة التمويل الثلاثي.

ـ الصيغة الأولى: تمويل ثنائي (صيغة اقتناء مواد أولية)

تكون العلاقة التمويلية بين الوكالة والمستفيد بعنوان شراء مواد أولية، ونوضح الصيغة في الجدول الموالي.

جدول رقم (02): صيغة قرض بدون فائدة بعنوان اقتناء مواد أولية تجمع بين الوكالة والمستفيد

قيمة القرض المصغر	مساهمة الوكالة	مساهمة المستفيد	نسبة دعم الفائدة	شروط الاستفادة من القرض المصغر
100 الف دج	100%	0%	قروض بدون فائدة	– اقتناء المواد الأولية؛ – لا يشترط توفر محل.
250 ألف دج	100%	0%	قروض بدون فائدة	– اقتناء المواد الأولية؛ – لا يشترط توفر محل؛ ـ بالمناطق الخاصة (الهضاب، الصحراء).

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات من الموقع الرسمي للوكالة www.angem.dz

ـ الصيغة الثانية: تمويل ثلاثي (صيغة إنشاء نشاط)

وتكون العلاقة التمويلية في هذه الصيغة بين الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر والبنك والمستفيد على النحو الذي يبينه الجدول التالي؛

جدول رقم (03): صيغة قروض بنكية تجمع بين البنك والوكالة والمستفيد.

قيمة القرض المصغر	مساهمة البنك	مساهمة الوكالة	مساهمة المستفيد	نسبة دعم الفائدة	شروط الاستفادة من القرض المصغر

مليون دينار جزائري	%70	%29	%1	تخفض بنسبة 80% عن النسبة التجارية، وتم تخفيضها بنسبة 100%بدءا من سنة 2018	– إحداث نشاط باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة لانطلاق النشاط؛ – توفر المساهمة الشخصية.
مليون دينار جزائري	%70	%29	%1	تخفض بنسبة 95% عن النسبة التجارية، وتم تخفيضها بنسبة 100%بدءا من سنة 2018	– إحداث نشاط باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة لانطلاقه؛ – توفير المساهمة الشخصية؛ – المستفيد حامل لشهادة؛ – النشاط المنجز في المناطق الخاصة (الجنوب /الهضاب).

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات من الموقع الرسمي للوكالة www.angem.dz

الشكل رقم (05): أنماط التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مع نسب المساهمة لكل طرف

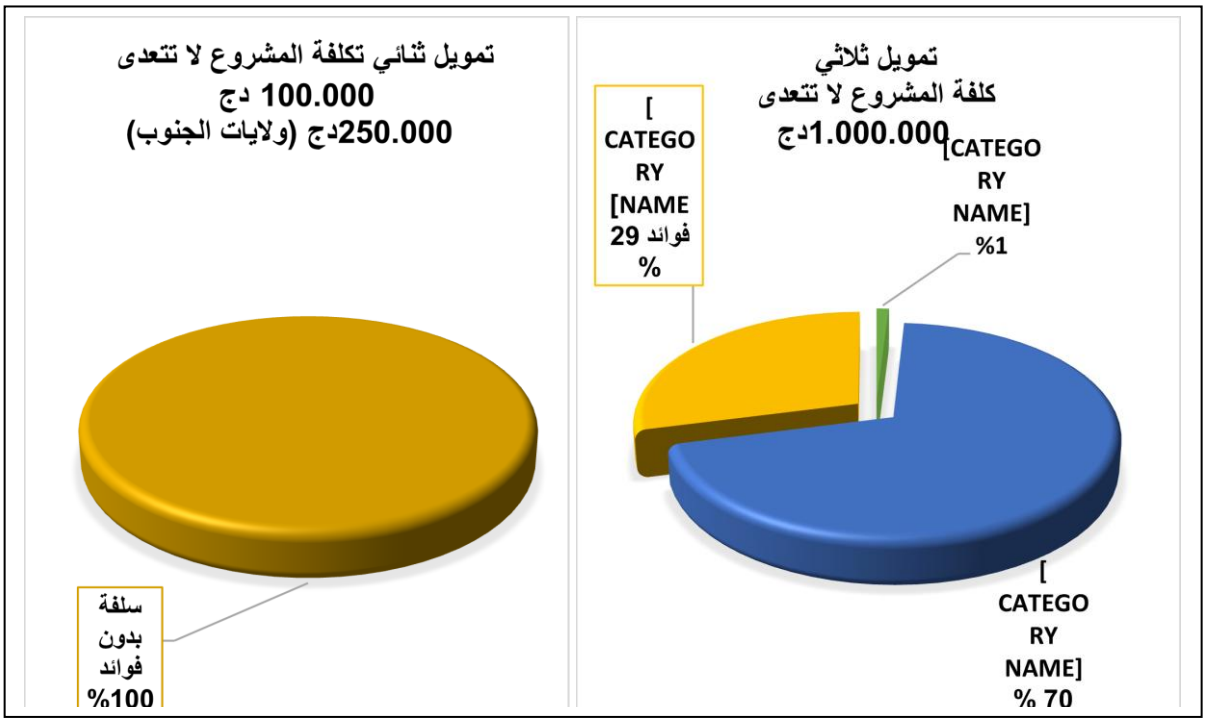

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه الذي يمثل حالات المساهمة في تمويل المشروع، أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقوم بمنح قروض بدون فوائد تحت عنوان شراء مواد أولية لا تتجاوز 100.000 دج، تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة ولكن لا يملكون أموال لشراء المواد الأولية لإعادة إطلاق النشاط، وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج بالمناطق الصحراوية والهضاب.

كما نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تشارك البنوك في تمويل المشاريع الجديدة بنسبة 29%، بينما يساهم صاحب المشروع بنسبة 1% من الكلفة الإجمالية للمشروع التي لا يمكن أن تتجاوز في كل الأحوال قيمة 1 مليون دج، أما النسبة المتبقية فيقدمها البنك في شكل قرض بدون فائدة.

إن قيم التمويل قد ارتفعت من 30.000 دج إلى 100.000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250.000 دج بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا)، ومن 400.000 دج إلى 1.000.000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 133/11 المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011.

المبحث الثاني: واقع التمويل الأصغر في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (فرع برج بوعريريج)

بهدف توضيح الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر (فرع برج بوعريريج) في تنمية المشاريع المحلية بالولاية، سنتطرق خلال هذا المبحث إلى مجمل الخدمات التي تقدمها الوكالة بشقيها المالي والاجتماعي منذ أن باشرت مهامها في جوان 2005 إلى نهاية سنة 2019، ومن أجل جمع المعلومات اللازمة قمنا بزيارة مقر الوكالة المتواجد بالحي الإداري الجديد على مستوى دار التضامن للجمعيات.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج منذ إنشائها إلى غاية 2019/12/12

أولا: طلبات القروض الممنوحة والمرفوضة من قبل الوكالة

كما رأينا سابقا، فإن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر تشرف على تسيير صيغتين من التمويل انطلاقا من السلفة بدون فوائد التي تمنحها الوكالة، وكان عدد الطلبات على هذه القروض منذ إنشاء الوكالة (فرع برج بوعريريج) إلى غاية 2019/12/12 مقسمة كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (04): توزيع طلبات القروض الممنوحة والمرفوضة حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

السنوات	تمويل ثنائي		تمويل ثلاثي		المجموع
	الممنوحة	المرفوضة	الممنوحة	المرفوضة	
2005	40	1	0	78	**119**
2006	522	3	5	235	**765**
2007	104	4	44	79	**231**
2008	956	126	52	136	**1270**

1629	3	24	132	1470	2009
1486	0	4	89	1393	2010
4396	10	102	187	4098	2011
5220	10	123	207	4880	2012
3283	8	304	240	2731	2013
2274	112	269	31	1862	2014
963	15	80	2	866	2015
498	46	37	3	412	2016
303	28	61	2	212	2017
710	1	56	0	653	2018
950	0	64	0	886	2019
24097	**761**	**1225**	**1027**	**21085**	**المجموع**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الشكل رقم(6): نسب عدد القروض الممنوحة منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

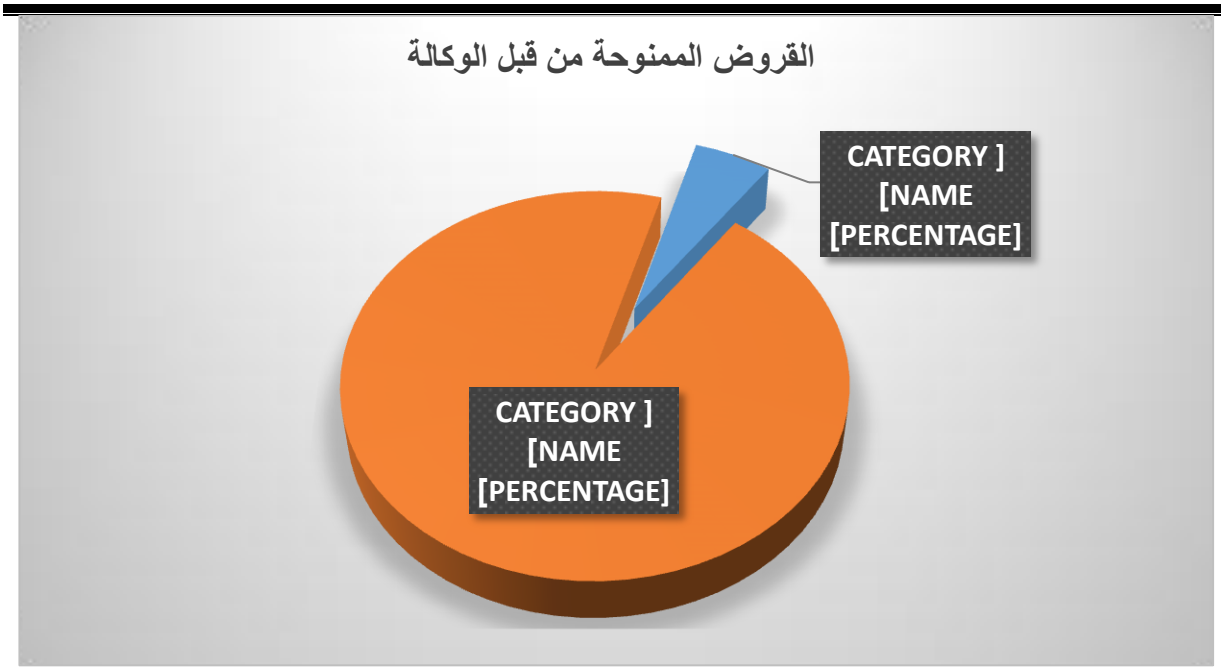

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

الشكل رقم (07): توزيع طلبات القروض الممنوحة والمرفوضة حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

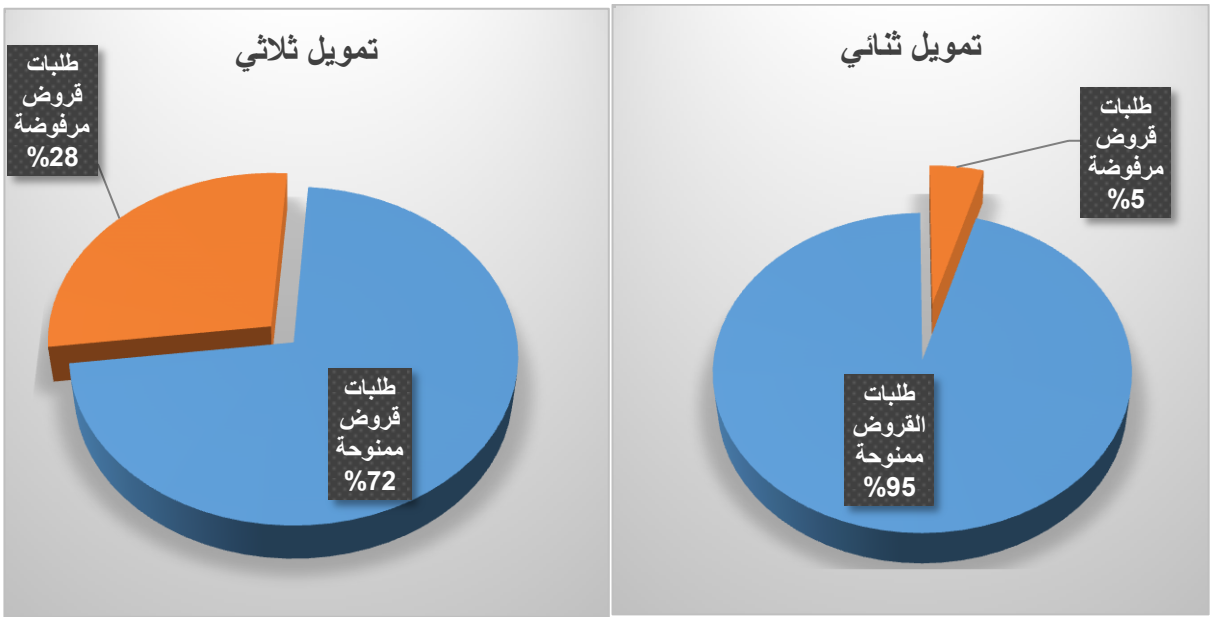

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

الشكل رقم(08): توزيع طلبات القروض الممنوحة والمرفوضة حسب نمط التمويل الثنائي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

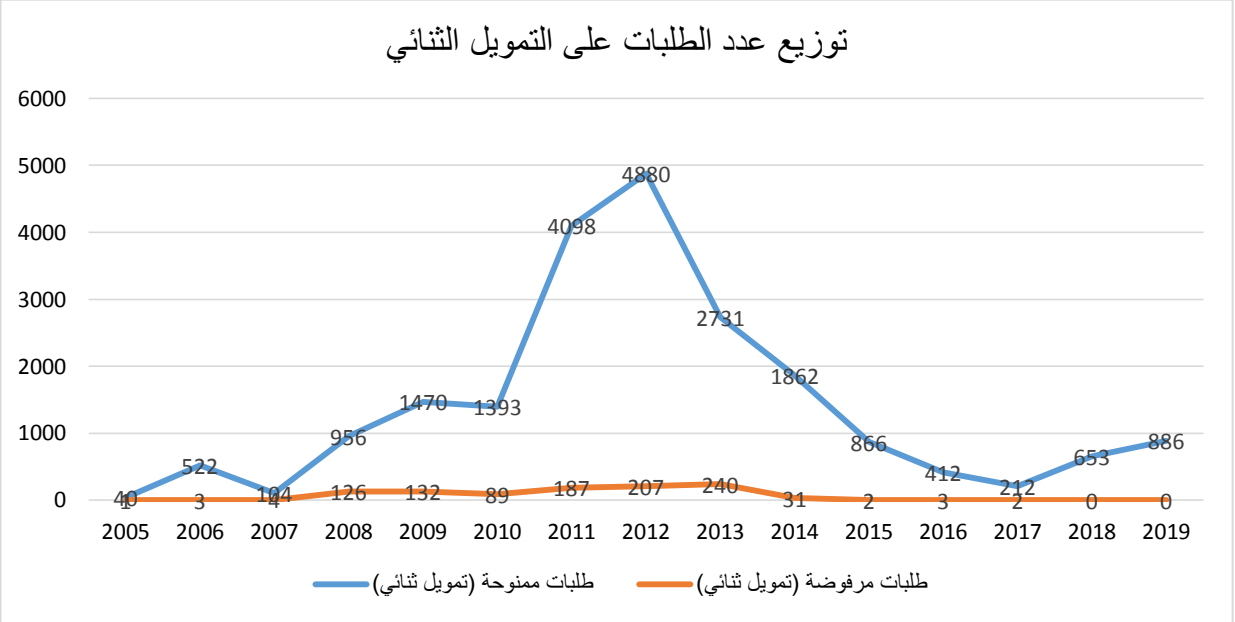

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

الشكل رقم (09): توزيع طلبات القروض الممنوحة والمرفوضة حسب نمط التمويل الثلاثي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

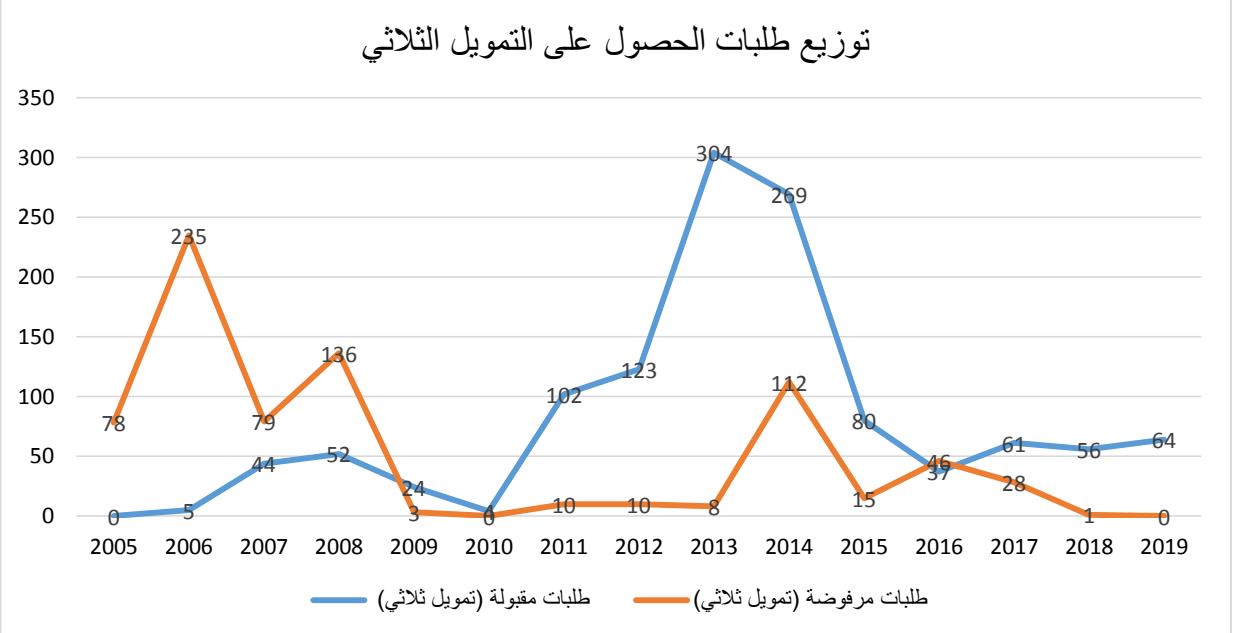

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

منحت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية برج بوعريريج منذ بداية نشاطها سنة 2005 إلى غاية 31 ديسمبر 2019 ما يقدر ب 22310 قرض مصغر، ومن خلال معطيات الجدول السابق نجد أن عدد القروض الممنوحة بصيغة شراء مواد أولية (تمويل ثنائي) أكبر من القروض الممنوحة بصيغة

إحداث نشاط (تمويل ثلاثي)، حيث وصل عدد القروض الممنوحة 1225 قرض مصغر لصيغة إحداث نشاط بنسبة 5%، و21085 قرض مصغر لصيغة شراء مواد أولية بنسبة 95% (كما يوضحه الشكل 06)، ويمكن تفسير هذا الفارق أن صيغة التمويل الثنائي تمكن المستفيد من الاستفادة أكثر من مرة بعد إكمال عملية تسديد القرض السابق، كما أن عملية منح قرض بصيغة شراء مواد أولية لا تتطلب وقت طويل وموافقة البنك لأنها سلفية بدون فائدة تمنحها الوكالة من مالها الخاص، ونظرا للمبلغ الصغير الذي يتم منحه فإن عملية تسديدها تكون بسيطة وسهلة بالنسبة للمستفيدين .

ومن ناحية طلبات التمويل المرفوضة فقد بلغت 1027 ملف تمويل ثنائي مرفوض ما يعادل بنسبة 5% من طلبات التمويل الثنائي، في حين بلغت761 طلب تمويل ثلاثي مرفوض ما يمثل 28%من طلبات التمويل الثلاثي (كما يوضحه الشكل 07)، ويرجع هذا الاختلاف إلى أنه في صيغة التمويل الثنائي يتم رفض الملفات التي لم تستوفي شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر من طرف الوكالة، أما في صيغة التمويل الثلاثي فإن البنك يفرض بالإضافة إلى شروط الوكالة شروطه الخاصة من خلال انعقاد مجلس القرض على مستوى البنك فيختار المشاريع ذات المردودية المالية العالية التي تضمن له استرداد أمواله بأدنى مخاطر ممكنة.

ومن خلال التتبع الزمني لعدد للقروض الممنوحة بصيغة التمويل الثنائي (الموضحة بالشكل البياني رقم 08) نلاحظ أن أكبر زيادة سجلت سنة 2011 بزيادة قدرها 2705 قرضا عن سنة 2010، في حين أن عدد القروض الممنوحة بلغ ذروته سنة 2012 بتسجيل 4880 قرضا، أما بالنسبة لعدد للقروض الممنوحة بصيغة التمويل الثلاثي (الموضحة بالشكل البياني رقم 09) نلاحظ أن أكبر زيادة سجلت سنة 2013 بزيادة قدرها 181قرضا عن سنة 2012، وهي نفسها السنة التي بلغ عدد القروض الممنوحة فيها ذروته، يفسر هذا التغير المفاجئ في عدد القروض الممنوحةبصدور المرسوم الرئاسي رقم 133/11 المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011، الذي رفع قيمة التمويل الثنائي من 30 ألف دج إلى 100 ألف دج، ومن 400 ألف دج إلى مليون دج بالنسبة للتمويل الثلاثي، مما رفع عدد طلبات القروض المودعة، فكان الأثر مباشرا وفي نفس السنة بالنسبة للتمويل الثنائي لسرعة معالجة الملفات من قبل الوكالة، بينما تأخر ملاحظة الأثر في التمويل الثلاثي لبطيء معالجة البنوك لملفات طالبي القروض التي تستغرق من سنة إلى سنتين نتيجة مركزية التسيير التي تحكم البنوك الجزائرية.

بالنظر إلى حجم القروض الممنوحة والمقدرة بـ 22310 قرضا أي ما يعادل95% من إجمالي عدد الطلبات على القروض، مع تزايدها من سنة لأخرى، وهو ما يعكس اتساع وعمق الوصول إلى الزبائن من

جهة، كذلك مردودية مالية اعلى من عمليات الإقراض متعددة مما يعني أرباحا أكبر، وهو ما يتماشى مع إفتراضات المقاربة المؤسساتية على اعتبار أن النظام القادر على رفع عدد زبائنه الذين يصل إليهم، يكون قد نجح في تحقيق هدف تقليص الفقر.

ومن جهة أخرى يرى أصحاب النزعة المؤسساتية أن المؤسسات المدعومة ماليا "وهو حال المؤسسة محل الدراسة"، غير فعالة وغير قادرة على الابتكار ودمج تكنولوجيات حديثة وغير قادرة على الاستدامة المالية على المدى البعيد كون أن مستقبلها مرتبط بمستقبل المؤسسات المانحة والممولة لها، وبالتالي وجب على الوكالة أن تبحث على مصادر تمويل دائمة، من خلال قيامها باستثمارات مالية في بورصة الأوراق المالية أو تقديمها لخدمات التمويل الإسلامي، كالمضاربة والمشاركة والإجارة، فتكون الوكالة صاحب رأس مال المضاربة بينما يكون طالب التمويل الأصغر مضاربا في صيغة المضاربة، أو يتشاركان في تمويل رأس مال المشروع بنسب معلومة في صيغة المشاركة، أو أن تقوم بتأجير المعدات لعملائها بأقساط شهرية بما يضمن لها دخل ثابت في صيغة الإجارة.

ثانيا: حجم القروض المحصلة والغير المحصلة

نستعرض فيما يلي جدول يوضح تطور حجم القروض المحصلة والغير محصلة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج.

جدول رقم (05): حجم القروض المحصلة وغير المحصلة حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

السنوات	حجم القروض حسب نمط التمويل الثنائي بالدينار الجزائري		حجم القروض حسب نمط التمويل الثلاثي للجزء الممول من قبل الوكالة (29%) بالدينار الجزائري	
	غير المحصلة	المحصلة	غير المحصلة	المحصلة
2005	190,511	884,995	0	0
2006	3,821,821	10,100,342	250,717	215,917
2007	985,876	1,721,298	2,501,879	1,172,427
2008	12,576,578	12,847,837	3,249,484	1,499,629
2009	26,561,350	12,846,190	1,644,228	568,034
2010	24,989,000	12,608,000	189,879	165,854
2011	106,353,382	38,041,608	15,603,886	1,232,632
2012	162,001,033	38,565,967	23,356,384	3,578,606
2013	89,518,480	24,139,520	63,710,028	6,057,464
2014	60,234,920	24,038,469	48,195,139	3,901,518
2015	25,766,332	11,681,707	12,525,554	120,000
2016	12,572,596	5,472,298	8,454,273	15,000
2017	7,601,343	2,950,156	14,206,992	40,000
2018	25,827,563	5,040,078	15,083,639	0
2019	39,761,741	859,164	16,465,735	10,000
المجموع	**598,802,526**	**201,797,629**	**225,437,807**	**18,577,081**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الشكل رقم (10): نسب قيمة القروض الممنوحة منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

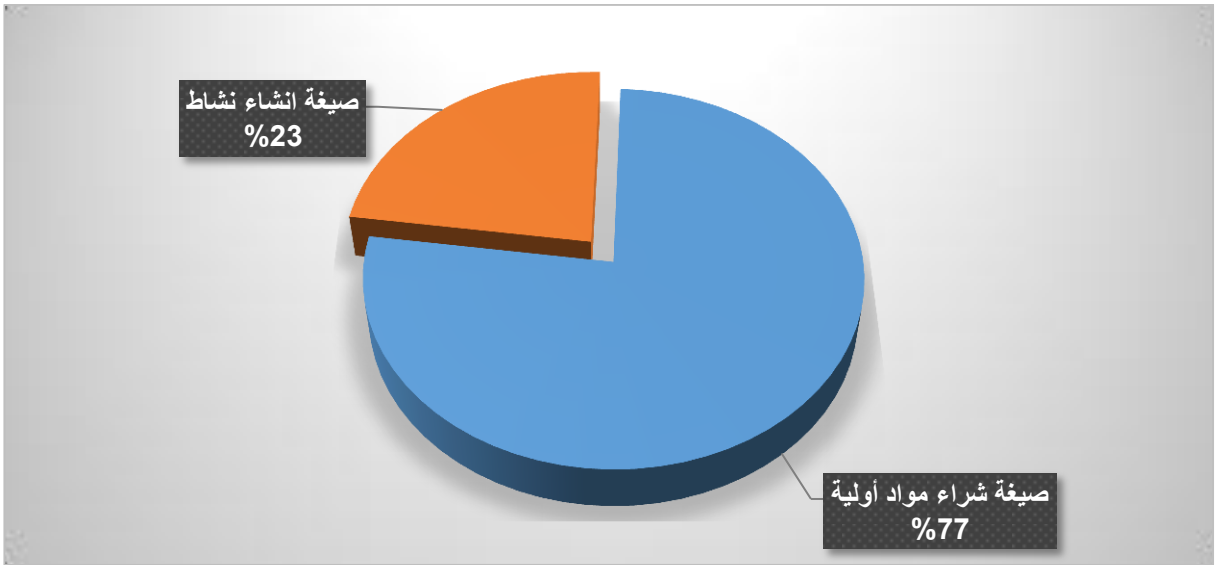

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

الشكل رقم (11): نسب قيمة القروض المحصلة والغير المحصلة حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

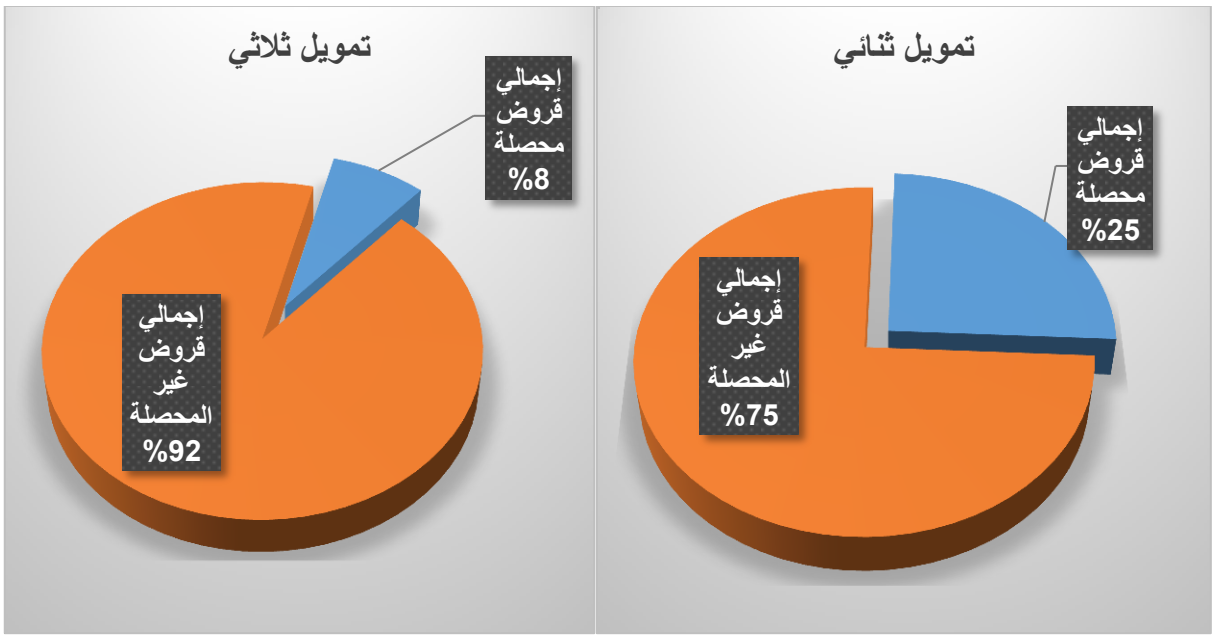

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

الشكل رقم (12): حجم القروض المحصلة والغير المحصلة حسب نمط التمويل الثنائي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

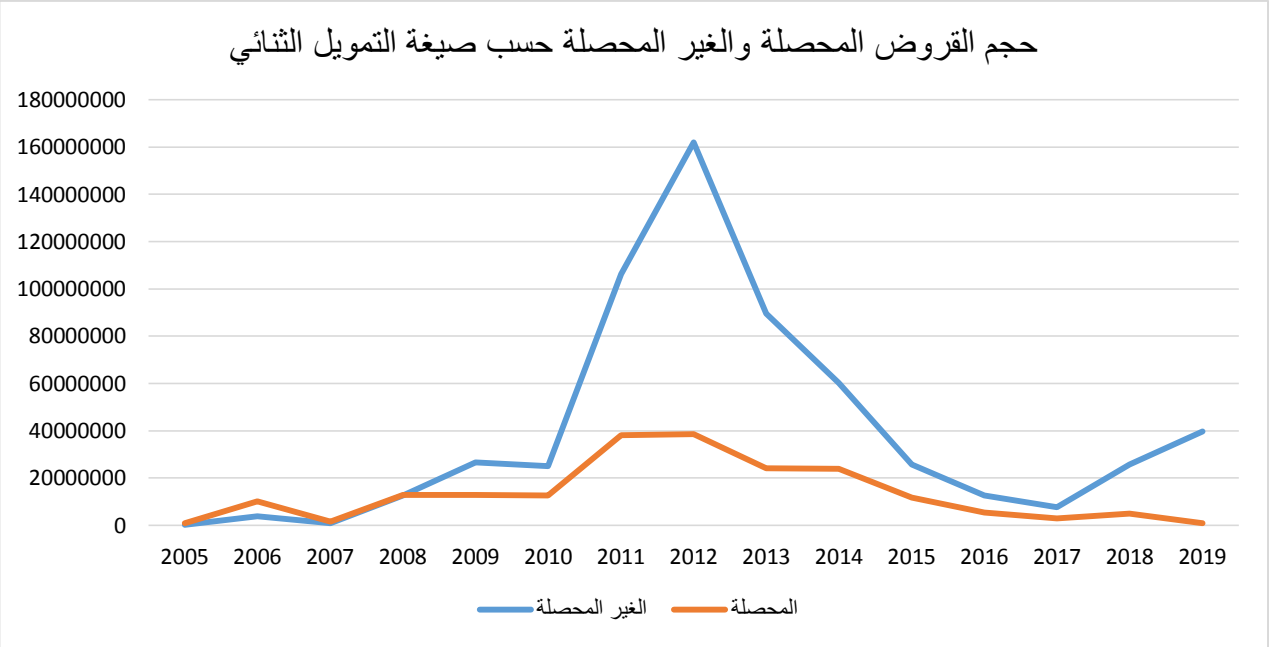

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

الشكل رقم (13): حجم القروض المحصلة والغير المحصلة حسب نمط التمويل الثلاثي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

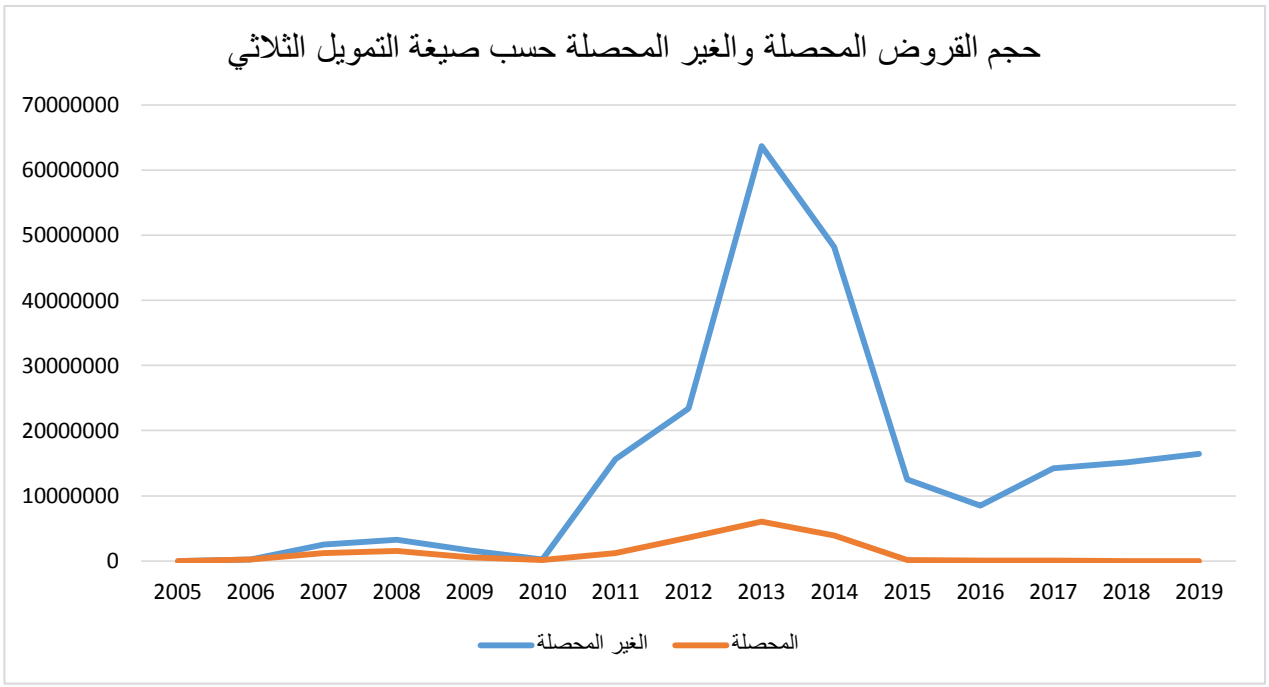

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

منحت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية برج بوعريريج منذ بداية نشاطها سنة 2005 إلى غاية 31 ديسمبر 2019 ما يقدر ب 1044.6 مليار دج بالتشارك مع البنوك الخمسة المشاركة لها، ومن خلال معطيات الجدول السابق نجد أن قيمة القروض الممنوحة بصيغة شراء مواد أولية (تمويل ثنائي) أكبر من قيمة القروض الممنوحة بصيغة إحداث نشاط (تمويل ثلاثي)، حيث قدرت قيمة القروض الممنوحة بصيغة إحداث نشاط ب 244 مليون دج بنسبة 23%، و800.6 مليون دج لصيغة شراء مواد أولية بنسبة 77% (كما يوضحه الشكل رقم10)، ويفسر هذا الفارق في أن عدد القروض الممنوحة بصيغة التمويل الثنائي ورغم صغر قيمتها إلا أنها اكبر بكثير من عدد القروض الممنوحة بصيغة التمويل الثلاثي، إذ بلغت 21 ألف قرض مقابل 1.2 ألف من الصيغة الأخرى.

وبالنظر لحجم القروض المحصلة فقد قدر بـ 200 مليون دج ما يمثل 25%من قيمة القروض الممنوحة في صيغة تمويل ثنائي مقابل حوالي 600 مليون دج ديون غير محصلة بما يعادل 75%، في حين بلغت قيمة القروض المحصلة في تمويل ثلاثي 18.5 مليون دج ما يمثل 8%من قيمة القروض الممنوحة في صيغة تمويل ثلاثي مقابل 225 مليون دج ديون غير محصلة بما يعادل 92% (كما يوضحه الشكل رقم11)، ويرجع هذا الاختلاف إلى أن قروض صيغة التمويل الثنائي ذات مبالغ صغيرة، مما يسهل عملية استردادها كما أن الوكالة تقوم بإعادة جدولة الديون المستحقة لفترات زمنية لاحقة مراعية في ذلك جميع الجوانب الاجتماعية للمقترض، أما في صيغة التمويل الثلاثي فإن البنك يفرض ضرائب أو يرفع نسبة الفائدة على المتأخرين في دفع أقساط القروض مما يثقل كاهل المقترض ويدفع بالمشروع نحو الإفلاس، فيلجأ هذا الأخير إلى بيع العتاد بطرق غير قانونية وتنتهي اغلب الحالات بالمتابعات القضائية.

ومن خلال التتبع الزمني لحجم القروض المحصلة والغير المحصلة الممنوحة بصيغة التمويل الثنائي (الموضحة بالشكل البياني رقم 12) نلاحظ أن حجم القروض غير المحصلة أكبر من القروض المحصلة حيث أن أكبر فارق سجل سنة 2012 قدر بـ 123.5 مليون دج، أما بالنسبة لحجم القروض المحصلة والغير المحصلة الممنوحة بصيغة التمويل الثلاثي (الموضحة بالشكل البياني رقم 13) نلاحظ أن حجم القروض غير المحصلة أكبر من القروض المحصلة حيث سجل أكبر فارق سنة 2013 قدر بـ57.7 مليون دج، يفسر هذا التغير المفاجئ بزيادة المعتبرة في عدد القروض الممنوحة منذ سنة 2011تبعا لصدور المرسوم الرئاسي رقم 133/11 المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011، الذي رفع قيمة التمويل الثنائي من 30 ألف دج إلى 100 ألف دج، ومن 400 ألف دج إلى مليون دج بالنسبة للتمويل الثلاثي، وكذا لغياب لجان مختصة

تتولى القيام بعمليات التحليل المالي ودراسة الجدوى للمشاريع الممولة وضعف المنظومة الرقابية المرافقة للمشاريع الممولة، وغياب الإجراءات الردعية والعقابية خاصة من طرف الوكالة مما تسبب في رفع عدد قروضها المتعثرة.

من خلال ما سبق نستنتج أن حجم القروض الغير المحصلة يقدر بـ 825 مليون دج من أصل 1044.6 مليون دج قامت الوكالة بإقراضها أي ما يناهز 80% من قيمة قروضها، وهي نسبة مرتفعة للغاية لا تخدم سعي الوكالة إلى تحقيق أرباح تغطي على الأقل مجمل تكاليفها التشغيلية، وهو ما يرهن استدامتها المالية واستمرارها في تقديم خدماتها خاصة إذا تخلت الحكومة عن تقديم الدعم المالي لها.

المطلب الثاني: تقييم الأداء الاجتماعي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج منذ إنشائها إلى غاية 2019/12/12

هناك العديد من النقاط التي تندرج تحت الغطاء الاجتماعي والتي يمكن من نوردها في ست نقاط أساسية وهي:

أولا: تطور عدد القروض الممنوحة حسب الجنس

نستعرض فيما يلي جدول يوضح تطور عدد القروض الممنوحة حسب الجنس من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج.

جدول رقم (06): عدد القروض الممنوحة حسب الجنس منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

السنوات	تمويل ثنائي		تمويل ثلاثي		المجموع
	الرجال	النساء	الرجال	النساء	
2005	1	39	0	0	40
2006	205	317	5	0	527
2007	59	45	38	6	148
2008	554	402	39	13	1008
2009	908	562	20	4	1494
2010	860	533	3	1	1397
2011	2700	1398	76	26	4200

5003	9	114	1699	3181	**2012**
3035	7	297	1762	969	**2013**
2131	12	257	1257	605	**2014**
946	7	73	744	122	**2015**
449	5	32	354	58	**2016**
273	12	49	136	76	**2017**
709	14	42	476	177	**2018**
950	22	42	600	286	**2019**
22310	**138**	**1087**	**10324**	**10761**	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الشكل رقم (14): نسبة القروض الممنوحة حسب الجنس منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

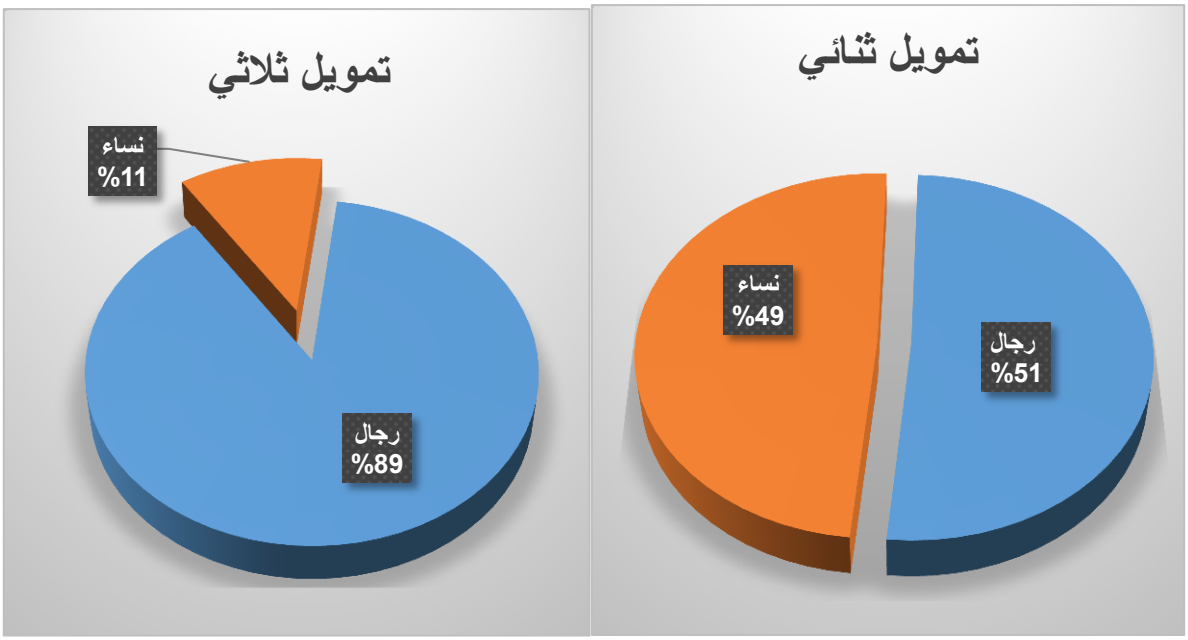

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

الشكل رقم (15): تطور عدد القروض الممنوحة حسب الجنس للتمويل الثنائي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

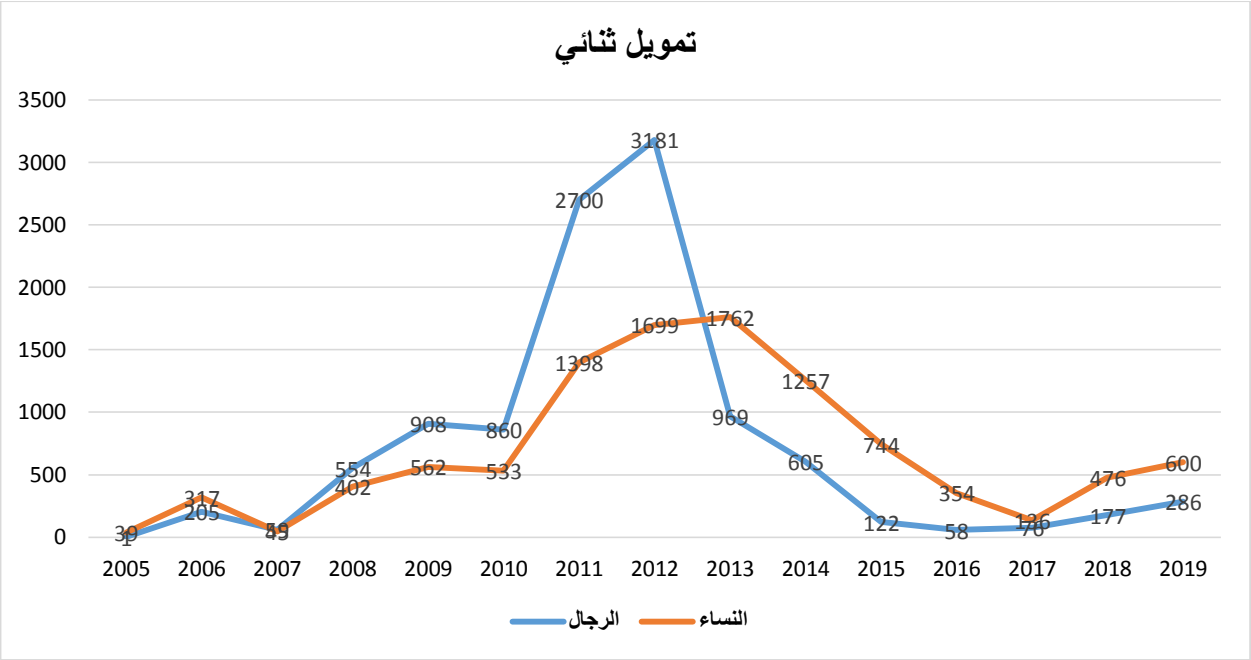

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

الشكل رقم (16): تطور عدد القروض الممنوحة حسب الجنس للتمويل الثلاثي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

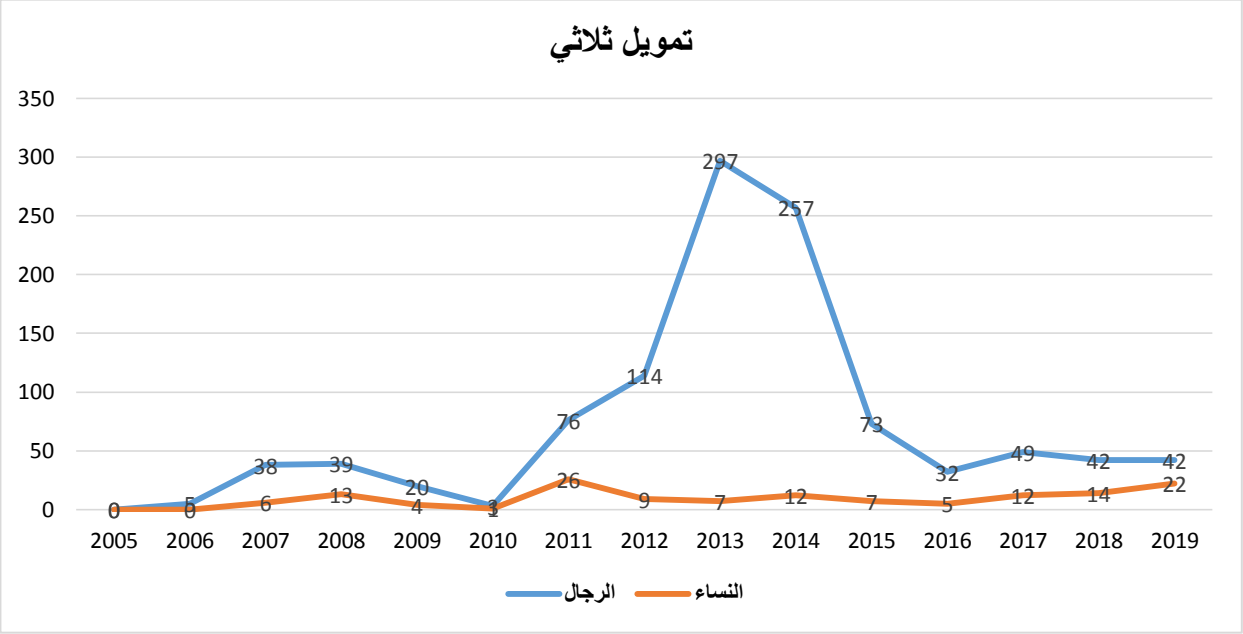

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

من خلال معطيات الجدول السابق نجد أن عدد القروض الممنوحة بصيغة شراء مواد أولية (تمويل ثنائي) متقاربة في توزيعها الإجمالي بين الجنسين بحوالي 10 ألاف قرض لكل جنس، بينما في القروض الممنوحة بصيغة إحداث نشاط (تمويل ثلاثي) نلاحظ ارتفاع عدد القروض الممنوحة للرجال، حيث وصل عدد القروض الممنوحة للرجال1087 بنسبة 89%، بينما وصل عدد القروض الممنوحة للنساء 138 قرض بنسبة 11% (كما يوضحه الشكل رقم 14)، ويمكن تفسير هذا الفارق أن النساء يفضلن صيغة التمويل الثنائي لأنها تلاءم احتياجات المرأة الماكثة في البيت أكثر من الرجال.

ومن خلال التتبع الزمني لعدد للقروض الممنوحة بصيغة التمويل الثنائي (الموضحة بالشكل البياني رقم 15) نلاحظ تفوق الرجال على النساء في الفترة بين 2005 و 2013 ثم تفوق النساء على الرجال منذ سنة 2013 إلى نهاية 2019، يفسر هذا التغير نتيجة التغير سياسة الوكالة واهتمامها بالعنصر النسوي استنادا لتجاربها في السنوات السابقة حيث ترى الوكالة في أن العنصر النسوي يتحملن مسؤولياتهن كاملة ويحرصن على تسديد أقساطهن في آجالهن المحددة، فمن طبيعة النساء الخوف من العواقب الناجمة عن عدم السداد، أما بالنسبة لعدد للقروض الممنوحة بصيغة التمويل الثلاثي (الموضحة بالشكل البياني رقم 16) فنلاحظ سيطرة الرجال على هذا النوع طيلة سنوات الدراسة لأن دافع المغامرة في مشاريع يكون الربح والخسارة فيها متقابلين من خصائص الرجال.

من خلال الجدول رقم (06) واستنادا إلى الأشكال البيانية (14-15-16) نلاحظ أن الوكالة نجحت في إيصال منتج التمويل الأصغر إلى كلا الجنسين وخاصة النساء الفقيرات ذواتي الدخل المحدود، خاصة وان التمويل الأصغر وجد ليستهدفهم، وهو ما يندرج ضمن الأعمال الخيرية التي تهدف إليها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

ثانيا: توزيع القروض الممنوحة حسب الانتشار الجغرافي

نستعرض فيما يلي جدول يوضح تطور عدد القروض الممنوحة حسب الانتشار الجغرافي من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج.

جدول رقم (07): عدد القروض الممنوحة حسب الانتشار الجغرافي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

خلية المرافقة	عدد القروض	
	تمويل ثنائي	تمويل ثلاثي
برج بوعريريج	3035	314
رأس الوادي	1588	137
منصورة	2503	68
بئر قاصد على	3166	84
مجانة	1041	115
برج زمورة	2215	163
عين تاغروت	1766	67
حمادية	3547	89
جعافرة	1270	48
برج الغدير	954	140
المجموع	**21085**	**1225**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الشكل رقم (17): نسبة القروض الممنوحة حسب الانتشار الجغرافي للتمويل الثنائي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

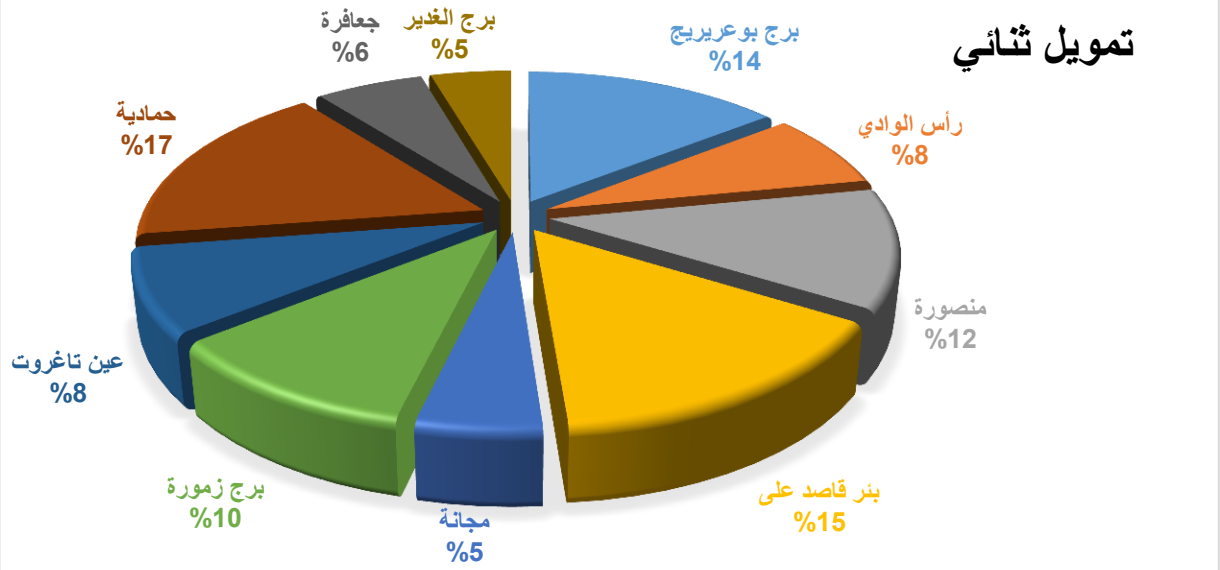

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07)

الشكل رقم (18): نسبة القروض الممنوحة حسب الانتشار الجغرافي للتمويل الثلاثي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

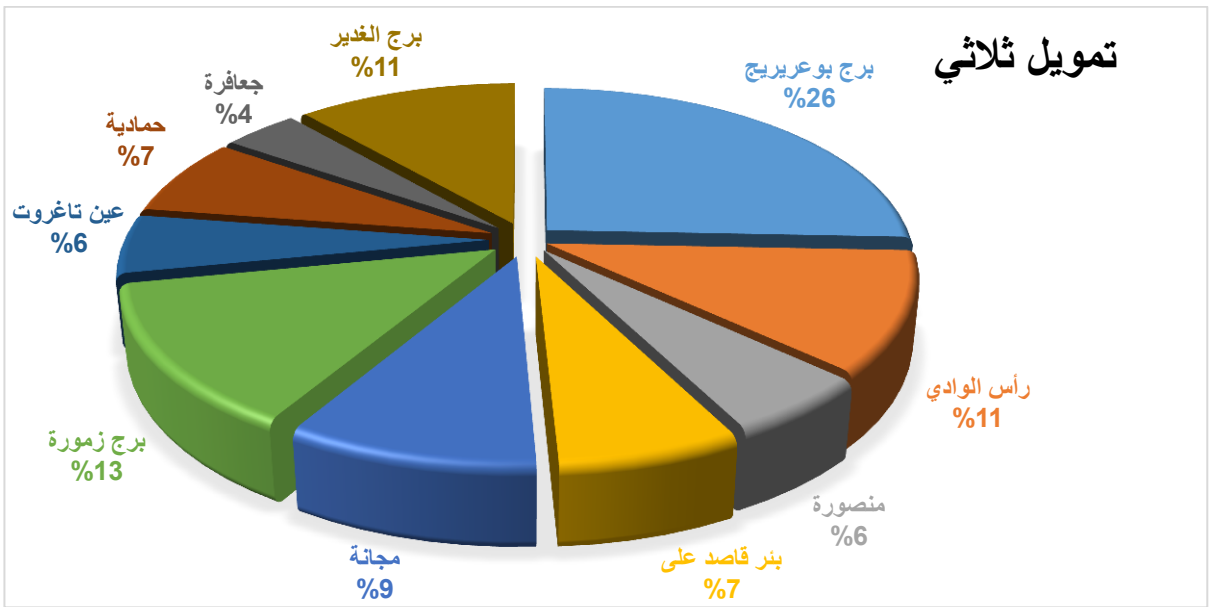

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07)

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول السابق حول توزيع القروض حسب الانتشار الجغرافي نلاحظ أن اكبر منطقة استفادة من التمويل الثنائي هي دائرة الحمادية ب 3547 عملية إقراض بنسبة 17% ويعود ذلك لاشتهار المنطقة بالصناعة التقليدية، تليها دائرة بئر قاصد علي ب 3166 عملية إقراض بنسبة

15% ثم دائرة برج بوعريريج بنسبة 14%، تتبعها كل من دائرة منصورة وبرج زمورة بنسبة 12% و10% على التوالي، ثم رأس الوادي وعين تاغروت بنفس النسبة وهي 8%، بعدها دائرة جعافرة بنسبة 6%، وفي الأخير نجد كل من دائرتي برج لغدير ومجانة بنسبة 5%(كما هو موضح بالشكل البياني رقم 17)، في حين احتلت دائرة برج بوعريريج الريادة في الاستفادة من عمليات التمويل الثلاثي ب 314 تمويل بنسبة 26% لاشتهار المنطقة بكونها قطب صناعي، تليها دائرة برج زمورة التي استفادة من 163 تمويل بنسبة 13%، ثم دائرتي راس الوادي وبرج الغدير بنسبة 11%، تليها دائرة مجانة بنسبة 9%، بعدها كل من دائرتي بئر قاصد علي والحمادية بنسبة 7%، وأخيرا كل من دائرتي المنصورة وعين تاغروت بنسبة 6% (كما هو موضح بالشكل البياني رقم 18).

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نجحت في الوصول والتغطية لكامل إقليم ولاية برج بوعريريج بنسب متقاربة واتباعها لنموذج التسيير اللامركزي، وهو ما يدل على قرب الخدمة من جميع المواطنين ذوي الدخل المحدود، خاصة وان التمويل الأصغر وجد ليستهدفهم، وهو ما يندرج ضمن الأعمال الخيرية التي تهدف إليها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ثالثا: توزيع القروض الممنوحة حسب النشاط

نستعرض فيما يلي جدول يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب النشاط من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج.

الجدول رقم (08): توزيع القروض الممنوحة حسب النشاط منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

النشاط	عدد القروض الممنوحة		المجموع
	تمويل ثنائي	تمويل ثلاثي	
الفلاحة	5841	95	5936
الصناعة	480	50	530
البناء والأشغال العمومية	3192	160	3352
الخدمات	1698	502	2200
الصناعة التقليدية	9238	155	9393

التجارة	636	263	899
المجموع	**21085**	**1225**	**22310**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الشكل رقم (19): توزيع القروض الممنوحة حسب النشاط منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

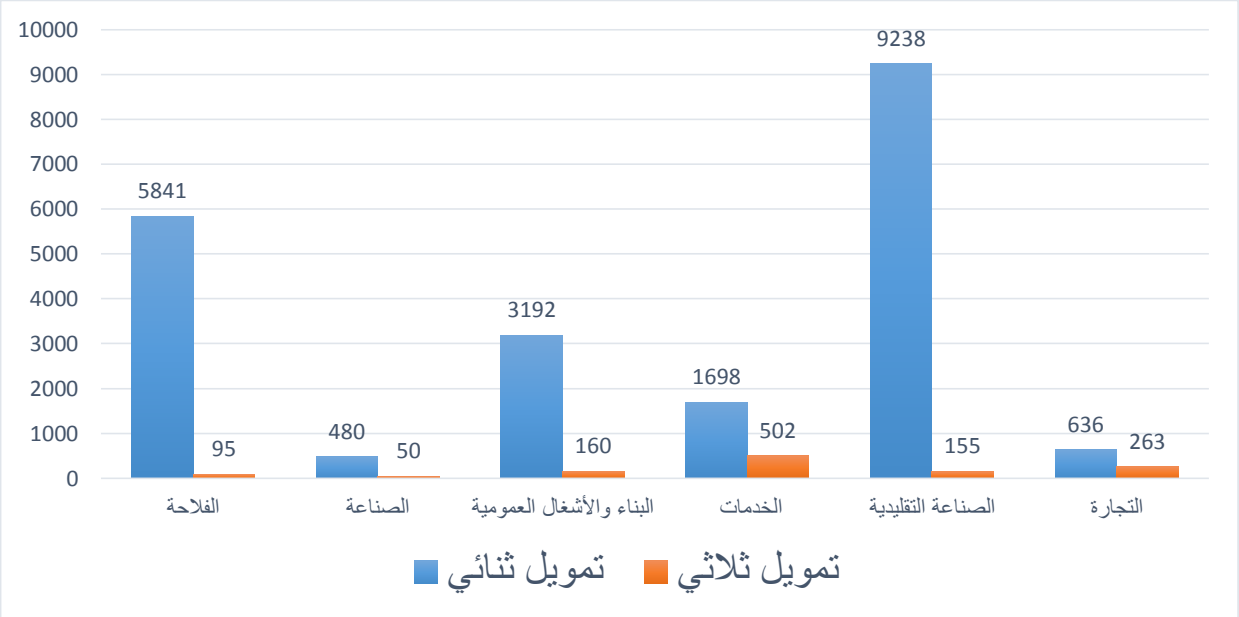

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08)

الشكل رقم (20): نسبة القروض الممنوحة حسب النشاط منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

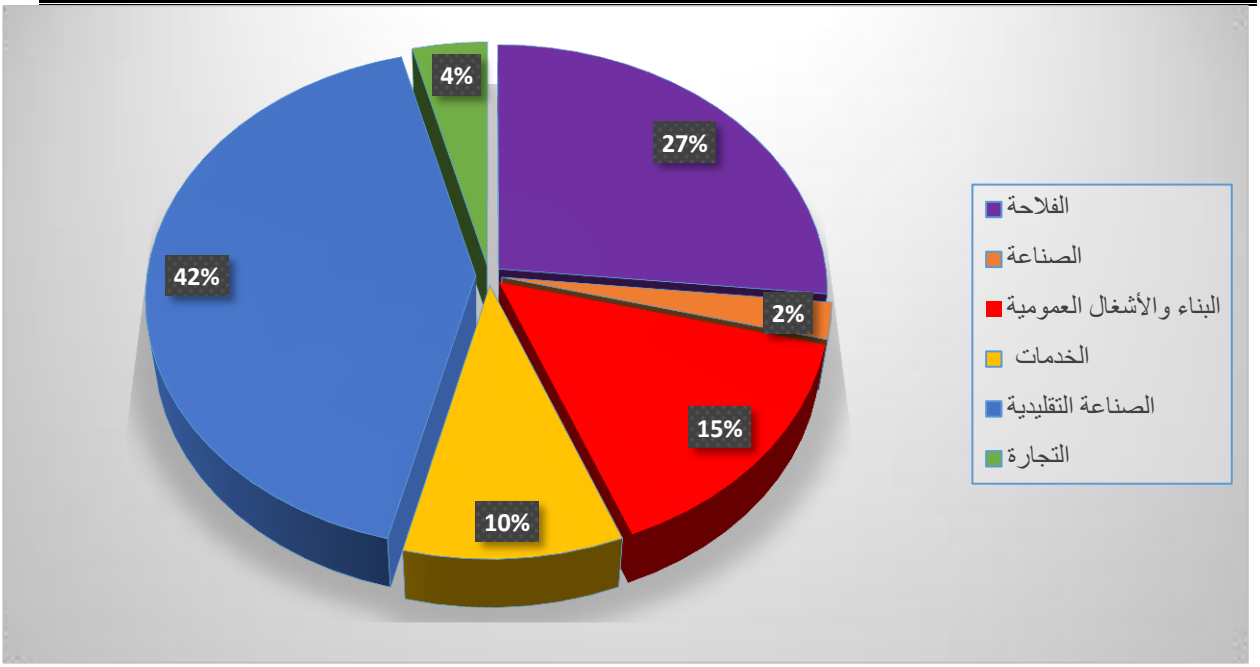

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08)

من خلال الجدول السابق تبين لنا أن العدد الإجمالي للمؤسسات الممولة في مختلف القطاعات من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج قد بلغ 22310 مؤسسة، والنصيب الأعلى من التمويل حظي به قطاع الصناعة التقليدية بنسبة بلغت 42% ويفسر ذلك اهتمام فئة النساء خاصة بهذا القطاع، يليه قطاع الفلاحة بنسبة27% ثم قطاع البناء الأشغال العمومية بنسبة 15%، وقطاع الخدمات بنسبة 10%، ثم قطاع التجارة بنسبة 4 % وأخيرا قطاع الصناعة بنسبة 2%ويعتبر هذا العدد قليل جدا بالنسبة لقطاع حيوي كالصناعة وذلك بسبب كبر حجم راس المال اللازم لإقامة هذا النوع من الأنشطة، ومن هنا نلاحظ التفاوت الواضح من قطاع إلى آخر وهذا ما يوضحه لنا (الشكل رقم20)، وهذا الاختلاف في توزيع المشاريع على مختلف القطاعات قد يرجع إلى نقص وعي المستثمرين في المنطقة، بالإضافة إلى نقص التوعية من طرف عمال فرع الوكالة لمحاولة توجيه الشباب المستثمر إلى مشاريع أكثر إنتاجية وأهمية اقتصادية، في حين نلاحظ أن التمويل الثنائي حضي بحصة الأسد في جميع القطاعات وخاصة قطاع الصناعة التقليدية لتوافقه مع احتياجات النساء الماكثات في البيوت وهو ما يوضحه الشكل رقم (الشكل رقم 19).

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نجحت في الوصول والتغطية لكامل النشاطات الاقتصادية بنسب متقاربة، وهو ما يدل على قرب الخدمة من جميع فئات العمال ذوي

الدخل المحدود، خاصة وان التمويل الأصغر وجد ليستهدفهم، وهو ما يندرج ضمن الأعمال الخيرية التي تهدف إليها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

رابعا: توزيع القروض حسب الشريحة العمرية

نستعرض فيما يلي جدول يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج.

الجدول رقم (09): توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

الشريحة العمرية	العدد
18-29 سنة	7682
30-39 سنة	8624
40-49 سنة	3534
50-59 سنة	1812
60 سنة فما فوق	658
المجموع	**22310**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الشكل رقم (21): نسبة القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

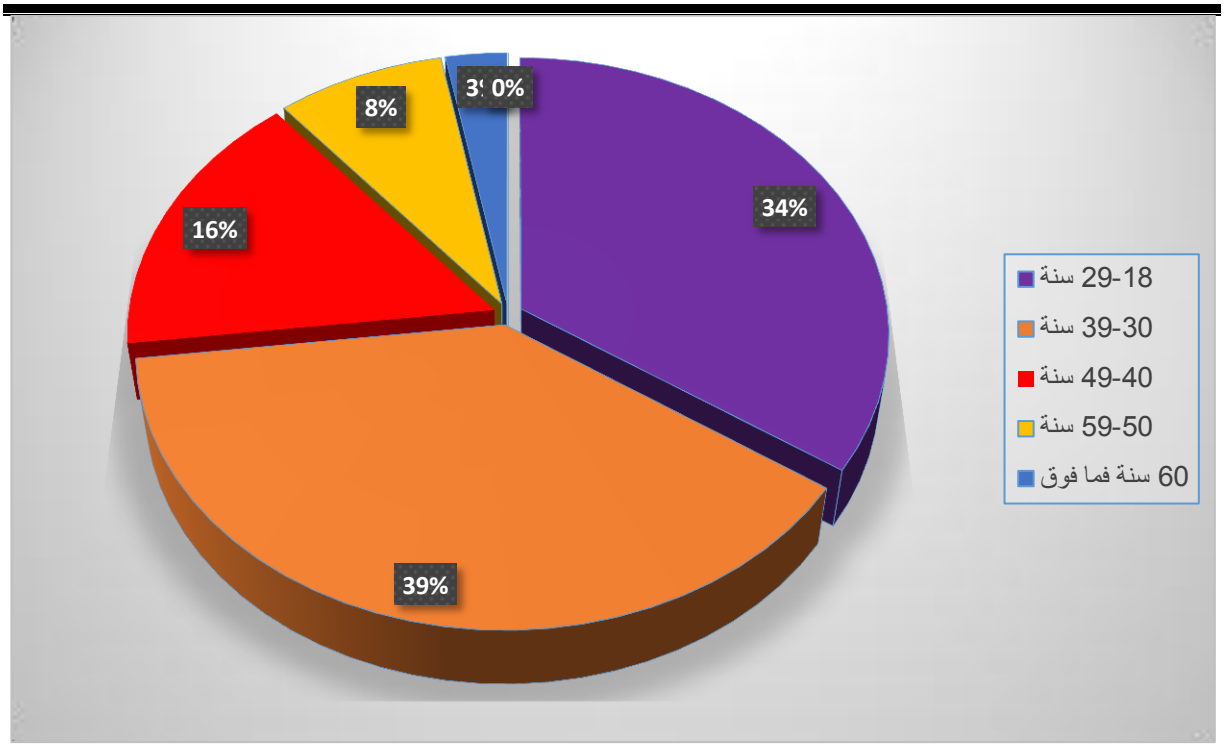

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة الأكبر من السلف الممنوحة بدون فوائد من طرف الوكالة كانت من نصيب الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و39 سنة بنسبة 39%من العدد الإجمالي للسلف الممنوحة، تليها الفئة العمرية من 18الى 29 سنة بنسبة 34%، وأقل نسبة كانت لدى الفئة العمرية التي بلغت 60 سنة فما فوق (كما هو موضح في الشكل رقم 21)، وهو ما يتماشى مع خصوصيات القرض المصغر الموجه خصيصا إلى فئة الشباب البطال وهو ما يندرج ضمن الأعمال الخيرية التي تهدف إليها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

خامسا: توزيع القروض حسب المستوى التعليمي

نستعرض فيما يلي جدول يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج.

الجدول رقم (10): توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

مستوى التعليم	العدد

دون مستوى	1202
ابتدائي	1655
متوسط	7224
ثانوي	6703
جامعي	5526
المجموع	**22310**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الشكل رقم (22): نسبة القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

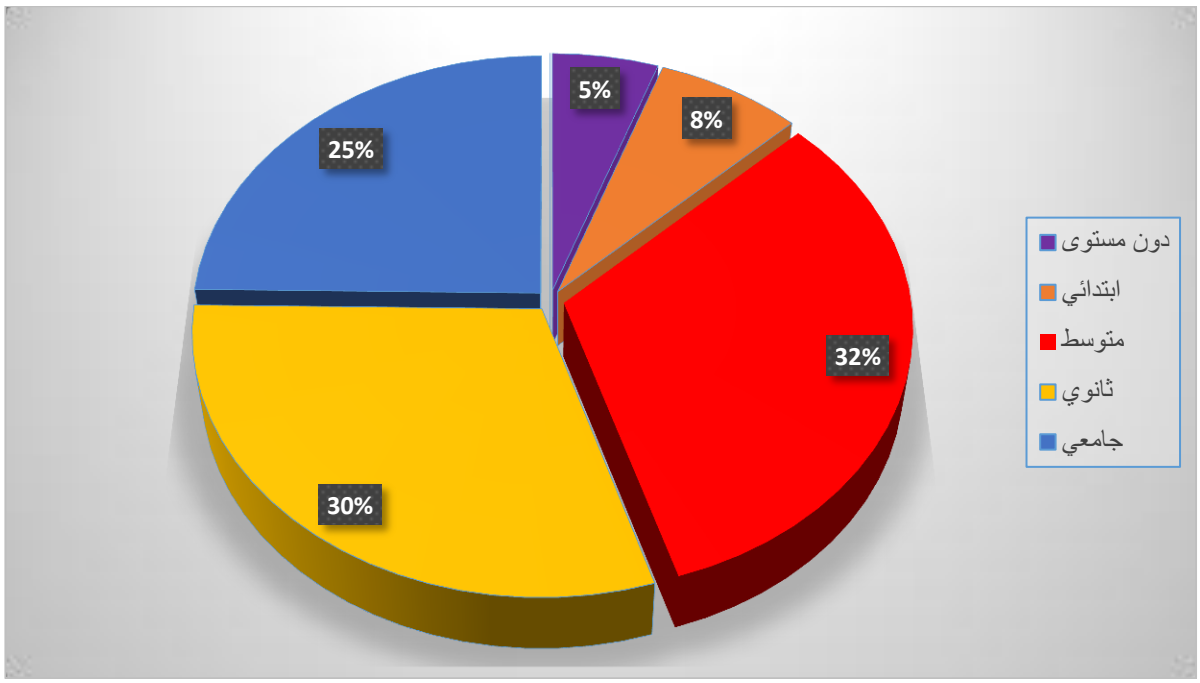

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول نلاحظ أن فئة الأشخاص الذين لديهم مستوى الدراسي المتوسط هم الأكثر طلبا لتمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث تصل نسبة هؤلاء الأشخاص إلى32% تليها فئة الأفراد الذين لديهم مستوى ثانوي بنسبة 30%وتعكس هذه النسبة اهتمام هؤلاء الأشخاص أكثر بالصناعات التقليدية والحرف في شكل مقاولات صغيرة كما أرينا سابقا، ثم فئة الأفراد ذوي المستوى الجامعي بنسبة 25% الذين يؤمنون بالفكر المقاولاتي، بينما أقل نسبة تظهر لدى الأفراد دون مستوى بما يعادل 5% (كما هو موضح في الشكل رقم 22).

ومما سبق نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نجحت في الوصول لكامل المستويات التعليمية، وهو ما يدل على قرب الخدمة من جميع فئات المجتمع ذوي الدخل المحدود خاصة وان التمويل الأصغر وجد ليستهدفهم دون إشتراطها لمستوى دراسي معين، وهو ما يندرج ضمن الأعمال الخيرية التي تهدف إليها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

سادسا: من قبل الوكالة

نستعرض فيما يلي جدول يوضح رصيد الوظائف المحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج.

الجدول رقم (11): رصيد الوظائف المحدثة من قبل الوكالة منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

السنوات	عدد الوظائف المحدثة من طرف الوكالة	
	تمويل ثنائي	تمويل ثلاثي
2005	22	0
2006	305	18
2007	159	121
2008	906	186

2009	1236	142
2010	1160	24
2011	3200	326
2012	3881	402
2013	1169	1030
2014	805	832
2015	322	203
2016	128	144
2017	176	190
2018	277	164
2019	386	206
المجموع	**14132**	**3988**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الشكل رقم (23): رصيد الوظائف المحدثة من قبل الوكالة حسب نمط التمويل منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

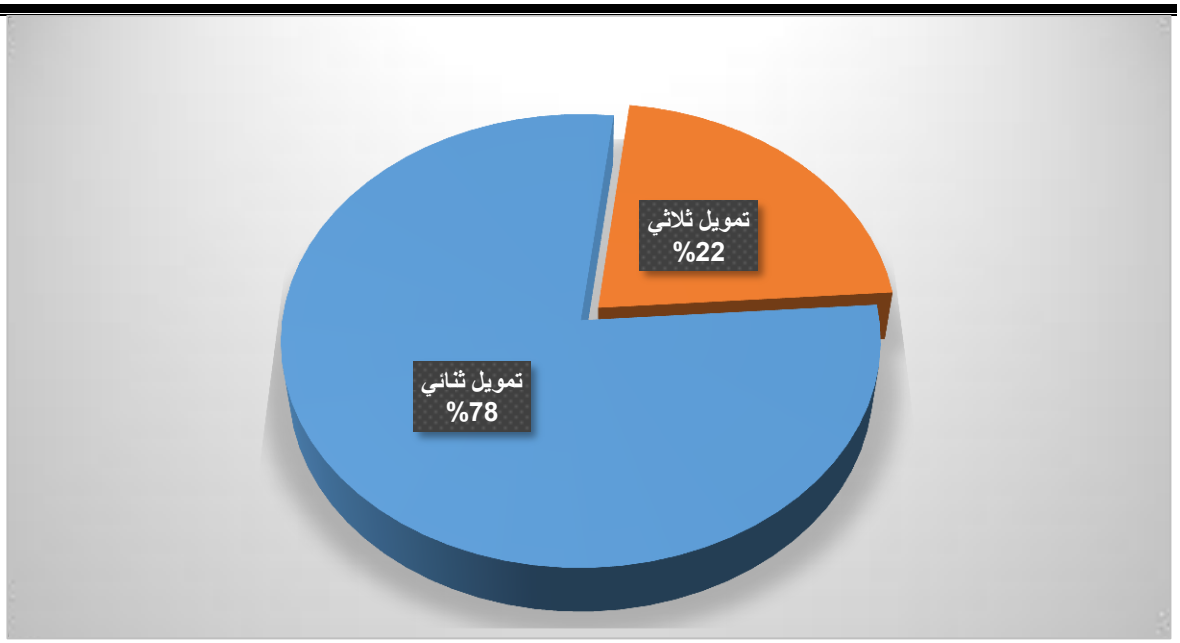

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال برنامج القرض المصغر هو توفير فرص عمل والحد من مشكلة البطالة، وهنا يبرز دور الاستثمار في القروض المصغرة لتوفير فرص عمل منتجة في ظل تكاليف رأس مال منخفضة نسبيا، حيث أن متوسط تكلفة فرص العمل من رأس المال المستثمر في المؤسسات المصغرة والصغيرة تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفة فرص العمل في المؤسسات ككل، هذا يعني أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في المؤسسات الكبيرة يمكن أن يوظف ثلاث عمال في المؤسسات المصغرة والصغيرة، وهو ما يندرج ضمن الأعمال الخيرية التي تهدف إليها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

من خلال معطيات الجدول السابق، نلاحظ أن الوكالة ومن خلال تمويلها لإنشاء مؤسسات مصغرة بصيغة تمويل ثلاثي استطاعت خلق مناصب شغل معتبرة وهذا منذ إنشائها إلى نهاية سنة 2019 بلغت في مجملها 18120 منصب شغل مقسمة بين تمويل ثلاثي لإنشاء مشاريع فمن خلال هذه الصيغة استطاعت إنشاء 3988 منصب شغل بنسبة 22%، وبين تمويل ثنائي للمشاريع وذلك بإنشاء 14132 منصب شغل بنسبة 78% (كما هو موضح في الشكل رقم 23).

سابعا: حصيلة أنشطة التكوين المقدمة من قبل الوكالة

الجدول رقم (12): حصيلة أنشطة التكوين المقدمة من قبل الوكالة منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

الأنشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة	767
التكوين في مجال التعليم المالي العام	5633
التكوين حسب برنامج GET AHEAD	2622
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	9022
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	**13288**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الشكل رقم (24): حصيلة الأنشطة التكوينية المقدمة من قبل الوكالة منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع برج بوعريريج إلى غاية 2019/12/12

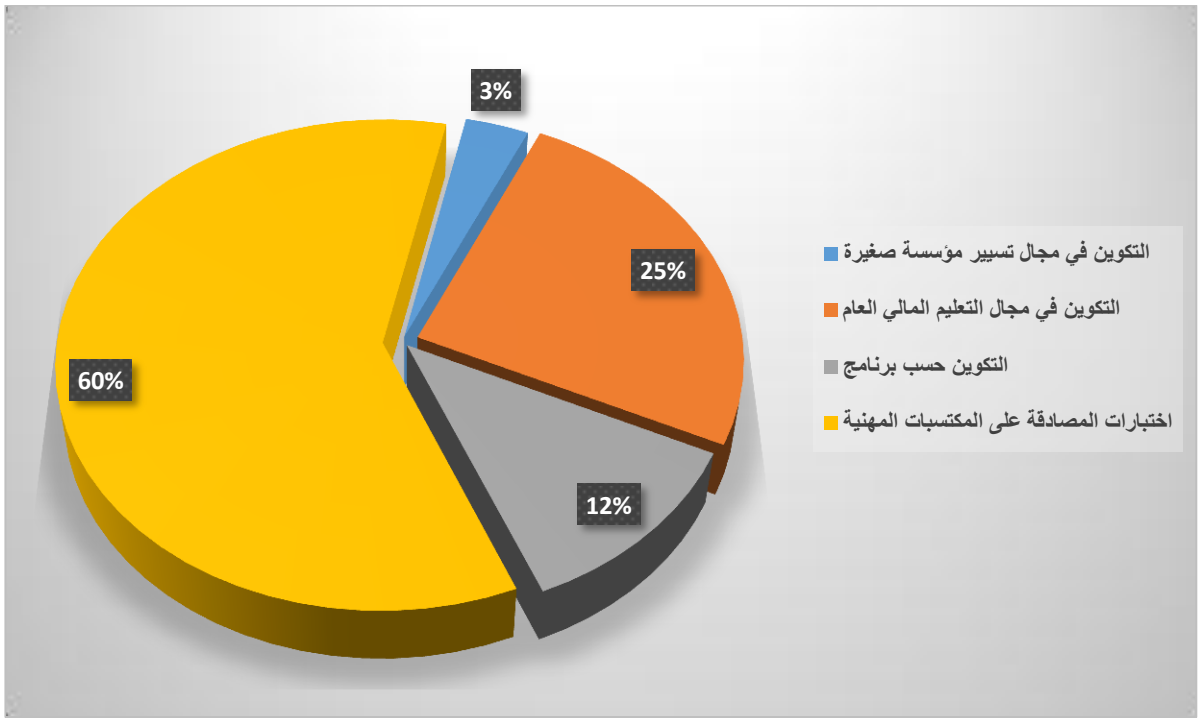

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين من القرض المصغر خدمات التكوين بصفة مجانية، حيث بلغ عدد المستفيدين منه 9022 فرد، بحيث يختار المقترض أو يتم توجيهه من قبل المرافقين التابعين للوكالة إلى نوع التكوين المناسب لهو ذلك لتحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء المؤسسات المصغرة

واستمرارها، وتبعا لذلك تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية برج بوعريريج ثلاثة أنواع من الأنشطة التكوينية (كما يوضحه الشكل رقم 24) وهي: التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة بـ 767 مستفيد بنسبة 3%، بالإضافة إلى التكوين حسب برنامج بـ 2622 مستفيد بنسبة 12%، و التكوين في مجال التعليم المالي العام بـ 5633 مستفيد بنسبة 25%، في حين أن النسبة المتبقية 60% لم تتلقى أي نوع من التكوين داخل الوكالة لامتلاكها مؤهلات ومكتسبات مهنية سابقة.

إن قيام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بخدمة التكوين والمرافقة بالمجان للمستفيدين من القروض المصغرة، يمثل زبدة أعمالها الخيرية وذلك حرصا منها على إنجاح كافة المشاريع الممولة خدمة لمصلحة عملائها.

المطلب الثالث: أفاق تطوير النشاط المالي والاجتماعي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قدمنا في المطالب السابقة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، واستخلصنا أنها تعتبر المقدم الأساسي للقروض المصغرة، كما تقدم حاليا صيغتين للقروض المصغرة الأولى بغرض إنشاء مشروع ولا تتجاوز قيمة القرض المصغر مليون دينار جزائري، والثانية لشراء مواد أولية لا يتعدى 100 ألف دينار جزائري، كما تبين أن الممول الرئيسي والوحيد لنشاط الوكالة هي الخزينة العمومية، ومن أجل ضمان ديمومة واستمرارية نشاط الوكالة يجب أن تعمل على تطوير موقعها في سوق التمويل الأصغر بالجزائر عبر طريقتين كما يلي:

أولا: تطوير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نحو مؤسسة تمويل مصغر مستقلة وتحقق عوائدها من نشاطها

إن التمويل الأساسي للوكالة مصدره من مخصصات الخزينة، وتخصص الوكالة جزء منه لتسديد نسب الفائدة للبنوك المقرضة المشاركة نيابة عن المقترضين، وجزء تمنح به قروض بدون فائدة، وحاليا الوكالة لا تحقق

عوائد من القروض المصغرة الممنوحة، لذلك وجب عليها تطوير دورها من خلال النقاط التالية:

- تغيير استراتيجية الوكالة الوطنية من اجتماعية إلى مؤسسة تحقق عوائد وتغطي تكاليف نشاطها، مع مراعات إحتياجات الأفراد الفقراء؛
- استبدال الصيغ الحالية بصيغ التمويل الإسلامي مثل المرابحة، والمشاركة، فهي تعتبر صيغ تلائم التوجه الاجتماعي للوكالة وتضفي عليها الطابع الربحي؛

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يجب عليها وتنويع خدماتها الموجهة للمشاريع المصغرة إلى جانب منح قروض عليها أن تقدم خدمة الادخار والتأمين المصغر بالتعاون مع شركات التأمين، بالإضافة إلى تقديم قروض مصغرة موجهة للاستهلاك، والسماح للمستفيدين من الحصول على أكثر من قرض بعد إكمال عملية التسديد؛
- حاليا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تمنح قروض مصغرة بالتعاون مع البنوك العمومية من خلال صيغة التمويل الثنائية، وتتحمل الوكالة عبئ تسديد الفائدة بنسبة 100 %. وتم إدماج التمويل الإسلامي في البنوك التجارية خلال عام 2018، وهذه فرصة لتغيير العلاقة التي تجمع بين الوكالة والبنوك من قروض ربوية، إلى صيغ تمويل إسلامية؛
- فرض الحكومة على البنوك تخصيص نسبة من محفظة الإقراض توجه لتمويل المشاريع المصغرة، ومن المعروف أن البنوك لا تملك القدرات والإمكانيات للتعامل مع عملية منح قروض مصغرة، لذلك تكلف الوكالة بتسيير هذه النسبة للبنوك تحت مراقبة البنك المركزي للتقليل من المخاطر، وتكون عملية التسيير مقابل نسبة من عوائد القروض المصغرة لصالح الوكالة؛
- تتكفل الوكالة بوظيفة الإشهار والتعريف بالتمويل المصغر، وفقا لاستراتيجية أن كل امرأة ماكثة في البيت يجب أن تنشط نشاطا حرفيا، ومن أجل تحقيقها لا بد من تسطير خطة إشهارية تصل لكل بيت في الجزائر حتى في المناطق المستبعدة والنائية.

ـ ثانيا: تطوير دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نحو جهاز مسير ومراقب للتمويل المصغر بالجزائر

وذلك بأن تتوقف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن تقديم القروض المصغرة، وأن يتم تكليفها بتنظيم ومراقبة سوق التمويل المصغر بالجزائر، بعد أن يتم فتحه للمستثمرين، لأن فتح سوق التمويل المصغر دون تأطيره ومراقبته من طرف هيئة تتميز بطاقم وكوادر لهم معرفة وتحكم في مجال التمويل المصغر يؤدي لحدوث أزمات مالية، ونظرا لتجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي بدأت سنة 2004حتى 2019، تمكنت من معرفة قطاع التمويل المصغر واحتياجات فئة الفقراء، لذلك يمكن على المشرع الجزائري أن ينصبها هيئة مسئولة على تنظيم ومراقبة سوق التمويل المصغر بالجزائر وجذب المستثمرين لقطاع التمويل المصغر من خلال القيام بالمهام التالية:

- أن يحدد الإطار الوظيفي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ضمن الوزارات والهيئات داخل الاقتصاد الوطني، وذلك بهدف إعطاء قطاع التمويل المصغر مصداقية وصفة المالية، وهكذا تصبح مؤسسات التمويل المصغر جزء من القطاع المصرفي؛
- تكليف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمنح التراخيص لكل المستثمرين والبنوك التي تريد فتح مؤسسة تمويل مصغر، ونشير إلى أن صلاحية تحديد الحد الأدنى لرأس المال تحددها الوكالة بالتعاون مع البنك المركزي الجزائري؛
- تتكلف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمنح الإعانات التي تخصصها الحكومة الجزائرية لمؤسسات التمويل المصغر؛
- لمتابعة نشاط مؤسسات التمويل المصغر يتوجب عليها مسك ميزانية تحدد فيها المدخلات والمخرجات، بالإضافة إلى أنه يتم تسجيل كل المستفيدين من القروض المصغرة على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، لمنع احتيال المستفيدين من القروض المصغرة على مؤسسات التمويل المصغر بالحصول على أكثر من قرض مصغر في نفس الوقت، وتدخل كل هذه الإجراءات ضمن تسيير مخاطر التمويل المصغر؛
- تتكفل الوكالة بعملية تكوين مسيري مؤسسات التمويل المصغر، والمرافقين وفقا لبرنامج يتماشى واستراتيجية التمويل المصغر المسطرة؛
- تتكفل بنشر المعلومات والطرق الحديثة التي تستعمل في مجال التمويل المصغر؛
- توكل لها مهمة التعريف بالتمويل المصغر بين أفراد المجتمع الفقراء والحرفين، بالتركيز على توضيح مدى أهميته وفائدته، وتدخل هذه الإجراءات ضمن توعية المستفيدين؛
- دعم عملية تسويق وتصدير منتجات المشاريع المصغرة الممولة من طرف مؤسسات التمويل الأصغر ما يضمن استمرارية نشاط هذه الوحدات المنتجة ويجنبها الإفلاس، وبذلك تستطيع تسديد أقساط قروضها في موعدها، ما يجنب مؤسسات التمويل الأصغر الوقوع في أزمات مالية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا تقديم كيفية تطبيق برامج القروض المصغرة في الجزائر عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث قمنا بتقديم عام حول الوكالة وتوضيح طرق تمويل الممنوحة من قبل الوكالة، وتسليط الضوء على الجوانب الخيرية المتعددة التي تقدمها هذه الأخيرة من أجل تسهيل وتشجيع الأفراد المحرومين والفئات الهشة والفقيرة على الاستفادة من القروض بدون فوائد الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، كما تطرقنا إلى النتائج التي حققتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مستوى ولاية برج بوعريريج وانعكاساتها على توفير مناصب شغل.

واستخلصنا أنه رغم النشأة الحديثة لجهاز تسيير القرض المصغر في الجزائر، إلّا أنه استطاع تقديم عدد معتبر من القروض المصغرة في صيغ وقطاعات مختلفة وقدم حلولا فعالة وعملية وواقعية لمكافحة البطالة والفقر والتهميش وهذا راجع بدرجة أولى للامتيازات التي تمنحها الوكالة لأصحاب المشاريع والتي تطرقنا إلى مختلف أشكالها.

خاتمة

شهدت الساحة الدولية العديد من الإجراءات والمبادرات لمحاربة الفقر، ومن خلال تجربة محمد يونس ببنغلادش المستعين بالتمويل المصغر من أجل توفير التمويل للطبقة الفقيرة ومحدودة الدخل، والتي تعتبر الفئة الغالبة في كل شعوب العالم، وبذلك تحصل بنك القرية على جائزة نوبل للسلام عام 2001، مما وجه أنظار العالم نحو التمويل المصغر ووسع انتشاره على مستوى العالم وزاد من أهمية هاته الصناعة.

إن لمؤسسات التمويل الأصغر دورا فعالا في التخفيض من نسبة البطالة، بعرضها لمشاريع تنموية حقيقية تساعد المستفيدين في تحسين مستواهم المعيشي وزيادة مداخيلهم وتوفير فرص عمل دائمة، إذ يعتبر العمل الخيري للتمويل الأصغر هو أساس الصناعة وجوهرها، ومفتاح الوصول لأكبر شريحة من الفقراء وتلبية حاجياتهم وتقديم الخدمات المالية لهم، أما العمل الربحي للتمويل الأصغر يعتبر أداة لتحقيق الاستدامة المالية وتغطية بعض التكاليف، وتطوير المنتجات والعمل على تعميق الانتشار لتعزيز الوصول لأكثر عدد ممكن من الفقراء.

لقد سعت الكثير من مؤسسات التمويل الأصغر جاهدة لتحقيق التوازن بين العمل الربحي والعمل الخيري للتمويل الأصغر، إلا أن كل ما عليها فعله هو العودة إلى جوهر رسالتها وزبائنها، فلا توجد توليفة معينة تحقق التوازن بل على كل مؤسسة دراسة السياق الخاص بها: الرسالة، الإستراتيجية، خطة العمل، الموارد المتاحة، ثقافة الشراكات وسياق البلد.

وبخصوص مؤسسات التمويل المصغر في الجزائر فالوضع يختلف كليا عن بقية دول العالم، إذ أن مجال التمويل المصغر في الجزائر حكر على مؤسسات تابعة للقطاع العام وينحصر تقديمه على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي يطغى عليها العمل الخيري، مع غياب كلي للقطاع الخاص والجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

أولا: اختبار صحة الفرضيات

حيث قامت دراستنا على ثلاث فرضيات تمثلت في:

- بالنسبة للفرضية الأولى: والتي مفادها إن التمويل الأصغر هو تقديم الدعم المالي للوحدات الإنتاجية محدودة الدخل في إطار من التضامن والتكافل المجتمعي.

بعد دراستنا لمنتجات التمويل الأصغر وفي مقدمتها القرض الجماعي الذي يعتمد على الضمانات الاجتماعية المقدمة من طرف أفراد المجموعة، ويقوم المبدأ الأساسي للقرض الجماعي على المسؤولية المشتركة بحيث يجمع المقترضون في مجموعة لتقديم ضمان جماعي، بمعنى أن المجموعة تضمن كل فرد منها، وفي حالة عدم تسديد أحد الأفراد أقساط قرضه، يشترك بقية أفراد المجموعة في تسديد أقساط الفرد المتعثر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- بالنسبة للفرضية الثانية: والتي تهتم بجوانب خيرية لمؤسسات التمويل الأصغر منها عدم أخذ فوائد ربوية على القروض، النصح والإرشاد والمرافقة الميدانية.

من خلال دراستنا الميدانية لمؤسسة التمويل الأصغر " الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" تبين أن الوكالة تمنح قروض بدون فائدة في عمليات التمويل الثنائي كما قامت بإلغاء نسبة الفائدة على القروض الممنوحة بصيغة التمويل الثلاثي منذ سنة 2018، كما تضمن عمليات تكوين مختلفة تتماشى مع احتياجات عملائها وبصفة مجانية، بالإضافة إلى تسخير مرافقين للإهتمام بجميع المشاكل التي تعترض حملت المشاريع على مستوى كل خلية مرافقة عبر كامل الدوائر الإدارية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- بالنسبة للفرضية الثالثة: والتي مفادها أن الجوانب الخيرية تحد بشكل كبير من الأهداف الربحية لمؤسسات التمويل الأصغر.

ذلك لأنه لا توجد توليفة معينة تحقق التوازن بين الجانب الخيري والجانب الربحي لمؤسسة التمويل الأصغر، فاهتمامها بالجانب الخيري يبعدها عن الجانب الربحي، لذلك يجب على كل مؤسسة أن تسعى لتحقيق الهدف الذي أسست من أجله وفق السياق الخاص بها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- بالنسبة للفرضية الرابعة: والتي تعتبر تقديم الضمانات العينية أكبر تحدي يواجه هذا النوع من التمويل.

أن التمويل الأصغر موجه بصفة أساسية إلى الطبقة الفقيرة والمحدودة الدخل ولأصحاب المشاريع الخاصة الذين لا يقدرون على الاستفادة من الخدمات المصرفية الممنوحة من طرف البنوك التجارية لأن هذه الأخيرة تعتبر تقديم للضمانات المالية أو العينية شرط أساسي للحصول على القروض، بينما مؤسسات التمويل الأصغر لا تعتبر تقديم الضمانات شرط للحصول على القرض ذلك ما يزيد من مخاطر عدم السداد، كما هو حال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إذ أن ما يقارب 80% من القروض غير مسترجعة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

- بالنسبة للفرضية الخامسة: والتي مفادها أنه في التمويل الأصغر يتم احتساب تكاليف الخدمة، وتسديدها يكون من قبل المستفيد من التمويل.

من خلال دراستنا الميدانية على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تبين لنا أن الوكالة لا تقوم باحتساب أية تكاليف إضافية للمستفيد من التمويل، بل إن تكاليف الخدمة والتكوين والمرافقة المقدمة تكون بصفة مجانية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الخامسة.

ثانيا: نتائج الدراسة

انطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- ✓ القروض المصغرة تساهم في خلق الاستثمار من خلال تمويل المشاريع المصغرة؛
- ✓ مؤسسات التمويل الأصغر هي المؤسسات الوحيدة التي تقدم الدعم المالي للطبقة الفقيرة ومحدودة الدخل؛
- ✓ الإهتمام المفرط لمؤسسة التمويل الأصغر بالجانب الخيري يحد بشكل كبير من ربحيتها وقد يدفع بها إلى الإفلاس؛
- ✓ مؤسسات التمويل الأصغر هي نوعان مؤسسات تهدف إلى الربح ومؤسسات لا تهدف إلى الربح "خيرية"، وينبغي أن يكون ذلك موضح في جوهر رسالة المؤسسة؛
- ✓ غالبا ما تكون مؤسسات التمويل الأصغر التي لا تهدف إلى الربح مؤسسات حكومية تتلقى إعانات من خزينة الدولة بصفة متكررة؛
- ✓ يعتبر التمويل الأصغر أداة لشراء السلم الاجتماعي في يد حكومات الدول المتخلفة
- ✓ يعتبر التمويل الأصغر أداة لحصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة؛
- ✓ ينبغي أن يعتمد سداد القرض على قدرة المشروع الممول على توليد تدفقات نقدية تمكن المقترض من الوفاء بالتزاماته اتجاه الوكالة؛
- ✓ نظرا لصعوبة الحصول على التمويل من البنوك بالنسبة لأصحاب المشاريع المصغرة، أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر لتتكفل بهذا التمويل.

ثالثا: الاقتراحات

بناء على النتائج السابقة يمكن تقديم جملة من المقترحات لتطوير مؤسسات التمويل الأصغر كالاتي:

- ❖ وضع إطار تشريعي يسمح بفتح سوق التمويل المصغر الجزائري أمام مؤسسات التمويل المصغر التابعة للقطاع الخاص، وجذب المستثمرين والجهات المانحة لمنح التمويلات لهذه الأخير؛

- ❖ تطوير نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عبر منحها الاستقلالية المالية الكاملة وفتح المجال أمامها لتتمكن من جذب وكسب التمويلات من الجهات المانحة؛
- ❖ إنشاء مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر ذات طابع خيري قائمة على استثمار أموال الزكاة؛
- ❖ دعم عملية تسويق المنتجات الممولة من طرف مؤسسات التمويل المصغر؛
- ❖ تطوير دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى هيئة مشرفة على تنظيم سوق التمويل الأصغر في الجزائر.

رابعا: أفاق الدراسة

بعد الخوض في موضوع" **التمويل الأصغر بين العمل الربحي والعمل الخيري**" بالدراسة والتحليل، وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، تبين أن موضوع مؤسسات التمويل المصغر هو موضوع يكتسي أهمية بالغة ولديه جوانب عديدة يتوجب التطرق إليها كتكملة لهذه الدراسة، ومن أهمها ما يلي:

- ❖ آلية قياس الكفاءة الاجتماعية والاقتصادية لمؤسسات التمويل الأصغر (دراسة قياسية).
- ❖ الكفاء الاجتماعية والاقتصادية لمؤسسات التمويل الأصغر التقليدي والإسلامي (دراسة مقارنة).
- ❖ أثر التمويل الأصغر على المؤسسات الصغيرة.
- ❖ دور التمويل الأصغر في الحد من ظاهرة النزوح الريفي.
- ❖ آفاق تطوير منتجات التمويل الأصغر.
- ❖ آليات تطوير سوق التمويل الأصغر بالجزائر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1. مجدي سعيد، **تجربة بنك الفقراء**، الدار العربية للعلوم-ناشرون-، لبنان، الطبعة الثانية، 1999.

- **البحوث الجامعية**

1. محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وأفاق تطويره في فلسطين (رسالة ماجيستير)، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2010.

2. نور ربحي الشريف، **التحديات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة في مدينة الخليل (رسالة ماجستير)**، قسم إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل، 2009/10/14.

3. غسان روحي عقل، **العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر بقطاع غزة (رسالة ماجستير)**، الجامعة الإسلامية، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، غزة –فلسطين-، 2010.

- **المجلات**

1. وحيدة جبرال منشد، رسول عيسى مهدي، **التمويل الأصغر في ظل تشدد القطاع المصرفي العراقي: التأثيرات ومحددات النمو**، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 106، 2017/07/26.

2. مطاي عبد القادر وآخرون، **التمويل في الجزائر الواقع والمأمول دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد الثالث، مارس 2018.

3. منى ادلبي، فراس سعد الدين، **الرقابة على مؤسسات التمويل الأصغر**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 4، 2015.

4. روبرت بك كريستين وآخرون، **الإرشادات المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر: المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم التمويل الأصغر والإشراف عليه**، الطبعة الأولى، الولايات المتحدة الأمريكية، جوان 2003.

5. ريم بونوالة، **الموازنة بين الأداءين المالي والاجتماعي في إطار الحوكمة المالية**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، العدد 03، ديسمبر 2015.

6. ريم بونوالة، **إشكالية الموازنة بين الأداءين المالي والاجتماعي في مؤسسات التمويل الأصغر العربية**، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد 02، 2017.

7. ثائر قدومي، **تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن: المعوقات والتحديات**، مجلة جامعة الخليج، شعبة العلوم الإدارية والمالية، المجلد رقم 04، الأردن،2012.

- **المداخلات في الملتقيات والمؤتمرات**

1. أحمد النصار، غادة والي، **دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة وملامح الاستراتيجية القومية للتمويل المتناهي الصغر: التحديات والمشاغل التي تواجه المجتمع المدني**، المؤتمر الثالث للإصلاح العربي، الإسكندرية، مصر، مارس2006

2. مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي، **استراتيجية التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر**، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 27-29 جوان 2013.

3. مغني ناصر، **القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011 .

4. عامر عبد اللطيف، ياسين حريزي، **تحدي التمويل الأصغر بين التقليدي والإسلامي لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش**، الملتقى الدولي الثاني: المالية الإسلامية، صفاقس، تونس، 27-2013/06/29.

- **الجرائد الرسمية**

1. المرسوم الرئاسي رقم 133/11 المعدل والمؤرخ في 22 مارس 2011، المتضمن رفع قيم التمويل المقدم من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

2. المرسوم الرئاسي رقم 08-10 المؤرخ في 19 محرم 1429 الموافق لـ 27 جانفي2008، المتضمن نقل وصاية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من وزارة التشغيل إلى وزارة التضامن والهيئات المسيرة لها.

3. المرسوم التنفيذي رقم04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 22 جانفي2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

4. المرسوم التنفيذي رقم 04-16المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 22 جانفي2004، المتضمن إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

- **التقارير**

1. يونيكونز للاستشارات المحدودة، **رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان**، السودان، 2006.

- **المواقع الإلكترونية**

1. أنطوان سيمنوفيتس وآخرون، إدارة الأداء الاجتماعي في مجال التمويل الأصغر (المبادئ التوجيهية)، إنجلترا، 2015، في الموقع: www.impact.org
2. بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، تقييم التجربة السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بوابة التمويل الأصغر CGAP،2017، على الموقع www.findevgateway.org.
3. بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، مؤسسات التمويل الأصغر والصراع نحو البقاء، وحدة التمويل الأصغر، بوابة التمويل الأصغر، CGAP، السودان، 2006، على الموقع www.findevgateway.org.
4. بريجيت هيلمس ووزافيير رايلي، سقوف أسعار الفائدة والتمويل الأصغر- قصتها حتى الأن-، بوابة التمويل الأصغر، CGAP،2004، على الموقع www.findevgateway.org.
5. ديني جورج وآخرون، إدارة الإقراض الفردي، 2010، على الموقع: www.microsave.org
6. الحسيني شربيني، ثنائية التمويل الأصغر، في الموقع :www.findevgateway.org
7. تميم ابوسالم، ، التمويل الأصغر للتخفيف من حدة الفقر، كلية الخرج، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز في الموقع :www.psau.edu.sa
8. راشيل روك وآخرون، المبادئ والممارسات في حوكمة الائتمان الأصغر، مؤسسة اكسيون الدولية، 1998، على الموقع :www.findevgateway.org
9. غريغ تشين وآخرون، النمو ومواطن الضعف في مجال التمويل الأصغر، مذكرة رقم61، الولايات المتحدة الأمريكية، فيفري2010، في الموقع www.cgap.org:
10. ست طرق يمكن بها لمؤسسات التمويل الأصغر أن تواكب العصر، في الموقع: www.findevgateway.org
11. التمويل الأصغر وكيفية نشأته، في الموقع www.netotrade.com: .
12. لجنة العمل للأداء الاجتماعي، دليل تطبيق المعايير القياسية العالمية الشاملة لإدارة الأداء الاجتماعي، 2017، في الموقع: www.sptf.info
13. الموقع الخاص للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، على الرابط :www.ANGEM.dz

- **مراجع أخرى**

1. رسالة الوكالة لإنجاز مشاريعكم المصغرة، مجلة مقدمة من طرف المسؤول عن التربص، العدد رقم 01، الطريق الوطني رقم 01، بئر خادم، الجزائر.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- **Books**

1. Craig F Churchill et al, L'assurance et les institutions de microfinance : guide technique pour le développement et la prestation de services de micro-assurance, Organisation internationale du travail, 2004.
2. Justina alders-sheya & other, challenges in microfinance, ey microfinance contacts, 2014.
3. Kim Wilson, principled practices in microfinance, published by catholic relief services 209 w, Fayette street, Baltimore, md 21201, September 2001.
4. Sébastien Boyé et al. Le guide de la microfinance, microcrédit et épargne pour le développement, Eyrolles, 2007.

- **Magazines**

- Neha, ranu Kumar, problems & prospects of microfinance institution-with special reference to chandigarh, journal of economics and finance(iosr-jef), vol 9, no1, 2018, p17.

- **Interventions in forums and conferences**

1. Consultative group to assist the poor (cgap), building financial systems for the poor, key principles of microfinance, Washington dc, janvier 2004.
2. Helms Birgit, et Xavier Reille « le plafonnement des taux d'intérêt en microfinance : qu'en est-il à présent »,Étude spéciale, CGAP, septembre 2004.
3. Jauneaux et al, Microcrédit individuel et pression sociale : le rôle du garant،vue : 18/06/2020، https://www.researchgate.net/publication/228594095_MICROCREDIT_INDIVIDUEL_ET_PRESSION_SOCIALE_LE_ROLE_DU_GARANT.

- **Web sites**

- Elisabeth Rhyne. Client Focused Lending, Center for Financial Inclusion, http://www.centerforfinancialinclusion.org/publications-a-resources/browse-publications/345-client-focused-lending-the-art-of-individual-lending.